حالياً في الأسواق

متوفر باللغة الإنجليزية ،
واللغة الفرنسية وقريباً
اللغة الإسبانية

ترجمات معاني القرآن الكريم

مميزات الترجمة :

- سلامة اللغة و سهولة الترجمة
- الدقة العلمية في الترجمة
- اختيار القول الراجح من كتب التفسير
- قام بالترجمة فريق من الغربيين المسلمين
- متوفر بأحجام مختلفة
- أسعار مناسبة للجميع

www.quranabc.com

المملكة العربية السعودية ـ الرياض
جوال : 966502210920+ هاتف : 966114944949+ فاكس : 966114942900+

كلمة التحرير

رمضان في إفريقيا.. استثمارٌ في الخير

شهر رمضان له طابعٌ مميّز، يصطبغ بعادات كلّ شعب، فتجد له في كلّ دولة لوناً خاصّاً، وهو في إفريقيا له طابعه الخاصّ، الذي تكوّن من عادات تمتد في عمق التاريخ الإسلامي في إفريقيا، وتتنوع بتنوع ثقافة كلّ شعب من شعوبها، ولكن مهما اختلفت البيئات والمجتمعات؛ فإنّ طابعه العام الذي يتفق عليه الجميع: أنه يرتبط بالجانب الروحي والإيماني لدى المسلمين على اختلاف أعراقهم وأجناسهم.

ومن أهمّ ما يميّز شهر رمضان في إفريقيا أنّ معظم الشعوب تستعد له من شهر شعبان بشوق عارم، وإحدى أجمل صور هذا الاحتفاء بالشهر الكريم أنهم يبادرون بتنظيف المساجد، وتجديد مفروشاتها، وتطييبها، وإعداد الساحات وتنظيفها، والاستعداد للصلاة والتراويح.. كما يهتمون بتزيين الشوارع والطرقات والمحلات التجارية والمنازل بالزينات والأنوار المتنوعة، حتى إذا أُعلن عن دخول الشهر تبدأ فرحة عارمة، تعبّر عنها بعض الشعوب بطلقات النار، وإشعال المشاعل، والطواف بها في الطرقات، وتقديم الحلوى والمشروبات، وبعضها الآخر يعبّر عن فرحته بالدعاء والاستغفار والذكر. كما يتميّز هذا الشهر الكريم في إفريقيا بكثرة الإقبال على أعمال الخير، والتكافل الاجتماعي، وإخراج الصدقات؛ على الرغم من ضيق ذات اليد، فمن عاداتٍ كثيرٍ من الشعوب الإفريقية في رمضان الإفطار الجماعي، حيث تجتمع الأسر المتجاورة أمام منازلهم، ويُخرج كلٌ منها ما عندهم من طعام وشراب؛ ليكون طعام الإفطار في متناول الجميع، من الجيران والمارّة والفقراء والمحتاجين. وتقام صلاة التراويح في كلّ قرية صغيرة أو كبيرة، ويحرص كثيرٌ من المسلمين على تلاوة القرآن في المساجد بعد صلاة التراويح، بالإضافة إلى الاستماع إلى التفسير والوعظ، وبعد ذلك يواصلون تلاوة القرآن والصلاة في البيوت إلى وقت السحور، وهي عادة منتشرة في بعض البلدان. ويعدّ شهر رمضان فرصة عظيمة، بالنسبة إلى المؤسسات الدعوية على وجه الخصوص، لاستثمار هذه الأجواء في القيام بالنشاطات الدعوية التي تهدف إلى تعميق التديّن، وتثبيت الإيمان وتنميته، والتحبيب في وجوه جديدة من البرّ، والعناية بتعليم القرآن، وتقوية سبل التواصل الاجتماعي بين المسلمين، وتوجيه الخطاب التربوي للأسرة، عبر إنتاج برامج مخصّصة- مثلا- للمرأة والأسرة المسلمة الإفريقية في رمضان.

أما قضية القضايا، التي ينبغي للمؤسسات الدعوية الاهتمام بها، فهي العمل على تقوية الانتماء للأمّة الإسلامية، والتحفيز على حمل همومها، والمشاركة في قضاياها، وبثّ فقه الولاء والاجتماع، والتراحم، والعمل المشترك بين المسلمين، وهو ما يجب التركيز فيه، وعدم نسيانه في زحمة الانشغالات الأخرى.

رئيس مجلس الإدارة
خالد بن عبد الله الفواز
fawaz@qiraat.org

المشرف العام
عبدالله بن عبد المغني الفايز

رئيس التحرير
د. محمد بن عبد الله اللعبون
info@qiraat.org

مدير التحرير
رأفت صلاح الدين
editors@qiraat.org

الهيئة الاستشارية
المشير: عبدالرحمن سوار الذهب (السودان)
د. إبراهيم أبو عباة (السعودية)
أ. إبراهيم كنتاو (مالي)
د. حقار محمد أحمد (تشاد)
أ. د. حمدي عبد الرحمن حسن (مصر)
أ. د. عبدالغفور البوسعيدي (كينيا)
د. محمد أحمد لوح (السنغال)
د. محمد الثاني عمر (نيجيريا)

هيئة التحرير
أ.د. جلال الدين محمد صالح
أ.د. محمد عاشور مهدي عاشور
د. ربيع محمد القمر الحاج
أ. محمد العقيد محمد أحمد
أ. بسام المسلماني

الإخراج الفني
وائل خالد كريزان

المدقق اللغوي
محمد فهمي

المراسلات: بريطانيا - لندن:
7 Bridges Place, Parsons Green
Fulham, London SW6 4HW, UK
هاتف: 0044-207-4718261
فاكس: 0044-207-7364255

المملكة العربية السعودية - الرياض:
هاتف: 0096614944949
فاكس: 0096614942900
جوال: 00966555097415

جمهورية مصر العربية - القاهرة:
هاتف: 002 02 22874277
فاكس: 002 02 22874275

جمهورية السودان - الخرطوم:
هاتف: 00249188266666
فاكس: 00249183285830
التسويق/التوزيع: marketing@qiraat.org

قراءات إفريقية

ثقافية فصلية محكّمة متخصصة في شؤون القارة الإفريقية تصدر عن المنتدى الإسلامي

أسعار البيع والاشتراك السنوي لمجلة قراءات إفريقية

الدول	الجهة	سعر البيع	اشتراكات أفراد	اشتراكات مؤسسات
مصر وإفريقيا		١,٥ دولار	١٠ دولار	٢٠ دولار
السعودية والخليج		١٠ ريال	٦٠ ريال	١٠٠ ريال
أوروبا وأمريكا		-	٢٠ دولار	٣٠ دولار

المواد المنشورة لا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة

رقم الإيداع: 1611/ 1437
الترقيم الدولي: ردمد 7235-1658

نجاحات إفريقية ٤

دَوْر العلماء المسلمين في تحقيق السِّلم وحفظ الهويَّة بإفريقيا ٦
د. آدَمَ بَـمْبا

الكشوف الجغرافية الأوروبية لإفريقيا وتأثيراتها المعاصرة ١٦
د. أحمد عبد الدايم محمد حسين

جدل الديني والسياسي.. وإشكالية بناء الدولة الحديثة في الساحل الإفريقي ٢٦
أ. مصطفى انجاي

هـل تلتفـت إفريقيـا إلـى المشـكلات العربية؟! ٣٨
د. السيد علي أبو فرحة

التغلغـل الناعـم: إفريقيـا فـي الاسـتراتيجية التركية.. المحدّدات والسياقات والتحدّيات ٤٨
أ. مصطفى شفيق علام

البدائل المقترحة لتمويل التَّعليم العربيِّ في دول غرب إفريقيا النّاطقة باللّغة الفرنسيَّة ٦٠
أ. سيسي أحاندو

دور الشباب الإفريقي في تنمية المجتمع عبر المنظمات التطوعية ٧٢
أ. شوقي صلاح أحمد إسماعيل

الحمايـة الإفريقيـة للطفـل فـي أثنـاء النزاعات المسلحة ٨٢
أ. نصيرة نهاري

لغات إفريقيا نحو تنمية مستدامة.. مقاربة وصفية ٩٢
د. إسماعيل زَنْغُـو بَرَزِي

المشهد الإفريقي ١٠٢
تحرير المجلة

الشيخ موسى كمرا (١٨٦٤م - ١٩٤٥م) ١١٤
د. علي يعقوب

المنتدى الإسلامي يعقد الملتقى (١٣) لتطوير الجمعيات الإفريقية - بالخرطوم ١٢٢
التحرير

حملة (القلوب الصغيرة) - تنزانيا ٢٠١٦ ١٢٥
التحرير

وجود فرنسا في إفريقيا.. وما تبقّى من العلاقات ١٢٦
بقلم: كورانتيان دوتريب
ترجمة: سيدي.م. ويدراوغو

العدد ٢٩
رجب - رمضان ١٤٣٧هـ
يوليو - سبتمبر ٢٠١٦م

نجاحات إفريقية

رغم ما تمر به القارة الإفريقية من مشاكل وصعاب إلا أنَّها تسعى نحو الإصلاح والازدهار، معتمدة على إمكاناتها ومواردها المادية والبشرية، ومعتمدة على الشباب المفعم بالحيوية والأمل، وقد حققت إفريقيا نجاحات ومنجزات متعدّدة ومتنوعة؛ لكنها غائبة أو مغيّبة !!

وهي نجاحاتٌ ومنجزاتٌ مهمّةٌ ومُلهِمة؛ إذا قُرئت في سياقاتها التاريخية والسياسية والتأثيرات الدولية، دعونا نستعرض- معكم- نماذجَ وأمثلةً متنوعةً للنجاحات والإنجازات الإفريقية؛ في الفترة السابقة القريبة.

إفريقيا.. نحو الإصلاح السياسي:

أكثر من ٢٥ عرساً انتخابيّاً، ما بين استفتاء وانتخابات رئاسية وبرلمانية، شهدتها القارة خلال عامَي (٢٠١٥م - ٢٠١٦م)، وبرغم ما يُقال عن هذه الانتخابات والتشكيك في نتائجها وآثارها، فإنّ هذا الحراك يشير إلى روحٍ جديدة، ورغبةٍ في التغيير والإصلاح، ويتيح الفرصة لمشاركةٍ شعبية أوسع في الإدارة، وإضافة إلى ذلك: فما تمّ من هذه الانتخابات شهد له الكثيرون بالنزاهة وحسن التنظيم، وأدى إلى نتائج جيدة.

التوجّه للاقتصاد الأخضر:

ونجاحٌ آخر على مستوى القارة؛ ففي تقريرٍ صادرٍ عن البنك الدولي: يؤكد البنك أنه برغم ضعفٍ النموّ العالمي عن المستوى المتوقّع، وضعف استقرار أسعار السلع الأولية أو انخفاضها، فإنّ اقتصاد البلدان الإفريقية ما زال ينمو بوتيرةٍ سريعة بعض الشيء، حيث من المتوقّع أن يرتفع معدّل النمو بالمنطقة إلى ٥,٢٪ سنويّاً في عامَي (٢٠١٥م - ٢٠١٦م)؛ من ٤,٦٪ في الأعوام السابقة.

قصص نجاح من إفريقيا للتحوّل للاقتصاد الأخضر:

هذا عنوانُ تقريرٍ صادر عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة (في مارس ٢٠١٥)، وممّا ورد فيه: أنّ التوجّه للاقتصاد الأخضر أدى إلى زيادة الناتج المحليّ الإجماليّ في كينيا بنسبة ١٢٪، ورفع معدّل العمر المتوقّع في السنغال بنسبة ١,٣ سنة، بل أدى إلى تقليص الفجوة الاقتصادية بين المناطق الحضرية والريفية في بوركينافاسو بنسبة ٨٪، علماً بأنّ كلّ هذا يتجاوز ما يمكن توقّعه من خلال العمل وفق السيناريو المعتاد.

التقرير ضمّ ١٠ دول إفريقية، من بينها الجزائر التي جاءت نموذجاً لمميزات فرض رسوم ضريبية على استهلاك النفط، وبوركينافاسو التي تمكّنت من الانتفاع بإعادة تأهيل الغابات، أما ناميبيا فتمكّنت من الانتفاع بالزراعة العضوية، كما رفعت أوغندا من صادراتها العضوية، وهو يشير إلى أنّ إفريقيا بدأت تجني ثمار التنمية المستدامة في جميع أنحاء القارة.

نماذج نجاح للتعافي من الأزمات:

وتمثّل «رواندا» نموذجاً لنجاح الدولة الإفريقية في التعافي من الأزمات والانطلاق نحو القمّة، فبعد الحرب الأهلية والإبادة الجماعية التي شهدتها قبل ٢٢ سنة، وبرغم مواردها المحدودة، ها هي ذي تنافس لتكون بطل إفريقيا في التنوع الاقتصادي؛ مستندة إلى حكومةٍ قوية، بيروقراطية، غير قابلةٍ للفساد، ومستقبلة للمستثمرين، ووفقاً لصندوق النقد الدولي (IMF) انخفض الفقر في رواندا من ٥٦,٧٪ في عام ٢٠٠٥م؛ إلى ٣٩,١٪ بحلول عام ٢٠١٤م.

ويقدّر صندوق النقد الدولي نموّ الناتج المحليّ الإجماليّ بنسبة ٧,٣٪ في النصف الأول من عام ٢٠١٥م، حتى في الوقت الذي عاني منافسوها في

المنطقة من تباطؤ الاقتصاد، ومن المتوقع أن تنمو الخدمات بنسبة ٧,١٪ في عام ٢٠١٦م، مقارنةً بنسبة ٥,١٪ سابقاً.

والنموذج الرواندي يعطي مثالاً على: أنّ الإرادة الصادقة والإدارة القوية النزيهة- بإذن الله- تحقّق الكثير؛ مهما كانت العوائق.

ونيجيريا- ذات الاقتصاد الأكبر في إفريقيا، وعدد السكان الأكثر- تسير على خُطى رواندا؛ فبعد انتخاباتٍ نزيهةٍ ثمّة منجزاتٌ متعددة، من أبرزها معالجة ملف الفساد، وكان من أحدث ما تمّ في هذا الملف أنّ الدولة استعادت نحو ٩ مليارات دولار من الأصول والضرائب والأموال المختلسة.

شباب إفريقيا.. أملها في النجاح:

وإذا ذُكر النجاح والإنجاز في إفريقيا؛ فلا بد أن يُذكر الشباب؛ فهُم روحه ووقوده، وشباب إفريقيا هم روحها ونجاحها، أدركوا ما عانته أمّتهم، وما يواجهها من تحديات، فانطلقوا في حماسة، يبذلون جهدهم وفكرهم في تغيير الواقع إلى الأحسن.

«سام كودو»، شابٌ من توغو، مثالٌ على ذلك: نشأ وتعلّم في بلده- وفق إمكانياته-، وأحسّ بمعاناة جيله وحاجاتهم، فكان ذلك دافعاً له نحو الإبداع؛ فأسّس في العاصمة (لومي) شركة «إنفينيت لووب»، وهو حاليّاً يعمل على صنع حقيبة ذكية (Smart bag)، يصفها بأنها حاسوب في شكل حقيبة، تعمل بالطاقة الشمسية.

يقول كودو: إنه في أثناء دراسته لعلم الاجتماع في جامعة لومي؛ كان امتلاك حاسوبٍ يعدّ من مظاهر البذخ، يُضاف لذلك: الوضع الصعب في المناطق النائية التي لا تصل إليها الكهرباء في توغو، ولذا قرّر تصميم حواسيب في شكل حقائب؛ مجهّزة بشاشة تعمل باللمس، وبطارية تُشحن بالطاقة الشمسية، وتدوم حتى خمس ساعات متواصلة.

حصل «سام» في عام ٢٠١٥م على جائزة «مانديلا واشنطن فيلوشيب» Mandela Washington Fellowship for Young African Leaders، وجائزة «مؤسسة التنمية الإفريقية» في الولايات المتحدة (USADF)، الجدير بالذكر أنّ «سام كودو» يبلغ من العمر ٢٥ عاماً.

وقصة نجاحٍ أخرى؛ بطلها الشاب «جون كاساونا»: من قادة حركة الحفاظ على الثروة الحيوانية في ناميبيا، حيث يعمل على تثقيف الصيادين؛ من خلال تشجيعهم على حماية الحيوانات عوضاً عن صيدها، كان من نتائجها:

- في عام ١٩٩٥م؛ كان هناك ٢٠ أسداً في ناميبيا؛ اليوم يوجد هناك أكثر من ١٣٠ أسداً.
- في عام ١٩٨٢م؛ كان وحيد القرن الأسود على وشك الانقراض؛ اليوم ناميبيا لديها أكثر حيوانات طليقة من وحيد القرن الأسود على الأرض.
- أكثر من ١٣ مليون هكتار من الأراضي في ناميبيا صارت محميات للحياة البريّة.

ما فعله «جون» هو احتضان الصيادين؛ على عكس ما تفعله بعض الحكومات، وهو قتلهم، أما هو فيحتضنهم، ويجنّدهم ليكونوا عمّالاً مساهمين في حفظ المحميات.

الجمال والنجاح:

ونختم جولتنا الموجزة بنموذج للنجاح والجمال الإفريقي:

مدينة إفريقية، برغم أنهار الدماء التي سالت في شوارعها ورباها قبل ٢٢ سنة، لململت جراحها، وعالجت تشوهاتها، وفازت- بالرغم مما سبق- بلقب: «أجمل مدينة في إفريقيا لعام ٢٠١٥» حسب تصنيف الأمم المتحدة..

إنها: مدينة «كيغالي» عاصمة رواندا.

نجاحات إفريقيا ومنجزاتها كثيرةٌ وكبيرة؛ ينبغي أن تسلّط عليها الأضواء، وتبرز إعلاميّاً؛ لتعزز التفاؤل، وتبعث الأمل، وتحفّز على الاقتداء والعمل ■

دَوْر العلماء المسلمين في تحقيق السِّلم وحفظ الهويَّة بإفريقيا

د. آدَمَ بَـمْبا
أكاديمي وباحث – كوت دي فوار – أكاديمية الدراسات الإسلامية، جامعة مالايا، ماليزيا

لا يخفى أنَّ فزع الناس إلى الدِّين، وإلى العلماء والقادة الدِّينيِّين، في سبيل بحثهم عن الأمن والسَّلام، إنَّما هو تأكيدٌ لدَوْر الدِّين في حياة المجتمعات، وهو دَوْرٌ كلَّما ازداد تنكُّر النَّاس له؛ ازدادت أحقِّيته، وكبرت حاجتهم إليه؛ فالدِّين هو الأقدرُ على إصلاح ما أفسده النَّاسُ والسِّياسة.

ازداد في العقود الماضية الاهتمام باستكشاف أثر الدِّين في تحقيق السَّلام، بمعتقداته، وقِيَمه، وتشريعاته، وقادته.. وفي هذا المجال دراساتٌ كثيرة، منها: دراسات آبلبايْ (Appleby، ٢٠٠٠)، ويعدُّ رائِدَ الباحثين في هذا المجال، ومنها دراسات محمد أبو نمر[١]، وهو أشهر باحثٍ مسلم في استكشاف أثر القادة الدِّينيِّين المسلمين في تحقيق السَّلام وحلِّ النِّزاعات.

(١) See for instance: Abu-Nimer, Mohammed & S. AyseKadayifci-Orellana. "Muslim Peace-building Actors in Africa and the Balkans Context: Challenges and Needs". PEACE & CHANGE. Vol. 33. No. 4. October 2008.

ولعلَّ أبرز منْ نبَّــه الباحثين على ضرورة محوريَّة الدِّين في دراسات السَّلام: الباحث مارتي، ومن أقواله في ذلك: «إنَّ انشغالنا بالسُّؤال عن سبب مركزيَّة الدِّين في الحروب؛ قد صرفنا عن استكشاف الطَّاقة الكامنة في الأفراد العاملين باسم الدِّين من أجل العلاج»[١].

ومن المصطلحــات الرَّائجة في هذا المقام: «بناء السَّــلام الدِّيني» (Religious Peace-building)، وهو حقــلٌ علمــيٌّ تخصُّصــيٌّ جديدٌ فــي كثيرٍ من الجامعات الأمريكيَّة، وأُنشئت له الكثير من المؤسَّسات والأكاديميَّات المتخصِّصة.

ومــن المصطلحات ذات الصِّلة بالقــادة الدِّينيِّين، في حقــل بحوث السَّــلام، مصطلــح: «بُناة السَّــلام الدِّينيُّون» (Religious Peace-builders)، وهو أكثر الألقاب تداوُلاً واشــتهاراً، وهناك: «النُّشطاء الدِّينيُّون» (Religious Actors/Activists)، و «صُنَّاع السَّلام الدّينيِّيُّون» (Peace Makers Religious)، وغيرها..

وهُم- بتعريف الباحث هاينس-: «الأفراد أو ممثِّلو المنظمات ذات البنية الدِّينيَّة، الذين يحاولون مساعدة الجماعات المتنازعة في حلِّ نزاعاتها وبناء السَّلام»[٢]، وقريبٌ منه تعريف الباحثَيْن كُوارد وسميث[٣].

ولا يخفــى أنَّ كثرة تلك الألقــاب لَدليلٌ قويٌّ على أهمِّية القــادة الدِّينيِّين في مجال السَّــلام، وضرورة وجودهم في معادلات المشروعات السِّلميَّة، أكد القرآن ذلك في قوله تعالــى : ﴿وَإِذَا جَاءهُمْ أَمْرٌ مِّنَ الأَمْنِ أَوِ الْخَوْفِ أَذَاعُواْ بِهِ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُوْلِي الأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنبِطُونَهُ مِنْهُمْ...﴾ [النساء : ٨٣].

وتســتأنس هــذه الورقة بما ذهبت إليــه الباحثة ســينْثيا (Cynthia S.) من تحديدٍ لمجالات تحقيق الســلام، بوصفه إطاراً نظريّاً؛ لاستكشاف أثر العلماء والقادة الدِّينيِّين في تحقيق السَّلام والوئام في المجتمع الإفريقيِّ.

ويتلخَّص ما ذهبت إليه سينْثيا من تحديدٍ لمجالات عمل القــادة الدِّينيِّين في تحقيق السَّــلام في ســتَّة محاور[٤]:

١ - التَّأييــد والدِّفاع: أن يُعنى النَّاشــط الدِّيني، في المقام الأوَّل، بتقويــة الطَّرف الأضعف في النِّزاع، وإعادة بناء العلاقات البينيَّة المحطَّمة، وتغيير الأنظمة الاجتماعيَّة الجائرة.

٢ - الوســاطة: توسُّــط القــادة الدِّينيِّيــن بين المتنازعيــن، وتوظيفهــم للقيم الرُّوحيَّــة، والنُّصوص الدِّينيَّــة؛ مــن أجل حمــل المتنازعين على السَّــلام والمصالحة.

٣ - المراقبة: مراقبة القادة الدِّينيِّين لسلوك النَّاس العدوانيَّ، وردعهم عنه بالنُّصح والمواعظ.. وغيرها.

٤ - التَّثقيــف والتَّعليــم: قيامهــم بتربية الأفراد والمجموعــات، في الفصول المدرســيَّة ودُور العبادة، وفــي المؤتمرات والنَّدوات، على احتــرام قِيم الأديان الأخرى، ونبذ العنف.

٥ - العدالــة العابــرة للحدود: العمــل من أجل محاسبة المنتهكين لحقوق الإنسان، ومرتكبي الجرائم في فترات الحرب.

٦ - الحوار الدَّاخلي أو بين الأديان: هي المساعي التــي يبذلها القادة الدِّينيُّون من أجل تحاوُر الجماعات الدِّينيَّة أو المتخاصمين؛ لتحقيق تفاهُم أفضل بينها.

وفي الفقرات الآتية استعراضٌ لبعضِ تلك المحاور من خلال دَوْر العلماء السِّلمي بإفريقيا؛ قديماً وحديثاً.

---

(١) Clarke, Matthew. (2013). Handbook of Research on Development and Religion, Edward Elgar Publishing, p 253.

(٢) Haynes, Jeffrey, "Conflict, Conflict Resolution…". Op. Cit. p 60.

(٣) Harold G. Coward, Gordon S. Smith. (2004). Religion and Peacebuilding, University of New York Press, p 5.

(٤) Sampson, Cynthia. "Religion and Peacebuilding", in: I. William, Zartman. (2007). Peacemaking in International Conflict: Methods & Techniques, US Institute of Peace Press, p 273-316.

العلماء المسلمون ودَوْرهم التاريخي في بناء السَّلام وحل النزاعات:

إنَّ رعاية السَّـــلام- بجميع صُـــوَره ومراحله- من الواجبات الدِّينيَّة المنوطة فـــي المقام الأوَّل بالعلماء، ويعدُّ تحقيقـــه نعمةً عظيمة لله عز وجل على المجتمع المســـلم، قال تعالى: ﴿وَاعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ اللّهِ جَمِيعاً وَلاَ تَفَرَّقُواْ وَاذْكُـــرُواْ نِعْمَتَ اللّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَاء فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِ إِخْوَاناً وَكُنتُمْ عَلَىَ شَـــفَا حُفْرَةٍ مِّنَ النَّارِ فَأَنقَذَكُم مِّنْهَا كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُـــمْ تَهْتَدُونَ﴾ [آل عمـــران : ١٠٣]، والمجتمع الذي يســـودُ فيه الشِّقاقُ لَمُجتمعٌ- حقّاً- على شفا حفرةٍ من النَّار، أمرُهُ إلى زوال.

فالعالم المســـلم، وكلُّ فردٍ في المجتمع المســـلم، إنَّما يقـــوم بدَوْره فـــي تحقيق السَّـــلام؛ بوَصف ذلك مهمَّةً دينيَّة، وعملاً صالحاً يسمو بفضله على كثيرٍ من العبادات والأعمال، قـــال تعالى: ﴿لاَّ خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِّن نَّجْوَاهُمْ إِلاَّ مَـــنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلاَحٍ بَيْنَ النَّاسِ وَمَن يَفْعَلْ ذَلِكَ ابْتِغَاء مَرْضَاتِ اللّهِ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْراً عَظِيماً﴾ [النســـاء : ١١٤]، وفي الحديث عن أبي الـــدَّرداء- رضي الله عنه- قال: قال رســـول الله صلى الله عليه وسلم: «ألا أُخْبركُم بأفضَلَ منْ درجة الصِّيام والصَّلاة والصَّدقة؟ قالوا: بلى. قال: إصلاحُ ذات البين، وَفَسادُ ذاتِ البَيْن هي الحالقَة»[(١)].

في إطار كون رعاية السَّـــلام واجبـــاً دينيّاً؛ يمكن النَّظر في أثر علماء إفريقيا في ثقافة السَّلام، وتحقيق الوئـــام الاجتماعيِّ، ولنا شـــواهد تاريخيَّة تترى، يمكن إيراد بعضها؛ في ضوء بعض المجالات السَّـــابق ذكرها عند الباحثة سينْثيا.

التأييد والدفاع:

في المصـــادر التَّاريخيَّة الإفريقيَّـــة- على قلَّتها- شواهد عدَّة في نَذْر العلماء أنفسهم لبناء ثقافة السَّلام فـــي المجتمع الإفريقيِّ، وفي حال نشـــوب الخلافات؛ فإنَّهم كانوا يأخـــذون بزمام المبادرة لإعـــادة التَّوازن والتَّناغم في المجتمع.

ولعلَّ أوَّل مظاهر عناية العلماء برعاية السَّـــلام: بيوت المشايخ والقضاة والأئمَّة التي كانت أماكن يفزعُ إليهـــا الخصوم، ويهرعُ إليهـــا اللاَّهفون والخائفون في أوقات الصِّراع والأزمات، ومن أوائل الشَّواهد التَّاريخيَّة في هذا المجـــال: ما نجده في أحاديـــث ابن بطوطة (٧٧٩هـــ) عن رحلته إلـــى مالي؛ إذ ذكر أنَّ «قاســـا» (زوجة السُّـــلطان ســـليمان الكبرى) اتُّهمـــت بمحاولة قتل السُّـــلطان، وأوغر الوزراءُ قلبه عليها، وقالوا: «إنَّ هـــذا ذنبٌ كبير، وهي تســـتحقُّ القتـــل عليه، فخافت قاسا من ذلك، واســـتجارت بدار الخطيب»، ويزيد ابن بطوطة قوله: «وعادتهم أن يَسْتَجيرُوا بالمسجد، وإن لم يتمكَّن فبدار الخطيب»[(٢)]، فههنـــا دلالةٌ روحيَّة عميقة في استجارة زوجة السُّـــلطان بدار الخطيب، هرباً من بطش زوجها، فـ «المســـجد» و «دار الخطيب» يحظيان بحصانة تامَّة لا تنالها ســـطوةُ السُّلطان نفسه؛ ناهيك عمَّن دونه، وكانت هذه الحصانةُ تتوسَّع لتشمل شخص الخطيب.

مـــن أمثلة تلك الدُّور المحصَّنة: دار الفقيه الحاج بَرَكُيْ مَنْس كورَ في عهد أسكيا الحاج محمد الكبير (ت ١٥٣٨م)، وهـــي حصانة انتزعها مَنْس كورَ من أســـكيا حين حجَّا معـــاً ووقفَا بالرَّوضة الشَّـــريفة، أخذ عليه عهـــوداً قال له: «فلا تقتلْ مَن دخَـــلَ في داري، ولا مَن وصلني؛ فقال: فعَلتُ. قال: لا بدَّ أن تعطيني العهدَ على ذلك في هذا المكان الشَّـــريف»[(٣)]، فالخطيب كان هو القائـــم بمهمَّة الإصلاح والمصالحة بيـــن النَّاس، ولنا شـــواهد كثيرة في ذلك، خصوصاً في مواقف الخطباء السُّودانيِّين الصَّارمة من الحكَّام (فتاش: ٦١)، ويُعبِّر في

(١) رواه أبو داود وغيره، (٩٢٩/٣)، وصححه ابن حبان.

(٢) ابن بطوطة، تحفة النظار، ص ٤٤٠.

(٣) التنبكتي، محمود كعت: تاريخ الفتاش في أخبار البلدان والجيوش، دراسة وتعليق: آدم بمبا، بيروت: مؤسسة الرسالة ناشرون، ص ٦٩.

القاموس التَّاريخيِّ عن دَوْر العلماء السِّلمي في التَّأييد والدِّفاع والتَّوسُّـــط في النِّزاعات، بقولهم: «دخل فلانٌ في حرمة الفقيه...» إذا هرب إليه واستجار به.

بالمثل؛ فإنَّ البلدات ذات الثِّقل الرُّوحي الإسلاميِّ المتميِّـــز كانت تحظـــى بحصانةٍ لا تُنتهـــك؛ إذ كانت للعلماء بها استقلاليَّة شبه تامَّة عن السُّلطة السِّياسيَّة المركزيَّة، ففي وصف مدينـــة «تمبكتو» مثلاً يقول ابن المختار: «وهي يومئذٍ ليـــس فيها حُكْمٌ إلا حُكمُ مُتولِّي الشَّـــرع. ولا ســـلطانَ فيها، والقاضي هو السُّـــلطان، وبيـــده الحلُّ والرَّبط وحْدَه»[١]، ومثـــل «تمبكتو» مدينة «تَوْتا اللـــه/ تَوْتَلة»، (أي: بلد الله)، وكانت بلدةً بمنطقة تِنْـــدِرْمَ بصونغايْ، ومنها بلدة «كُنْجـــور» بإمارة غَجاغا (Gadiaga) السُّـــوننكيَّة، وهي كما يقول ابن المختار: «بلـــدٌ بأرض كَيَّاكَ، بَلَدُ قَاضي تِلْـــكَ الإقْليم وعُلَمَائها. لا يَدْخُلُهَـــا جُنْدِيٌّ، ولا يَسْـــكُنُهَا أحدٌ مِـــنَ الظَّلَمَة»[٢]، وأطلق عليها الأب لاباتْ (PèreLabat، ١٧٢٨)، لقب: «جمهوريَّـــة الفقهاء»، وكانت تمثِّـــل عاصمة الزِّعامات الإسلاميَّة بالمنطقة[٣].

وبلدةٌ أخرى؛ هي: «جَعْـــبَ» بمملكة مالي، وصفها ابن المختار بقوله: «ومِثْلُها في أيَّام سَلْطَنَة سُلْطَان مَلِّ: جَعْـــبَ بَلَدُ الفُقَهَاء[٤]... ومَنْ دَخَلَـــهُ كان آمناً مِنْ ضَيْم السُّـــلْطَان وجَوْرِه، ومَنْ قَتَل وَلَدَ السُّـــلْطَانِ لا يَسْـــأَلُهُ السُّلْطَانُ بدَمِه، يُقالُ له: بَلَدُ الله»[٥]، ومنها: مدينة «دار سلامي» في القرن التَّاسع عشَر الميلاديِّ، ببوركينافاسو الحاليَّة، وبلدة ديغيلْ: مقرُّ الشَّيخ عثمان دان فوديو.

استثمار هذا الموروث السِّلميِّ بإفريقيا، يكون بإعداد الجيل الشَّاب من العلماء، إعداداً عمليّاً ميدانيّاً، في مشروعات السَّلام التي أصبحت «صناعة»

فهذه البلدات، وأمثالها، كانت مثل «مناطق سلميَّة عازلة» (buffer zones)، تتمتَّع بمكانة روحيَّة عميقة، وتحظى باســـتقلاليَّة شبه كاملة عن السُّلطة السِّياسيَّة المركزيَّـــة، يُحظر فيها أيُّ تصرُّف غير ســـلميٍّ، وكان المشايخ يقومون فيها بمهمَّاتٍ سلميَّة مختلفة.

الوساطة:

تمدُّنا المعطيات التَّاريخيَّة ببلاد السُّـــودان الغربيِّ بنماذج عدَّة من وساطات العلماء بين المتخاصمين وحلِّ النِّزاعـــات، ولعلَّ أوَّل صُوَر وســـاطات العلماء والأئمَّة والخطبـــاء ما كانوا يقومون به من قضـــاءٍ بين النَّاس، وفضٍّ للخصومات، حتى في مرحلة مبكِّرة قبل أن يظهر نظام القضاء الشَّـــرعي بتمبكتو في صورته الرَّســـميَّة المقنَّنة.

وعلى سبيل المثال: يقول السَّعدي في ترجمة الشَّيخ محمـــود بن عمر بتمبكتو: «وهـــو أوَّل قاضٍ فيها الذي يفصلُ بين النَّاس بالشَّرع، وقبل ذلك لا يتفاصَلُ النَّاس إلاَّ عند الخطيب بالصُّلح، وهو شـــأن السُّودانيِّين»[٦]، فأكَّد أنَّ الناس كانوا يتقاضون عند الخطيب صُلحاً.

ومن المواقف في وســـاطات العلماء المبكِّرة، في محاولةٍ لنزع فتيل الحرب، وســـاطتهم بين أسكيا الحاج محمد وبين الملك نَعْسِر ملك موشِ؛ قام بها الشَّيخ ألفا

(١) المصدر السابق، ص ١٧٩.

(٢) تاريخ الفتاش، ص ٢٩٥.

(٣) Steven J. Salm, ToyinFalola. (2009). African Urban Spaces in Historical Perspective. University Rochester Press, p 249.

(٤) جعب: مدينة على مشارف نهر النيجر في الجنوب الغربي من ماسينا، ذكرها ابن بطوطة مقرونة بجارتها كابورا (Diafarabe)، قال: «وأهل زاغة قدماء في الإسلام، لهم ديانة وطلب للعلم» (تحفة النظار، ١٩٣/٢).

(٥) تاريخ الفتاش، مصدر سابق، ص ٢٩٥.

(٦) تاريخ السُّودان، ص ١٨.

(مور) صالح جَوَرَ بين الاثنين، وكاد الملك يفتكُ به[١].

وقبل أنّ ينشب القتال بين أسكيا وبين أبي بكر (شي بارُ، ابن صُن علي)؛ فإنَّ العلماء بمملكة صونغايْ قد قاموا بوساطاتٍ عدَّة من أجل نزع فتيل الحرب، بادر بها العالم الصَّالح محمد تُل الشَّريف، وكاد الشَّيخ يُقتل في مساعيه تلك، وشَّاه العالم ألفا صالح جَوَر؛ وهمَّ أحد وزراء شي بارو بقتله، وتوسَّط بعده ألفا محمد كعت على الرّغم من شدَّة التَّهديد بالقتل[٢]، وقبل ذلك؛ فإنَّ علماء كثيرين قد قضَوا نَحْبَهم على يد الظَّالم صُن علي (ت ١٤٩٢م)، في وساطاتهم ووقوفهم إلى جانب الضُّعفاء، ومراقبتهم لأفعاله الجائرة[٣].

أيضاً؛ من الشَّواهد في توسُّط علماء «تمبكتو» من أجل تحقيق السَّلام: ما قاموا به من مساعٍ سلميَّة في ظروف احتلال الجيش المغربيِّ لصونْغايْ (١٥٩١م)، وقد نجحت إحدى تلك المساعي التي قام بها العلماء في تفادي مجزرةٍ محقَّقةٍ كان القائد المغربيُّ قد أمر بها، وتُعرف باسم «السَّبيل»، وهو قتلٌ عشوائيٌّ يقوم به الجيش لمدةٍ معلومةٍ لكلِّ من يُعثَر عليه، وبلغ الرُّعب بأهل تمبكتو مبلغَه «في ليلةٍ ما أعظمَها، وأعْظَمْ برَوْعةٍ كانت فيها، هربَ أهلُ تُنبكت، ودخلوا البحر، وحسبَ النَّاسُ أنَّ الفناء يكون في غَدِها»[٤]، في هذا الظَّرف المتأزِّم، جمع الفقيه القاضي عمر، والقاضي محمود بغَيْغ العلماء في مسجد سَنْكُرَيْ؛ وتشاوَرُوا فيما يفعلون، وكان الفرَج لأهل «تمبكتو» إثر هذا الاجتماع.

هذا، ولا يخفى أنَّ العلماء- في مساعيهم التَّوافقيَّة بين الفرقاء وإصلاحهم بين النَّاس- كانوا يتحمَّلون مسؤوليَّات كبيرة، ويتعَّهدون بضمانات ماديَّة باهظة في قضاء الدُّيون، ودفع التَّعويضات؛ من أجل إرضاء الأطراف المتنازعة.

تجدر الإشارة إلى وساطةٍ سلميَّة فذَّة قام الشَّيخ الحاج عمر بن سعيد (الفوتي)، بين السُّلطان محمد بيللو (ت ١٨٣٧)، والشَّيخ محمد الكانمي، ونجحت في إخماد حربٍ طاحنةٍ بين الزَّعيمَين المسلمَيْن، وقد ترك الشَّيخ- بهذا الصَّدد- مذكِّرة خالدة في أدبيَّات السَّلام سمَّاها: «تذكرة الغافلين»[٥]، وهي منظومةٌ شعريَّة وجَّهها إلى الزَّعيمَين، وتظهر أهمِّيتها في كونها «تتجدَّد مع الزَّمن؛ إذ يشهد المجتمع المسلم- مع الأسف- خلافاتٍ ونزاعاتٍ داخليَّة كثيرة دون أن تكون هناك بوادر ونوايا حسنة لحلِّ تلك النِّزاعات، وإذا ما استصحبنا التُّهم الجاهزة ضدَّ المسلمين؛ بوصفهم مصدر النِّزاعات، في وقتنا الحاضر، فإنَّ أمثال هذه الأعمال لَشَهادات تاريخيَّةٌ قويَّة في نسف تلك التُّهم الملصقة بالمسلمين (...)، إنَّ هذا المخطوط يعطينا صورةً أخرى عن صاحبه، خلافاً لما رُسِم عنه، بل إنَّه يعطينا مفاتيح وحلولاً لخلافاتنا الحاضرة»[٦].

كذلك، من العلماء المشهورين، من ذوي النُّفوذ الكبير في المصالحة بين المجموعات، الشَّيخ سيدي المختار الكُنتي (ت ١٢٢٦هـ/١٨١١م)، خصوصاً بين المجموعات الرَّعويَّة من الطَّوارق والأزْمَا (الرُّماة) في تمبكتو، وغيرهم.

ومن الكتب التَّاريخيَّة التي رصدت شيئاً من جهود الشَّيخ الكنتي، وغيره من العلماء، في المصالحات بين النَّاس في بلاد السُّودان، كتاب (الطَّرائف والتَّلائد) لابنه الشَّيخ سيدي محمد بن الشَّيخ الكُنتي.

نماذج للعلماء بُناة السلامِ في إفريقيا المعاصرة:

للعلماء الأفارقة المعاصرين جهودٌ سلميَّة كثيرة في بناء السَّلام، ونشر ثقافة اللاَّعنف، والتَّدخُّل في

(١) تاريخ السُّودان، ص ٧٤.

(٢) ابن المختار، محمود كعت، تاريخ الفتاش، ص (٥٤ - ٥٥).

(٣) المرجع نفسه، ص ٤٤.

(٤) تاريخ الفتاش، مصدر سابق.

(٥) الفوتي، عمر بن سعيد تال: تذكرة الغافلين عن قبح اختلاف المؤمنين، تحقيق: آدم بمبا، دبي: مجلة آفاق الثقافة والتراث، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، ع ٨٨، ديسمبر ٢٠١٤م، ص (١٦١ - ٢٠٤).

(٦) المرجع السابق، ص ١٦١.

النِّزاعات لمكافحتها أو حلِّها أو تحويلها، أو غير ذلك.

وههنا اســتعراضٌ لنماذج مــن جهودهم في بعض الــدول الإفريقيَّة، مثل نيجيريا، وســيراليون، ورواندا، وسوف نخصّ إفريقيا الوسطى بشيءٍ من التَّفصيل.

دَوْر العلماء المسلمين في نيجيريا:

يقوم العلماء المســلمون في المجتمع النيجيري- بمختلف إثنيَّاتــه- بدَوْرٍ فعَّالٍ في الحفاظ على التَّناغُم الاجتماعــي، ففي المجتمع الهوســاوي- مثلاً- يوجد بكلِّ قريةٍ أو بلدةٍ زعيمٌ شعبيٌّ يُعرف باسم: (dagaci)، ومعه مجلسٌ شــوريٌّ من كبار السِّــن، مهمَّتهم الحسم في المنازعات، ويُختار هــذا الزَّعيم عادةً من العلماء، وفي عام (١٩٨٧م) تمَّ إنشــاء مجلس عامٍّ لشيوخ شمال نيجيريا؛ من أجل «التوسُّــط في المنازعــات الدِّينيَّة والخلافات التي تحدث في المناطق الشَّماليَّة»[١].

كذلك؛ فــإنَّ في الولايات الجنوبيَّــة، (أُيو، أغونْ، لاغوسْ) بيــن يوربا، زعماء يُعرفون باســم: (obas)، وهُم ذوو نفوذٍ شــعبيٍّ قويٍّ في التَّوسُّط بين الخصوم، ويُطلق على المســلمين من الفقهاء والعلماء منهم لقب: (aaremusulumi)[٢]، وهو أعلى لقبٍ إسلاميٍّ عند اليوربــا بنيجيريا، وعندهم أيضاً زعماء بلقب: (Baba Adinni)، ويعني حرفيّاً: أبو الدِّين، وهو لقبٌ مستحدَثٌ بمثابة الأب الرُّوحي للمجتمع، ويقوم جميع أولئك بمهامّ اجتماعيَّــة كثيرة؛ للحفــاظ على الوئــام الاجتماعيِّ، وتنظيم العلاقات بين الأفراد والمجموعات.

ومن مشــاهيرهم المعاصرين: الحاج عبد العزيز ألاوْ (Alhaji A. Arisekola Alao)، يصفه الباحث بادنْ بقوله: «لقد اشتُهر آري مُسْلِمي بالدَّعوة إلى تفاهُم أفضل بين المسلمين والمســيحيِّين (...)، وكان سبباً أساســاً في البحث عن أرضيَّة مشــتركة في القضايا حول النِّزاعات في التِّسعينيَّات (...)، إنَّ هؤلاء الزُّعماء المســلمين كثيراً مــا يؤكِّدون على ضرورة التَّســامح والسَّــلام والصَّبر، وكثيراً ما يستشهدون بنصوصٍ من الكتاب المقدَّس ومن القرآن»[٣].

أمَّــا على المســتوى المؤسَّســيِّ، فمن نشــطاء السَّــلام المشــهورين بنيجيريا: الإمام محمد أشــافا (M. Nurayn Ashafa)، زعيــم المجلــس الأعلى للشؤون الإسلاميَّة (NSCIA)، وقد أسَّس، هو والقس الإنجيلي جيمس وويــي (James Movel Wuye)، عام (١٩٩٥م)، مركز الوســاطة بيــن الأديان، بكادونا، ونشطًا في المجال الســلمي في النِّزاعات التي نشبت بنيجيريا، وفي جهود بناء السَّــلام، بل توسَّع نشاطهما إلى بــلادٍ إفريقيَّــة كثيرة، مثــل: بورونــدي، وكينيا، والســودان، وسيراليون، ومالي، وأكسبهما ذلك اعترافاً عالميّاً موسَّعاً في أوروبا وأمريكا.

دَوْر العلماء المسلمين في سيراليون:

بدأت الحرب الأهليَّة بســيراليون عــام ١٩٩١م، ووُصِفــت- هي والحــرب بليبيريا- بأبْشَــع الحروب الأهليَّة في تاريخ القارة، وقد تجلَّى الموقف السِّــلمي الإســلاميُّ الأوَّل في تلك الحرب في الموقف الدِّفاعي والحماية التي وفَّرها المســلمون للمدنيِّين العزل دون تمييــزٍ في الانتماء الإثنيِّ أو الدِّيني، وكُوِّن لذلك جيشٌ عُرف بجيش كَمَاجــورْ (Kamajor)[٤]، وكان ذلك في ظلِّ الإهمــال الإقليميِّ والدُّولي للشَّــعب الأعزل على امتداد خمس سنوات من الحرب.

بعــد ذلك؛ تمّ تأســيس المجلس المشــترك بين الأديــان، في (أبريــل ١٩٩٧م)، ويتجلَّى في ذلك أيضاً أثر العلماء والمســلمين في بناء السَّــلام بسيراليون،

(١) Paden, John N. (2005).Muslim Civic Cultures and Conflict Resolution: The Challenge of Democratic Federalism in Nigeria, Brookings Institution Press, p 212.

(٢) Ibid, p 100.

(٣) Paden, John N. Muslims Civic Cultures, Op. Cit. p 102.

(٤) Bundu. Abass. (2001). Democracy by Force?: A Study of International Military Intervention in the Civil War in Sierra Leone from 1991-2000, Universal-Publishers, p 82.

وهو- وإن لم ينفرد المسلمون بتأسيسه- صورةٌ مشرقةٌ للتَّاريخ السِّلمي للمسلمين بإفريقيا؛ أكسبت هذا المجلس اعترافاً دوليّاً، وإشادة بجهوده في حلِّ النِّزاع وتحقيق السَّلام.

تظهر ريادة المسلمين في هذا المجلس في عدد الجمعيَّات الإسلاميَّة التي شاركت في إنشائه، منها: المجلس الأعلى الإسلامي بسيراليون، والاتِّحاد العام لجمعيَّات المرأة المسلمة بسيراليون (SLIMU)، ومجلس الأئمَّة، والكونجرس الإسلامي، وجمعية الدَّعوة الإسلاميَّة (MWASL). بينما كان الأعضاء المؤسِّسون من غير المسلمين من الكنيسة الكاثوليكيَّة، ومجلس الكنائس المستحدثة.

هذا، وقد استعانت هيئة الأمم المتَّحدة بهذا المجلس في جهود حفظ السَّلام، وعقد المعاهدات مع المتمرِّدين، وفي الجهود الإغاثيَّة، وجهود بناء السَّلام، والمصالحة الوطنيَّة بعد الحرب[١].

دَوْر العلماء المسلمين في رواندا:

لقد سطَّر المسلمون والعلماء برواندا صفحةً نيِّرةً من التَّاريخ في أثناء حرب الإبادة بين الهوتو والتُّوتسي (١٩٩٤م)؛ حيث كفُّوا أيديهم عن القتال، وهبُّوا لحماية الفارِّين وإيوائهم في بيوتهم، وقد قضى الكثير من المسلمين نحْبَهم في سبيل ذلك، ومن الحوادث الشَّهيرة- بهذا الصَّدد-: حادثة مسجد حيِّ نيامرامبو (Nyamirambo) الجامع، الذي تحصَّن به مئات من التُّوتسي؛ فراراً من ميليشيَّات الإنترهاموية، وقام بحراستهم المسلمون[٢].

بالإضافة إلى ذلك؛ فإنَّ علماء المسلمين برواندا قد كان لهم أثرٌ بارزٌ في التَّوعية الجماعيَّة أثناء الحرب وبعدها، ومشاركة فاعلةٌ في جهود السَّلام والمصالحة الوطنيَّة، وقام زعيم اتِّحاد المسلمين برواندا الشَّيخ المفتي هابيمانا (S. Salih Habimana)، مع القسِّ الإنجيلي عمانويل. ك (Emmanuel Kolini)، بتأسيس بعثة رواندا للأديان، ومهمَّتها: «البحث عن السُّبُل والوسائل لإنهاء العداء الإثنيِّ، ودعم الحوار، وحريَّة التَّعبير»[٣]، وحاز الشَّيخ هابيمانا عدَّة ميداليَّات ذهبيَّة من منظَّمات عالميَّة؛ لجهوده السِّلميَّة برواندا، وكان من النَّتائج العمليَّة لمواقف المسلمين السِّلميَّة أثناء هذه الحرب، سرعة تزايُد أعداد المسلمين بعد الحرب إلى الضِّعفَين أو أكثر[٤].

دَوْر العلماء المسلمين في كوت ديفوار (ساحل العاج):

للعلماء المسلمين جهودٌ سلميَّة واضحةٌ في الحرب الإيفواريَّة (١٩٩٩م - ٢٠١١م)، خصوصاً في الفترة التي حاول فيها النِّظام الحاكم آنذاك تحويل الأزمة إلى دينيَّة إثنيَّة، وذلك بالاستهداف المباشر للرُّموز الإسلاميَّة بإحراق المساجد، وقتل الأئمَّة بالمساجد أو في بيوتهم[٥]، وإحراق المسلمين أحياءً، وأطلقوا على ذلك: «قانون ٢٥فرنك»، إشارةً إلى سعر علبة كبريت الرَّخيصة الثَّمن، وقليلٍ من البنزين.

أمَّا عن الإسهام الإسلاميِّ في بناء السَّلام بكوت ديفوار؛ فقد تمثَّل في جهود جمعيَّاتٍ واتِّحاداتٍ إسلاميَّة كثيرة، تكفينا هنا الإشارة إلى المجلس الوطني الإسلامي (Conseil National Islamique،

(١) Agbu, Osita. (2006). West Africa›s Trouble Spots and the Imperative for Peace-building. African Books Collective, p 42.

(٢) Chirot, Daniel. «The Role of Islam in Sub-Saharan Africa". www.usip.com/ see also: Charles Tilly. The Politics of Collective Violence, Cambridge University Press, (2003), p 3.

(٣) Tiemesse, Alana. "From Genocide do Jihad: Islam and Ethnicity in Post-Genocide Rwanda", CPSA, 2 5-13 p ,(2005) ,June.

(٤) Africa Research Bulletin: Political, social, and cultural series, 2004, Vol.41, Blackwell, 29-57.

(٥) سيلا، علاسان: «ساحل العاج: تطورات أزمة ما بعد الانتخابات»، مجلة قراءات إفريقية، عدد ١١، يناير-مارس (٢٠١٢م)، ص (٤٦ - ٥٩).

CNI)، فـــي عام (١٩٩٢م)[١]، والمجلس الأعلى للأئمَّة (Conseil Superieur des Imams، COSIM) الذي أُنشئ عام (١٩٨٨م).

ومن إسهامات المجلس الوطني في الجهود السِّلميَّة بكوت ديفوار: اشـــتراكه في نـــدوة الحوار والمصالحة الوطنيَّة (CDVR)، في (أكتوبر ٢٠٠١م)[٢]، وقبل ذلك جهوده في توعية المسلمين وتثقيفهم بالسَّلام، وحملهم في الفتـــرات الحادَّة على ضبط النَّفـــس، والبقاء في دُورهم.. «صائمين، داعين الله: السَّـــلامة للمواطنين، والسَّلام للوطن»[٣].

هـــذا، وقد حدَّد الباحث فورشـــاردْ إنجازات هذا المجلس في: «تحقيق الوحدة بين المسلمين من جميع المشارب، خاصَّة بين التَّقليديِّين وبين دعاة المعاصرة، والارتقاء بالإسلام من مســـتواه الطُّقوسيِّ إلى إدراجه في الحياة الاجتماعيَّة والثَّقافيَّة، والمطالبة بالاعتراف بحقوق المجتمع المســـلم، وإشراكه في مستقبل الدَّولة الإيفواريَّة، إلى جانب المجموعات الدِّينيَّة الأخرى... إنَّ رســـالتها تسامحيَّة مؤلِّفة، إنَّها حركة فريدة من نوعها، تحوز إعجاب الدُّول المجاورة»[٤].

جمهوريَّة إفريقيا الوسطى:

تُعـــدُّ الحرب الأهليَّة بجمهوريَّة إفريقيا الوســـطى أحدث حـــالات النِّـــزاع، ولم يشـــذَّ تصـــرُّف العلماء والمســـلمين فيها- ولا يزال- عن تصرُّفهم ومواقفهم في الظُّروف المماثلة بسائر الدُّول الإفريقيَّة؛ من التزام بالسَّلام، ومبادرةٍ إلى جهود المصالحة الوطنيَّة.

قام العلماء المسلمون- قديماً وحديثاً- بمهمَّة تحقيق السِّلم الاجتماعي بإفريقيا، وبالحفاظ على السلام بين المجموعات الإثنيَّة والدِّينيَّة

بدأت الحـــرب الأهليَّة بإفريقيا الوســـطى بحركة التَّمـــرُّد التي أطاحت بنظام الرَّئيـــس بوزيزيهْ على يد جبهة (UFDR) التي تأسَّســـت في سبتمبر (٢٠٠٦م)، بمحافظة (Vakanga، Haute Koto)، وبعد معارك مع الحكومـــة؛ وقِّعت هذه الجبهة معاهدة ســـلام مع حكومـــة بوزيزيهْ بتاريخ (١٣ أبريـــل ٢٠٠٧م)، تقتضي إلقاء المتمرِّدين أســـلحتهم، وإصدار عفوٍ شامل عنهم، وتوفيـــر الحكومـــة وظائف لهم، والاعتـــراف بالجبهة بوصفها حزباً سياســـيّاً.. إلخ، ولكن يبدو أنَّ الحكومة لم تَفِ بالتزاماتها.

لذلك؛ ظهرت حركة ســـيليكا (Seleka): بوصفها صبغةً جديدةً مـــن الجبهة القديمـــة، وتجمُّعاً جديداً لمتمرِّدي الشَّـــمال، بزعامة (Michel Djotodia)، الـــذي اتَّهم الرَّئيـــس بوزيزيه بالمروق مـــن المعاهدة الموقَّعة، وبعد اشـــتباكاتٍ؛ تقدَّم المتمرِّدون (ديسمبر ٢٠١٢م)، حتـــى شـــارفوا العاصمـــة بانْغـــي، وطالبوا بمحادثات ســـلام جديـــدة، وتمَّ ذلـــك بعاصمة غابون ليبريفيـــل (١١ ينَّايـــر ٢٠١٣م)، وتعهَّـــد الرَّئيس فيها بإجراء انتخاباتٍ رئاســـيَّة وتحديثـــاتٍ أمنيَّة، وتكوين حكومـــة وحدة وطنيَّة، وبالرَّغم مـــن ذلك تتابع القتال، وما لبث نظام بوزيزيهْ المهلهَل أن تهاوى في (٢٢ مارس ٢٠١٣م)، وعيَّن زعيم التَّمرُّد «ميشـــيل جوتوديا» نفسه رئيساً للبلاد، وحلَّ جبهة التَّمرُّد، ووعد بانتخاباتٍ حرَّة ونزيهة في غضون ثلاث سنوات.

(١) Gomez-Perez, Muriel. (2005). L'Islam -Politique au Sud du Sahara, Karthala, p 137 .157

(٢) L'Harmattan. (2001). Le Journal de la Paix, .Editions l'Harmattan, p 20

(٣) Le Pape, Marc & Claudine Vidal. (2002). Côte Karthala ,2000-d›Ivoire: ›année terrible, 1999 .ed, p 47

(٤) Fourchard, Laurent. (2005).Entreprises religieuses transnationales en Afrique de .›Ouest, Karthala Editions, p 63

هذا، ولكون جوتوديا مسلماً، وكون المسلمين أقليَّة بالبلاد حوالي (١٥٪)، فإنَّ حركة تمرُّدٍ معاكسة ضدَّ النِّظام الجديد قد قامت على يد الفلول من الجيش الموالي للرَّئيس المخلوع، وميليشيات أطلقت على نفسها (Anti-Balaka)، وطغت على الأزمة صبغةٌ دينيَّةٌ، ألهبتها وسائل الإعلام التي زعمت أنَّ حركة التَّمرُّد تقوم بالاعتداء على المسيحيِّين، وبالَغَ بعضُهُم إلى القول بأنَّ عمليَّة إبادة- على غرار الإبادة العرقيَّة برواندا- قائمةٌ بإفريقيا الوسطى.

في هذا السِّياق؛ ندَّدت فرنسا والمجتمع الدَّولي بالرئيس الجديد بشدَّة، واتَّهموه بالعجز عن التَّحكُّم في مقاتليه، وطالبوه بالتَّنحِّي، وسارعت فرنسا إلى اجتياح البلاد (في ٥ ديسمبر)، بكتيبة قوامها (١٦٠٠) جنديٍّ فرنسي، بالإضافة إلى (٥٠٠٠) جندي من منظمة الوحدة الإفريقيَّة، بدعوى حفظ السَّلام، وفي العاشر من يناير (٢٠١٤م)؛ رضخ الرَّئيس جوتوديا للضُّغوط الفرنسيَّة والدَّوليَّة؛ فاستقال، وغادر البلاد في لجوءٍ سياسيٍّ إلى جمهوريَّة بنين، وعُيِّنت محلَّه حاكمة مدينة بانغي سابقاً.

على الرَّغم من التَّدخُّل الفرنسي؛ فإنَّ العنف قد ازداد، بل إنَّ الجنود الفرنسيِّين قد شاركوا في مقتل المسلمين المدنيِّين في أكثر من حادثة[١]، ونشطوا في نزع سلاح مقاتلي «سيليكا» وطردهم من العاصمة، وفي هذا الظَّرف ازداد عنف ميليشيات (Anti-Balaka) في قتل الناس بالسواطير وحرق أجسادهم[٢]، واستهداف الأحياء الشَّعبيَّة المسلمة (حي مسكين، وحي كلم٥)، وحرق المساجد، وإتلاف دكاكين المسلمين ونهب محتوياتها، على مرأى من القوَّات الفرنسيَّة والإفريقيَّة لحفظ السَّلام[٣]!

بل كان الأطفال والنِّساء يُقتلون بأعدادٍ كبيرةٍ وهم تحت حماية المنظَّمات، ومن ذلك مقتل (٢٢) من النِّساء والأطفال المسلمين ببلدة (Bouar)، بتاريخ (١٧ يناير ٢٠١٤م)، في شاحنة لمنظَّمة (Save the Children)[٤]، ومن المجازر البشعة التي ارتكبها ميليشيات أنتي بلاكا: مقتل اللاَّجئين الذين كانوا قد اتَّخذوا دار الإمام إسماعيل نافي ملاذاً آمناً بمدينة (Bossangoa) شمالي البلاد[٥].

من جهود المسلمين السلميَّة في المصالحة بإفريقيا الوسطى:

هذا، وعلى الرَّغم من المجازر البشعة ضدَّ المسلمين بجمهوريَّة إفريقيا الوسطى؛ فإنَّ تصرُّف أفرادهم، وجهود علمائهم وقادتهم كانت سلميَّةً بامتياز؛ حيث قام العلماء المسلمون منذ الأيَّام الأولى من الأزمة بالجهود الإغاثيَّة، بتوفير المساعدات الغذائيَّة والحاجيَّات الضَّروريَّة للفارِّين والمهجَّرين، وقام رئيس اتِّحاد مسلمي إفريقيا الوسطى الإمام عمر لاياما (Oumar Kobine Layama)، بتوزيع الأطعمة والمؤن على أكثر من (١٠,٠٠٠) من المهجَّرين المسيحيِّين آنذاك، ونقلت الوكالات الإخباريَّة ذلك، وتصريحه لأولئك بقوله: «لقد جئنا اليوم إلى هنا؛ لأنَّنا إخوةٌ.. إنَّ بيتنا

(١) Anadolu Agency. "Bangui imam claims French killed 3 Muslims". (22 Dec 2013). https://www.aa.com.tr/en/world/265858--bangui-imam-claims-french-killed-3-muslims

(٢) Hannah McNeish in Nairobi & Colin Freeman. "Violence and reports of «cannibalism» in CAR after president quits". (The telegraph, (11 Jan, 2014.

(٣) EMMANUEL BRAUN, Central African Republic's Muslims under attack: U.N. rights envoy, REUTERS, (27 Jan, 2014.

(٤) Africafrique and agencies. "Militants kill 22 Seleka Muslim rebels". Sunday, (19 January 2014).

(٥) Thomas Fessy. BBC. "France begins to disarm Central African Republic militias". http://www.bbc.co.uk/news/world-africa-25295127. (9 Dec, 2013.

يحترق، وعلينا أن نطفـئ النِّيران»[١]، ومن الجهود السِّـلميَّة التي قام بها هذا الإمام وسـائر العلماء بإفريقيا الوسطى: التَّوعية والتَّثقيف، ودعوة النَّاس إلى ضبط النَّفس.

كما قام الشَّيخ عمر لاياما، هو وكبير الأساقفة (Dieudonné Nzapalainga)، برحلات كثيرة داخليَّة في حملة تهدئة للمتقاتلين؛ ليؤكِّدا للشَّـعب أنَّ هذه الحرب ليسـت دينيَّـة، وأنَّ حركة التَّمرد سـيليكا، ليسـت إسـلاميَّة في تكوينها، بل فيها مسـلمون ومسـيحيُّون، وأنَّ حربها ضدَّ الحكومة إنَّما هي سياسيَّة[٢]، وبالإضافة إلى الجهد المحليِّ؛ فإنَّ القائدَيْن قد قامَا برحلاتٍ متفرِّقة إلى أوروبا؛ لمناشـدة المجتمـع الدّولي من أجـل دعم حفظ السَّلام بالبلاد[٣].

أمَّا بعد الحرب؛ فإنَّ علماء المسلمين قد نشطوا في جهود المصالحة الوطنيَّـة، وفي عمليَّات إعادة البناء، وقد عُقـد- بهذا الصَّدد- مؤخَّـراً (بتاريخ ٢٥-٢٦ فبراير ٢٠١٦م): مؤتمر (الحوار بين مسلمي البـلاد) بفيينا، باسـتضافة مركز الملـك عبدالله للحـوار بين أتباع الأديان والثَّقافات، وشـاركت فيه منظَّمات دوليَّة وإسلاميَّة كثيرة، منها: الأمانة العامَّة لمنظَّمة التَّعاون الإسلامي، ومنتدى تعزيز السَّلام في المجتمعات المسلمة، وغيرها من المنظَّمات الدّوليَّة، وحضرَهُ كذلك زعماء دينيُّون من مسيحيِّي جمهوريَّة إفريقيا الوسطى، وقادة من الشَّباب وغيرهم.

بالإجمال؛ فإنَّ جهود العلماء المسلمين وعامَّتهم السِّلميَّة في هذه الحرب التي استهدفت المسلمين العزل، وأزهقت أرواحهم بأشـبع الصُّور الوحشيَّة، ودمَّـرت ممتلكاتهم، وخرَّبت رموزهـم الدِّينيَّة من مساجد بشكلٍ كامل.. إنَّ جهودهم السِّلميَّة قد شهد بها المنصفون حول العالَم، وحاز الشَّيخ الإمام عمر لاياما اعترافاً عالميّاً بجهوده السِّـلميَّة، وقُلِّد، هو وزميله كبير أسـاقفة إفريقيا الوسطى، وسام الأمم المتَّحـدة للسَّـلام (١٩ أغسـطس، ٢٠١٥م)، كما قُلِّدا وسـام (Zix-la-Chapelle) بألمانيا (أول سـبتمبر، ٢٠١٥م)[٤]، هذا، ولعلَّ الدَّعوة الإسلاميَّة إذا أحسنت استثمار هذا الإنجاز السِّلميَّ بجمهوريَّة إفريقيا الوسطى؛ تشـهد تطوُّراً مطَّرداً على غرار النَّموذج الرُّواندي.

خاتمة:

ختاماً لكلِّ ما سبق في هذه الورقة؛ فقد اتَّضح أنَّ العلماء المسـلمين بإفريقيـا- قديماً وحديثاً- قد قاموا بمهمَّة تحقيق السِّـلم فـي مجتمعاتهم، وبالحفـاظ على تناغـم المجموعـات والتَّبايُنات الإثنيَّة والدِّينيَّة، وشملت جهود المسلمين وعلمائهم السِّـلميَّة بإفريقيا: جميع صُوَر دعم ثقافة السَّلام، ومكافحة النِّزاعات، وعلاج جراحاتها.

ولعلَّ الاسـتثمار فـي هذا الموروث السِّـلميِّ بإفريقيا، يكون بإعداد الجيل الشَّـاب من العلماء، إعداداً عمليّاً ميدانيّاً، في مشـروعات السَّلام التي أصبحت «صناعة»؛ في ظلِّ الظُّروف المتشابكة في العصر الرَّاهن ■

---

(١) Emmanuel, Braun. "Religious Leaders seek calm in tense CAR", REUTERS, (Wed. 11 Dec. 2013).

(٢) Elizabeth Bryant, "Central African Republic's top clerics call for peacekeepers", RELIGIOUS NEWS SERVICES, 23 Jan, 2014. http://www.central-african-/23/01/religionnews.com/2014/republics-top-clerics-call-peacekeepers

(٣) Ndema, Justin. (2014). Le dialogue islamo-chrétienen Centrafrique: CroireetsavoireenAfrique, Editions L'Harmattan, p 18.

(٤) Richard Bradshaw, Juan Fandos-Rius. (2016). Historical Dictionary of the Central African Republic, Rowman & Littlefield, p 543.

الكشوف الجغرافية الأوروبية لإفريقيا وتأثيراتها المعاصرة

د. أحمد عبد الدايم محمد حسين
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر – معهد البحوث والدراسات الإفريقية / جامعة القاهرة

يدهش المرء حقيقةً حينما ينظر لعدد سكان أوروبا القليل في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ثم يرى قدرتهم العجيبة على استعمار العديد من البلدان والشعوب الأخرى، وعلى سبيل المثال: رؤية بريطانيا الصغيرة في المساحة والسكان وهي تسطو على نصف العالم تقريباً، وتستغل خيرات الشعوب فيه لصالحها!

ويدهش المرء أيضاً حينما يرى الرحالة والمستكشفين الأوروبيين وهم يبدؤون غالبية رحلاتهم الكشفية عن طريق المناطق التي حكمها العرب في الشمال والشرق الإفريقيين، ويتجاهلون ساحل إفريقيا الغربي المسيطرين عليه منذ القرن ١٥، تُرى ما الذي جعلهم يتجاهلون الساحل الغربي ويفضّلون السواحل الشمالية والشرقية؟

بالتأكيد كان المستعمرون الأوروبيون مسلّحين بشيءٍ مختلفٍ عن بقية شعوب العالم وبلدانها، فما هذا الشيء الذي ميّزهم؟ ومَن صنع هذا الفارق الكبير بينهم وبين غيرهم؟ وما الذي جعل الأوروبيين يحوزون إفريقيا بلا جهدٍ أو ثمن؟

وللإجابة عن هذه الأسئلة المهمة؛ جاءت ورقتنا: (الكشوف الجغرافية الأوروبية لإفريقيا وتأثيراتها المعاصرة)، بهدف التعرف على هذا الشيء المختلف والمميز بين الطرفَيْن.

أولاً: الكشوف الأوروبية في إفريقيا في القرن التاسع عشر:

من المؤكد أنّ قصّة الكشوف الجغرافية الأوروبية لإفريقيا لم تبدأ مع القرن التاسع عشر، بل بدأت مع نهاية القرن الخامس عشر، فحينما كانت أوروبا في حاجةٍ شديدةٍ إلى البهارات والتوابل من الهند؛ راحت تعتمد على طريق البحر الأحمر، ثم البحر المتوسط، إلى أوروبا، لكن حينما فكّر الأوروبيون في إيجاد طريقٍ آخر يصلون من خلاله إلى الشرق، لإنهاء احتكار العرب لتلك التجارة، بدؤوا الكشوف البحرية حول إفريقيا، وتمكّنوا من الوصول إلى ساحل الذهب (غانا)، ثم مصبّ نهر الكونغو.

واستطاع بارثلو ميودياز أن يصل إلى رأس الرجاء الصالح سنة ١٤٨٨م، وجاء بعده فاسكو دي جاما ليطوف حول رأس الرجاء الصالح، ووصل إلى سواحل الهند الغربية سنة ١٤٩٨م، ومنذ هذا التاريخ، وحتى بداية القرن ١٩، ظلّ الوجود الأوروبي مقتصراً على السواحل الإفريقية فقط.

إنّ التأمل العميق في تقارير الرحالة ومؤلفاتهم يكشف الكثير مما غابت قراءته عنّا حتى الآن، فإذا رتّبنا المؤلفات التي خلّفها الرحالة الأوروبيون عن رحلاتهم تاريخيّاً، واستعرضنا تطوّر محتواها، سنلاحظ أنّ المعلومات الأوروبية عن دواخل إفريقيا، وتحديداً منطقة ما وراء الصحراء، كانت ضحلةً في البداية، لا تتجاوز معلومات القدماء كثيراً، وسنعرف أنّ الخرائط الأوروبية عن القارة الإفريقية كانت تكتظ بالنقاط البيضاء، أي لا تتوفر حولها معلومات[١].

دور الجمعيات الجغرافية الأوروبية في استكشاف إفريقيا:

يمكننا القول بأنّ مرحلة الكشوف العظمى لدواخل إفريقيا لم تبدأ إلا مع إنشاء (الجمعية الجغرافية) في لندن سنة ١٧٨٨م؛ حيث قرّرت البعثات الأوروبية الذهاب لإفريقيا لاكتشاف أنهارها وثرواتها، وفي هذا الإطار أدت الجمعيات الجغرافية دَوْراً مهمّاً في كشف الأنهار وأسرار القارة الداخلية، وإجراء تقييمٍ مهمٍّ للثروة المعدنية والزراعية.

ولعلّ جهود الرحالة والمستكشفين في نهر النيل والنيجر فقط؛ تدلّ على الدَوْر الذي قاموا به، وربما كانت رحلاتهم لجنوب إفريقيا ووسطها، وتتبّعهم لمسار نهر الزمبيزي في الفترة من (١٨٥٣م – ١٨٥٦م)، ثم مجرى نهر الكونغو العلوي عام ١٨٧١م، يعدّ من أبرز الجهود التي بذلوها في تقديم المعلومات الاقتصادية عن تلك المناطق؛ فقد فتحت هذه المعلومات الفرصة أمام رجال الأعمال الأوروبيين والشركات للتجارة مع إفريقيا[٢].

وكان من أهمّ ما ساعد على تنفيذ تلك الأهداف

---

(١) عماد الدين غانم: الرحالون الأوروبيون إلى إفريقيا ومرشدوهم الليبيون.. محمد القطروني نموذجاً، المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية، ٢٠١٠، ص ٣.

(٢) أحمد عبد الدايم محمد حسين: الاقتصاد الإفريقي في كتابات الرحالة الأوروبيين في القرن ١٩، مجلة قراءات إفريقية، العدد ٢١، يوليو – سبتمبر ٢٠١٤م، ص ١٠.

إنشاء العديد من الجمعيات الكشفية، بدأت بالجمعية الجغرافية في باريس عام ١٨٢١م، ثم جمعية برلين عام ١٨٢٨م، ثم الجمعية الجغرافية الملكية في لندن عام ١٨٣٠م، حتى بلغ تعداد الجمعيات الأوروبية: (مائة جمعية)، وانضمّ إليها قرابة: (٥٠ ألف عضو)، وأكثر ما عبّر به الأوروبيون عن اهتمامهم باستكشاف إفريقيا هو ما صكّوه بمصطلح: «التدافع نحو إفريقيا Scramble for Africa»، وذلك حين كانت هناك أسباب حقيقية لإجراء كشوف جغرافية لإفريقيا المجهولة بالنسبة إليهم، ومن ثمّ وضعوا أهدافاً لتلك الكشوف، جعلت من الممكن بسط نفوذهم ووصولهم إلى ما أرادوه، وهو السيطرة على أماكن الموارد الإفريقية.

وقد امتلأت تقارير المستكشفين والرحالة الأوروبيين في أثناء كشوفهم للأنهار الإفريقية وما حولها، والمرفوعة لصانعي القرار الأوروبيين، بالحديث عن ثراء القارة ورخائها، ودعوة الحكومات الأوروبية والتجّار صراحةً بأن يتحركوا ليضعوا أيديهم على خيرات إفريقيا، فمن ذلك على سبيل المثال:

من كشوف نهر النيل:

- بدأ اكتشاف نهر النيل مع وصول الرحالة الأسكتلندي جيمس بروس للحبشة سنة ١٧٦٩م، وقد قام بنشر أخبار رحلته في ستة مجلدات مدعّمة بالخرائط، وأعطى وصفاً كاملاً لبحيرة تانا وجزرها.

- وقام الرحالة الألمان: جون كرابف سنة ١٨٤٣م، وربمان سنة ١٨٤٨م، ثم الرحالة البريطانيون: برتون وسبيك (١٨٥٦م – ١٨٥٩م)، ثم سبيك وجرانت (١٨٦١م – ١٨٦٣م)، بدَوْر مهمٍّ في إتاحة المعلومات الاقتصادية لبني جلدتهم.

من كشوف نهر الزمبيزي:

- يرتبط كشفه باسم الرحالة ديفيد ليفنجستون، كشف بعض التفاصيل عنه في رحلته الأولى في الفترة (١٨٤١م – ١٨٥٨م)، وأكمل بقيتها في رحلته الثانية في الفترة (١٨٥٩م – ١٨٦٤م)، وترجع أهمية اكتشافاته وخطورتها إلى أنه فتح الباب أمام البعثات التنصيرية البريطانية.

من كشوف نهر النيجر:

- في الفترة (١٨٥٢م – ١٨٥٤م) استطاع هنريك بارث اكتشاف المناطق الداخلية من النيجر، وتابعت إنجلترا جهودها لاكتشاف المناطق المحيطة بالنهر، فأرسلت عام ١٨٥٧م بعثة للاتصال بالممالك الإسلامية الواقعة شمال سوكوتو؛ لتدعيم علاقتها بها تمهيداً للسيطرة عليها.

من كشوف نهري السنغال وغامبيا:

- توغل الرحالة رتشارد جوبسون Richard Jobson لمسافة تجاوزت أربعمائة ميل في نهر غامبيا سنة ١٦٢٠م، وقدّم وصفاً مهمّاً عن حياة سكانها في المجالات الزراعية وصيد الحيوانات والأسماك.

- وشارك الرحالة الفرنسيون بدَوْر كبير في تلك الكشوف، خصوصاً في منطقة غرب إفريقيا ووسطها، ولعلّ استعراض أسماء: كجورج شفاينفورث، وجوستاف ناختيجال، وبول دو شيللو، في غرب إفريقيا والجابون، يوضح لنا هذا الدَوْر الذي قاموا به في توفير المعلومات للسلطات الفرنسية تمهيداً لغزو تلك المناطق.

من كشوف نهر الأورانج وجنوب إفريقيا:

- كانت المعلومات التي جمعها الهولنديون والرحالة الإنجليز عن خصوبة الأراضي في جنوب إفريقيا؛ دافعاً جعل الأوروبيين في الكيب يحسدون الشعوب المحلية على هذا الرخاء، ولذلك كان الغزو هو الوسيلة الوحيدة التي مكّنت الأوروبيين من الاستيلاء على تلك الأراضي، فقد شكّلت كتابات الرحالة الإنجليز والهولنديين، وتتابعها منذ القرن ١٧ حتى ثلاثينيات القرن ١٩، محركاً أساسيّاً لهذا التدافع، ناحية الشمال والشرق من الكيب، ما يعني

أنّ المعلومات عن اقتصاد المنطقة الشمالية والغربية كانت متوفّرة في كتابات هــؤلاء الرحالة، وأنّ هجرة البوير التــي تمّت في ثلاثينيات القــرن ١٩ لم تكن لمناطق مجهولة كما يشيعون.

ثانياً: أثـر الكشوف الجغرافية في استعمار إفريقيا:

يمكننا القول بأنّ الثورة الصناعية التي حدثت في بريطانيا فــي بداية القرن ١٩ كان لها تأثيرٌ كبيرٌ في حدوث اهتمام غير مسبوق بإفريقيا، بوصفها مصدراً للمواد الخام، وســوقاً للتجارة فــي المنتجات، وفي هذا الإطار أرســلوا إلى إفريقيا رحالةً ومستكشفين، يســجّلون كلّ ما يرونه من نُظُم سياســيةٍ واقتصاديةٍ واجتماعية، وتزايــدت وتيرة المعلومــات الأوروبية عــن إفريقيا باضطراد إثر هذه الرحلات الكشــفية المتتالية.

وإذا علمنــا أنّ وزارة المســتعمرات البريطانية كانت على رأس المستفيدين من تقاريرهم؛ لاتضحت لنا الفلســفة من وراء قيام تلــك الحكومات بتمويل تلك الرحــلات، وإذا عرفنا أنّ زيارات هؤلاء الرحالة لإفريقيــا لم تكن قصيرة وســريعة، بل مكث بعضهم سنوات عدة، لأدركنا مدى اهتمام القوى الخفية التي كانت تقدّم لهم الرعاية والمؤونة.

فالرحلات الجغرافية جاءت في ســياق اهتمام القوى الكبرى، وعلى الأخصّ البريطانية، والجمعيات الجغرافية الأوروبيــة بإفريقيا، لفتح الســبيل أمام التجــارة المشــروعة؛ حيث عملت على كشــف آلية التجــارة الداخلية، وأهمّ الســلع التي يتاجرون فيها، ومــدى إمكانية إفريقيا لأنّ تصبــح مجالاً للتصدير، وقدّمت العــروض للحكام الإفريقييــن بالتجارة مع بريطانيا، مثلما فعل كلابرتون ودنهام وأودني مع الشيخ محمد الأمين الكانمي، ومثلما فعلوا مع حكام سوكتو في شــمال نيجيريا، ومثلما فعل كلابرتون في رحلته الثانية حينما عرض معاهدة صداقة على الســلطان محمد بللو حاكم سوكتو؛ لتأمين الطريق لتسليم السلع التجارية حتى وصولها للمحيط الأطلسي.

هــذا فضلاً عن الــدَوْر الذي قام بــه القناصل وأبناء الجاليات الأوروبية في اختراق إفريقيا من جهة الشمال.

جهود الرحالة في صناعة الفارق المعلوماتي بينهم وبين الأفارقة:

كان الرحالة الأوروبيون يتميزون بالتوثيق وتدوين مشاهداتهم والروايات التي سمعوها، وكانت اليوميات جــزءاً من برنامج الرحالة، لهذا شــكّلوا في النصف الثاني من القرن التاســع قاعــدة معلومات أوروبية عــن إفريقيا، وأخذوا يجدّدونها كلّ بضعة ســنوات، ولم يتجاوز الفاصل الزمنــي بين رحلةٍ وأخرى ثلاث سنوات أحياناً.

وأدّت مناقشــات الجمعيــات الجغرافية وعرض الصحافة الأوروبية للمعلومات الكشفية، التي أرسلها الرحالة في تقاريرهم، دَوْراً مهمّاً في جذب الحكومات والتجار الأوروبيين، واقتناعهم بضرورة السيطرة على إفريقيا.

وقــد تنوعت وظائــف الرحالة والمستكشــفين الأوروبييــن، فكان منهــم الطبيب والمبشّــر وعالم الطبيعة والجغرافي.. إلــخ، وانعكس هذا التنوع في تكامل المعلومــات والمهمات التي قامــوا بها، وهو الأمــر الذي جعل مرحلة الكشــف الجغرافي تتحول برحلة ســتانلي لوســط إفريقيا ســنة ١٨٧٣م إلى مرحلة الكشف السياسي، ليعمل بعدها لصالح الملك البلجيكي ليبولد في الكونغــو، حيث نزل العديد من التجار الألمان والبلجيك للكونغو لاستكشاف خيراتها، وترتّب على ذلك تكوين «دولة الكونغو»، وانتقال التجارة من المحيط الهندي للمحيط الأطلسي، وانتقالها من يد العرب ليد البلجيك[1].

(١) سيدني لانجوفورد هايند: سقوط عرب الكونغو، ترجمة أحمد العبيدلي، هيئة أبوظبي للثقافة والتراث، ط١، الإمارات العربية المتحدة، ٢٠١٠م، ص (١٣، ١٨).

وكان لعودة الرحالة ستانلي عام ١٨٧٧م من رحلته الاستوائية الشهيرة، وإعلان اكتشافاته في أعالي الكونغو، تأثيرٌ كبيرٌ على القارة الإفريقية، حيث أدى تسابق فرنسا وبلجيكا على الكونغو إلى جذب أنظار بقية الدول الأوروبية لإفريقيا، فسعى المستشار الألماني بسمارك إلى عقد مؤتمر في برلين لحلّ مشكلة الكونغو، فعُقد المؤتمر بالفعل فيما بين ١٥ نوفمبر ١٨٨٤م إلى ٢٦ فبراير ١٨٨٥م، وحضره أربع عشرة دولة.

كانت تقارير الرحالة قد حملت أخبار التصارع بين الدول والجماعات الإفريقية خلال القرن التاسع عشر؛ كصراعات الماندنجو ضدّ التكرور، والأشانتي ضد الفانتي، والباجندا ضد البنيورو، والماشونا ضد الندبيلي، فكان من الطبيعي أن يستغلها الأوروبيون في السيطرة بسهولة على تلك الدول، الأمر الذي أدى لأن يتحالف الإفريقيون أنفسهم مع الأوروبيين بعضهم ضدّ الآخر! حيث تحالف الباجندا مع البريطانيين ضد البنيورو، وتحالف الباروتسي مع البريطانيين ضد الندبيلي، وتحالف البمبارا مع الفرنسيين ضد التكرور، وهو ما أدى إلى تقسيم إفريقيا بسهولة بين القوى الأوروبية، واحتلالها احتلالاً حقيقيّاً سنة ١٩٠٠م.

ومن المؤكد أنّ الجمعيات التبشيرية والمبشِّرين قد نزلوا في إثر الرحالة مباشرة، فقاموا بدَوْرٍ مهمٍّ في التمهيد لقدوم الاستعمار في إفريقيا، إذ أنهم درسوا عادات الأفارقة ولغاتهم وتقاليدهم، وكتبوا عنها في الصحافة الأوروبية، يحثّون دولهم على القدوم نحو إفريقيا.

ولو أخذنا إنشاء (شركة البحيرات الإفريقية) في منطقة نياسلاند مثالاً؛ لوجدنا أنها تأسّست نتيجة المعلومات التي سجّلها ليفنجستون عن بحيرة نياسلاند في الفترة من (١٨٥٩م – ١٨٦٣م)؛ حيث صدرت له تعليمات من وزارة الخارجية البريطانية بإدخال التجارة المشروعة في الداخل، وأن يجمع المعلومات عن تجارة المنطقة وقبائلها، فأشار في تقاريره إلى إمكانية التوسّع الزراعي في مرتفعات نهر شيري، وأنه يمكن استخدام الهنود والبواخر التجارية عبر البحيرة.

ومن ثمّ جاءت إرسالية تبشيرية سنة ١٨٦١م للتنفيذ، لكنها لم تفلح، ثم جاءت إرسالية ثانية سنة ١٨٧٥م، نتج عنها تأسيس (شركة ليفنجستونيا لوسط إفريقيا) سنة ١٨٧٧م؛ تكريماً لاسم ليفنجستون، لتتولى إمداد المبشّرين والمستوطنين باحتياجاتهم، ولتستورد الأقمشة والخرز وتبيعه للإفريقيين مقابل العاج ومنتجات الداخل.

جهود الرحالة في خدمة الجانب الاقتصادي لأوروبا:

يمكن ملاحظة جهود الرحالة الأوروبيين لدولهم في أمور:

– توفير المعلومات عن المواد الأولية المهمّة التي تتطلبها الثورة الصناعية.

– كشف آلية التجارة الداخلية، وأهمّ السلع، ومدى إمكانية أن تصبح إفريقيا مجالاً للتصدير.

– توضيح عملية تشجيع المنتجين، وتكوين نواة من الطبقة الوسطى، ليكونوا وكلاء للشركات التجارية.

– إلقاء الضوء على مقاومة السياسات الاحتكارية.

– ارتياد المنطقة ومسحها وكشفها قبل بحث إمكانية التجارة معها.

– تقديم العروض للحكام الإفريقيين بالتجارة مع بريطانيا – كما سبق–.

– أنّ معلوماتهم كانت مقدّمة لولوج الشركات التجارية الأوروبية، وإرسال البعثات التجارية[1].

(١) أحمد عبد الدايم: الاقتصاد الإفريقي...، مرجع سابق، ص (١٨، ١٩).

جهود الرحالة في خدمة الجانب السياسي للاستعمار:

أقرّ مؤتمر برلين (١٨٨٤م – ١٨٨٥م)، بوصفه أول مؤتمرٍ استعماريٍّ عُقد بين الدول الأوروبية المعنية بالاستعمار، الوضع القائم في إفريقيا، ونظّم ما بقي من أراضي القارة، ونظّم التجارة في حوض الكونغو، وأقرّ حرية الملاحة في النيجر، ووضع مبادئ عامّة لمنع الاصطدام بين القوى الاستعمارية.

غير أنّ هذا التوافق الأوروبي قد حدث بناءً على المعلومات التي وفرتها الكشوف الجغرافية عن الأماكن المقدّسة، فمَن الذي أحاط الأوروبيين علماً بجهل الزعماء المحليين الإفريقيين بالقراءة والكتابة، فاستغلوهم في توقيع اتفاقيات ومعاهدات تضع بلادهم تحت الحماية الاستعمارية دون وعيٍ بما يفعلون؟ بلا شك كان الرحالة والمستكشفون همُ الذين وفّروا المعلومات حول هذا الأمر، بل ترتب على المؤتمر أن أرسلت كلّ دولة تجّارها وشركاءها وجواسيسها ليجوبوا إفريقيا، وليحصلوا على توقيع، أو بصمة الزعماء أو الرؤساء الأفارقة، على معاهدات الحماية، خلال السنوات الخمس عشرة التالية لعقد المؤتمر، ومن ثمّ تمّ تقسيم إفريقيا بين الدول الأوروبية، ورسم الحدود، وتعيين الفواصل السياسية بين حُكْم رجلٍ أبيض وحُكْم رجلٍ أبيض آخر.

ولم تستمر عملية الكشف الجغرافي بعد مؤتمر برلين طويلاً، حيث كان لا بد من وجود قوة أوروبية لاستغلال الموارد الإفريقية، وصارت القارة الإفريقية مستعمرةً من قِبل فرنسا وبريطانيا وبلجيكا وإيطاليا وإسبانيا وألمانيا والبرتغال، وحتى سنة ١٨٧٩م كان الإفريقيون يحكمون ٩٠٪ من القارة، ولكن بحلول عام ١٩٠٠م تغيّر هذا الأمر تماماً!

واستوطنت عناصر أوروبية في بعض أجزاء إفريقيا، وبخاصّة تلك التي تشبه أوروبا من حيث الخصائص الجغرافية الطبيعية، كمنطقة الكيب وموزمبيق وكينيا وروديسيا الجنوبية والشمالية وجزر المغرب، وتمّ استغلال كثيرٍ من الموارد الإفريقية من قِبل الأوروبيين، حيث قامت صناعات بريطانية وفرنسية معتمدة على الخامات الإفريقية، وذلك بعد إدخال الزراعة العلمية الواسعة، والأساليب الحديثة للتنقيب عن المعادن.

بناءً على ما سبق؛ أعتقد أنّ كتابات الرحالة شكّلت بُعداً معرفيّاً مهمّاً، قدّموا من خلالها إفريقيا لأوروبا لقمةً سائغة، فسيطروا عليها بسهولة، وعلى هذا؛ فإنّ المعرفة التي امتلكها الأوروبيون، بفضل الرحالة، أصبحت قوةً جبارة تسعى لممارسة نفوذها.

وإذا كان الأفارقة لم يملكوا المعرفة في القرن ١٩ لكي يقاوموا بها الأوروبيين؛ فقد افتقدوا القوة الكافية لردّ المستعمرين؛ وبالرغم من أنّ المعاهدات والاتفاقيات التي حصل عليها الأوروبيون من الأفارقة لحظة الاستعمار لم تكن هناك قوة عسكرية أوروبية تحميها على أرض الواقع؛ فإنّ شبكة المعلومات التي وفّرها الرحّالة والمستكشفون هي التي صنعت تلك القوة ورسختها في أذهان الأفارقة.

ثالثاً: أسباب انطلاق الرحالة الأوروبيين من ناحيتي الشرق والشمال الإفريقيين:

أدرك القناصل الأوروبيون، والتجار المقيمون في مدن المرافئ، أنّ العرب همّ خزّان المعلومات الرئيس في مناطق الوسط الإفريقي وشرقه وغربه بلا منازع، وهو ما جعلهم يوجّهون الرحالة الأوروبيين للاستفادة من تلك الخبرة الواسعة، فطلبوا منهم الانضمام إلى القوافل في معظم الرحلات التي قاموا بها، وبذلك فإنّ جزءاً مهمّاً من معلوماتهم كانت مستمدة من معارف هؤلاء الذين رافقوهم، بل تفيض سجلات الجمعية الجغرافية الملكية The Royal Geographical Society بالمعلومات المهمّة عن دَوْر العرب في كشف وسط القارة[1]، ناهيك عن تأكيد

(١) Bridges R.C.: The R.G.S. and The African Exploration Fund 1876-1880, The Geographical Journal, Vol. 129 . No, 1.

سجلات الجمعية الجغرافية الأمريكية لهذا الدَوْر وتوضيحه[١]، بما يوحي بأنّ الكشوف لم تكن هدفاً في ذاتها بقدر ما كانت أداة لكشف الغموض الذي يحيط بآلية التجارة العربية في الداخل.

كان التجار العرب القادمون من زنجبار، أو من ساحل شرق إفريقيا أو من مرافئ البحر المتوسط أو من الواحات المنتشرة عبر الصحراء الكبرى، كانوا يَخْبِرون المناطق الداخلية ومسالكها، ويعرفون شعوبها وقبائلها ومواردها ومنتجاتها، ويرتادون أسواقها منذ قرونٍ طويلة، وكثيرٌ منهم يتكلمون لغاتها، وكان للتجار الأغنياء منهم وكلاء في مدن الأسواق الرئيسة، وكانوا على صلةٍ مباشرةٍ مع حكّامها، ولهم ممثلوهم في مجالس الحكم.

ونستطيع أن نقول بأنّ اختيار الرحالة للمناطق الشمالية والشرقية للانطلاق منها نحو الداخل الإفريقي لم يكن عشوائيّاً، فالتجربة العملية، وحديث الرحالة المستمر عن دَوْر العرب، يُثبت أنّ العرب كانوا هم المصدر الوحيد للمعلومات عن المناطق الإفريقية غير المكتشفة، من جهتها الشمالية والشرقية، بل قدّموا خطابات الأمان والتوصية، وعبر الهيمنة الاقتصادية والسياسية؛ تحكّموا في دخول الأجانب إلى شرق إفريقيا ووسطها وخروجهم منها.

ولعلّ رواية جانب من المعلومات التي حصل عليها الأوروبيون من العرب تلخّص بقية جوانبها، فحينما وصل بيرتون وسبيك لشرق إفريقيا حصلا على خطابات من سلطان زنجبار لعرب الداخل، كان لها أثرها في الترحيب بهما في طابورة (على بعد ٦٠٠ ميل من الساحل)، وهناك حصلا على معلومات تفيد بوجود ثلاث بحيرات، ناهيك عن إرشادهما على الطرق والمسالك[٢]، وأنّ تلك البحيرات كان العرب يسمّونها بحراً أو محيطاً، ولولا المساعدات التي قدّمها عرب أوجيجي في فبراير ١٨٥٨م لمَا تمكّنَا من الدوران حول بحيرة تنجانيقا بالمراكب العربية، هذا بالإضافة إلى أنّ المعلومات التي سمعوها من عرب الأونيانيمبي قد شجّعت سبيك على مواصلة رحلته بعد مرض برتون، للوصول إلى بحيرة فيكتوريا شمالاً[٣]، وهذا مما يؤكد أنّ العرب كانوا هم المصدر الوحيد للمعلومات.

وما يؤكد الدَوْر الذي قام به العرب، في تقديم المعلومات لكلّ الرحالة، أنهم كانوا دليلاً لليفنجستون في كلّ الأماكن التي طاف بها[٤]، بل دلّت مضابط البرلمان البريطاني على وجود اتفاق بين بريطانيا وسلطان زنجبار سنة ١٨٦٣م بشأن تقديم العرب لكلّ الخدمات والمساعدات للرحالة داخل إفريقيا[٥]، كما أكدت أنّ بريطانيا لم يكن لها أي نفوذٍ سياسيٍّ في الداخل، ويظهر هذا من خلال خطاب اللورد دربي للمستكشف ستانلي سنة ١٨٧٥م، يبلغه بأنه لا توجد أي سلطة للعَلَم البريطاني يمكن أن تحميه من هجوم القبائل المحلية في منطقة بحيرة فيكتوريا إلا سلطة

(١) Daly P. Charles: Daved Livingstone: Rrport of The Reception Tenderd by The American Geographical Society to Henery M. Stanly,Esq., on His Return From Central Africa, Journal of The American Geographical Society of New York, Vol. 4, 1873, PP. (453-468).

(٢) Sir Pircy Sykes: A History of Exploration From Earliest Times to the Present Day', Second Edition George Routledge &Sons, London, 1935, PP. (228-230).

(٣) Burton R.E.,J.H.Speke: Exploration in Eastern Africa, Proceeding of the Royal Geographical Society of London, Vol.3, No.6, (1858-1859), PP. (351,352).

(٤) Russel A.J. : The Livingstone›s Nile, What is it? and Relief Expedition, Journal of The American Geographical Society of New York, Vol. 6, 1874, PP. (298 , 301).

(٥) Outrage at Zanzibar, Parliamentary Debates, 3rd Series, Vol. CLXXL,From 29May.1863. To 30June. 1863, Published by Cornelius Buck, London, 1863, P. 977.

العرب[1]، ما يوضح أهمية العرب في حماية هؤلاء الرحالة.

رابعاً: أثر الكشوف في ضرب العلاقات العربية الإفريقية:

لم يكشف الرحالة الأوروبيون عن وجههم التبشيري في بادئ الأمر، لكن بعد أن قويت شوكتهم بدؤوا في تأليب العناصر الإفريقية ضدّ الإسلام والعروبة، مثلما حدث في أوغندا وجنوب السودان ونيجيريا وكينيا.

وأدى مجيء الاستعمار الأوروبي، الذي مهّدت له الكشوف الجغرافية، إلى قطع جسور التواصل بين العرب والأفارقة، وإذا أخذنا مثالاً من الشمال الإفريقي لما فعله هؤلاء الرحالة من ضربٍ لتلك العلاقات، سنختار نموذج البعثة الإنجليزية لكشف بحيرة تشاد وما حولها، في الفترة (١٨٢٢م – ١٨٢٤م)، بدأت قصة هؤلاء الرحالة حين تدخّل وارينجتون (القنصل البريطاني في طرابلس) لدى الباشا يوسف القرامانلي؛ لتسهيل أمر الرحالة الإنجليز إلى المناطق المحيطة ببحيرة تشاد التي يحكمها الشيخ محمد الكانمي، فنظمت رحلة استكشافية يرأسها الملازم كلابرتون، والدكتور أودني، من سلاح البحرية، ودنهام، في مارس ١٨٢٢م، وربما كان الاستقبال الحاشد من قِبل الشيخ الكانمي لهؤلاء الرحالة؛ لا يعكس الاهتمام بتزكية الباشا لهم فقط، بل يعكس رغبةً في توطيد صلته بهؤلاء القادمين.

وبرغم كلّ هذا الكرم الذي لقيه الرحالة من الشيخ والباشا؛ فإنهم مارسوا لعبة التفرقة بين الرجلَيْن، وسعوا إلى ربط الشيخ بهم، وإبعاده عن الباشا، فخلال الفترة (١٨٢٣م – ١٨٢٤م) بحث الميجور دنهام إقامة علاقات تجارية بين برنو وإنجلترا، غير أنّ الشيخ الكانمي أبدى تحفظه ضدّ أي نفوذٍ أجنبيٍّ في بلاده؛ خشية التغلغل الاقتصادي للشركات الأجنبية، وما يتبعه من تغلغلٍ سياسيٍّ لإنجلترا، ولعلّ خطابه لملك إنجلترا، في أغسطس ١٨٢٤م، طالباً منه المدافع والأسلحة والبارود،... وغيرها، يشي بالمخاوف التي انتابت الكانمي من باشا طرابلس خشية انتقامه نتيجة توطيده للعلاقة مع الإنجليز. بل إنّ الهدايا التي أرسلها الشيخ في ١١ أغسطس ١٨٢٣م للملك جورج الرابع، وإلى قنصل بريطانيا في طرابلس، دون أن يرسل للباشا شيئاً، قائلاً للرحالة دنهام: بأنّ «كلّ شيءٍ سنحمله معك للملك العظيم»، يعكس سرعة فَهْم الشيخ الكانمي لموازين القوى الدولية، ما يشير إلى نهاية النفوذ الطرابلسي داخل دولة برنو.

والأمر نفسه ينطبق على خطاب محمد بللو حاكم سوكتو، في شمال نيجيريا، إلى الملك جورج الرابع، فهذا الخطاب يعكس الصيغة نفسها التي استخدمها الشيخ الكانمي من قبل، لكن في استخدام موانئ المحيط الأطلنطي في التجارة بين البلدَيْن[2].

وبهذا لم يتمّ ضرب العلاقات العربية الإفريقية فقط، بل كانت هذه الممارسات مقدّمة لتحويل التجارة عن الشمال العربي للمحيط الأطلسي.

أما فيما يتعلق بالشرق والوسط الإفريقيين، فنعلم أنّ عملية الكشوف الأوروبية للأنهار العظمى الثلاثة عبر منطقة البحيرات الإفريقية الكبرى قد تمّت خلال الفترة (١٨٥٧م – ١٨٧٦م)، وفي هذه الفترة كان العرب متحكّمين تقريباً في كلّ الأبنية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية في تلك المناطق، ومثلما حدث في الشمال من ضربٍ للعلاقات العربية الإفريقية، حدث أيضاً في الشرق والوسط الإفريقيين.

(١) African Exploration- Mr.Stanly.Question, Hansard›s Parliamentary Debates, 3rd Series, Vol. 234 ,17 Apr. 1877 To 18 June 1877, Published by Cornelius Buck, London, 1877, P. 1103.

(٢) أحمد عبد الدايم: علاقة الشيخ الكانمي بالباشا يوسف القرمانلي (١٨١٤م – ١٨٣٢م).. نموذج لكتابات الرحالة الأجانب عن إفريقيا، بحث منشور في أعمال المؤتمر الدولي: «التراث الحضاري بين تحديات الحاضر وآفاق المستقبل، ٢٤-٢٦ نوفمبر ٢٠١٢م»، مجلد ٦، كلية الآداب، جامعة المنيا، مصر، صفحات متفرقة.

وفي سياق فَهْم الواقع الإفريقي لضرب للعلاقات بين العرب والأفارقة؛ قدّم الرحالة والمستكشفون الأوروبيون صورةً متكاملةً عن بداية الحكم العربي وامتداده في أعالي الكونغو، حيث تحدّث ليفنجستون عن مصدر ثراء العرب سنة ١٨٦٨م[١]، وتحدث الرحالة كميرون سنة ١٨٧٣م عن سيطرة التجار العرب على نحاس كاتنجا[٢]، وتحدّثوا عبر خطابات ليفنجستون لروبرت موفات Robert Movat في الفترة (١٨٥٣م – ١٨٥٥م) عن مقابلتهم لتجار من العرب في أرض الميتابيلي (تقع في روديسيا الجنوبية)، وأنّهم يتاجرون مع البرتغاليين ومع الأهالي، وأنهم خاضعون لإمام مسقط[٣]، بالإضافة لإيرادهم لنصوصٍ بالعربية تشير إلى توغّل العرب في جنوب غرب بحيرة نياسالاند، وحديثهم عن إجادة بعض التجار العرب التحدّث باللغة البرتغالية.

ومن ناحية أخرى، في سياق ضرب العلاقات العربية الإفريقية؛ ركّز بعض الرحالة على دَوْر العرب في تجارة الرقيق، وكان التركيز في هذه القضية هو السّمة الغالبة على حديثهم[٤]، مع نسيان دَوْر الأوروبيين في تجارة الرقيق الأطلسية! مما كان له الأثر الكبير في زيادة التحريض ضدّ العرب حتى الآن، والضرب في صميم العلاقات التاريخية بين الطرفَيْن، ومن ثمّ؛ فإنّ كتابات الرحالة ومؤلفاتهم، تحتاج منّا إلى دراية بالظروف التي كُتبت فيها، وبالهدف من ورائها، لتفنيد مزاعمها.

وإذا كان تقليد أهل أوغندا للعرب في ملبسهم وعاداتهم، وحديث ستانلي سنة ١٨٨٧م عن قوّة المعسكرات والقرى العربية، واندهاشه بكيفية سيطرتهم وحكمهم للمنطقة غرب بحيرة تنجانيقا، وإعجابه بتجارتهم ومعاملاتهم مع المنطقة الشمالية لها[٥]، وحديثه عن قوة قادتهم، فإنّ هذا يتناقض تماماً مع النهاية الدرامية التي حلّت بهم في تلك المنطقة، فما قام به الرحالة الأوروبيون من إحداث وقيعة بين العرب والأفارقة؛ تسبّب في إشعال فتيل الحرب بين عرب الأونيانيمبي والأفارقة سنة ١٨٧٢م، بما جعل عرب الكونغو غير قادرين على عبور المنطقة للساحل الشرقي[٦]، حيث استمرت هذه الحرب مشتعلة بين الطرفَيْن بفعل البريطانيين طيلة الفترة (١٨٧١م – ١٨٧٥م).

ناهيك عن الدَوْر الذي مارسه الرحالة في التفريق بين العرب وبين طبقة الوانجوانا الإفريقية التي كوّنها العرب أنفسهم في الأماكن التي سيطروا عليها بشرق إفريقيا ووسطها، فحينما حلّ المستعمرون الأوروبيون تقرّبوا من تلك الطبقة، وأدخلوا النفور والشقاق بينها وبين العرب، فكانت النتيجة أن انضموا للمستعمرين الأوروبيين، وحدثت القطيعة مع العرب، بشكلٍ أدى إلى خروج العرب من غالبية المناطق التي سيطروا عليها في الداخل، وعودتهم مرة أخرى إلى الساحل.

(١) Garden Blaikie W, D.D.,LID: The Life of David Livingstone, Chiefly From His Unpublished Journal and Crrespodence in The Possession of His Family, Fleming H.Revel Company. New York, 1880, PP. (403, 428-405, 425, 431).

(٢) Cameron, Lovett V, W.F..Prideaux: The Livingstone East Coast Aid Expedition: News of the Death of Dr. Livingstone , Proceeding of the Royal Geographical Society of London, (Vol. 18, No.3 (1873-1874) 176 (181-PP.).

(٣) Schapera (editor): David Livingstone, Family Letters 1841-1856 ,Volume Two 1849-1856 ,Chatto and Windus, London, 1959, PP.) 214, 221, 222, 225, 231, 260, 265.)

(٤) Foskekt R..: The Zambesi Doctors, David Livingstone's Letters to John Kirk 1858 : 1872, Volume Two, Edinburgh, Universty Press,1964, PP. (74 ,75).

(٥) Stanly M.Henery: In Darkest Africa, Quest Risqué and Retreat of Emin Governor of Equatoria, Sampson Low, Marston and Company Limited, London, 1897, PP. (160-165).

(٦) Dr. Livingstone: News of His Safety, Proceeding of the Royal Geographical Society of London, (Vol. 16, No.5, (1871-1872) 385 ,387-PP.).

خامساً: آثار الكشوف الجغرافية في الحياة الإفريقية المعاصرة:

لم تكن كلّ آثار الكشوف سلبية، حيث ترتب عليها عدة آثار إيجابية، منها:

- تغيير طبيعة بعض المجتمعات الإفريقية، متأثرة بنمط الحضارة المدنية الأوروبية، كما في نيجيريا والكنغو برازافيل.
- أفادت إفريقيا من التقنيات الطبية الأوروبية في علاج بعض الأمراض.
- دخول منظومة السكك الحديدية، وتطوير منظومة النقل، لكن بما يخدم مصالح الأوروبيين حتى الآن، فما زالت معظم الخطوط الجوية الإفريقية - مثلاً - متصلة بأوروبا أكثر من اتصالها بالخطوط البينية الإفريقية.

أما آثار الكشوف الجغرافية الأوروبية السلبية؛ فسنجدها تركزت في:

- ساحل الأطلنطي غير الصالح لسكنى الأوروبيين تحكّمت فيه الشركات الأوروبية عبر المحطات التجارية بعد توصية الرحالة بذلك، في حين اعتمد الأوروبيون في الشمال الإفريقي على جالياتهم، وبفضل علاقة تلك الجاليات بالرحالة تحوّلت مسارات التجارة من الصحراء الكبرى إلى المحيط الأطلنطي.
- لم تتوقف عمليات التوسع والسيطرة الاستعمارية إلا بعد إكمال السيطرة على أغلب أجزاء إفريقيا، ومن ثمّ تقسيمها إلى كيانات قزمية بين الدول الاستعمارية، ولا تزال القارة تعيش في ظلها إلى اليوم، في أكبر عدد من الوحدات السياسية تضمّه قارةٌ واحدةٌ في العالم، ونتيجة لهذا دخلت الكيانات الإفريقية في صراعٍ مستمرٍ بعد الاستقلال، وحروبٍ مدمّرة، وذلك من نتاج التقسيم الذي لم يراع توزيعات الأعراق والأديان والقبائل والعشائر، والحاجات الاقتصادية والمواد الأولية.
- بقاء بعض العناصر الاستيطانية الأوروبية على حالها إلى اليوم في بعض أجزاء إفريقيا.
- استمرار السيطرة الاقتصادية غير المباشرة على القارة.
- اضطرت إفريقيا بعد رحيل المستعمرين الأوروبيين إلى فرض مبدأ قدسية الحدود القائمة، ذلك المبدأ الذي صكته منظمة الوحدة الإفريقية مع نشأتها سنة ١٩٦٣م، وذلك خشية انقسام إفريقيا وتمزيقها بأيدي أبنائها إلى مئات الوحدات والدول.
- انشغال الدول الإفريقية حتى تسعينيات القرن العشرين بتقديم المساعدات للشعوب الإفريقية التي لم تحصل على استقلالها بعد.
- استمرار المنظمات الإفريقية في المطالبة بعودة أرخبيل الجزر الذي يقع في المحيط الأطلسي للحضن الإفريقي، والذي ما يزال مملوكاً لإسبانيا منذ القرن الخامس عشر.
- استمرار مطالبة منظمة الوحدة الإفريقية باستعادة الجزر الأربع والعشرين المحيطة بإفريقيا من أيدي الدول الأوروبية المستعمرة.
- استمرار انقسام الدول الإفريقية ما بين دولٍ فرانكفونية وأنجلوفونية، وإخفاق كلّ أطروحات الوحدة الإفريقية، وعدم اكتمالها.

النتائج:

- أنّ المعرفة قوة، وأنّ مَن يملك القوة يستطيع السيطرة والنفاذ، ولهذا شكّلت كتابات الرحالة الأوروبيين عن إفريقيا فارقاً معرفيّاً مهمّاً، أدى لسيطرة القوى الأوروبية حتى اليوم.
- أنّ نتائج الكشوف السلبية كانت أكثر بكثير من نتائجها الإيجابية.
- أنّ جذور التخلّف في إفريقيا تعود في أجزاء كثيرةٍ منها إلى العصر الاستعماري، وأنّ شبكة المعلومات التي أتاحها الرحالة هي التي كوّنت الأساس الذي رسّخ قواعد هذا التخلف بطريقة مستمرة.
- استمرار الدول الأوروبية في التحكّم في أجندة العلاقات العربية الإفريقية حتى اليوم ■

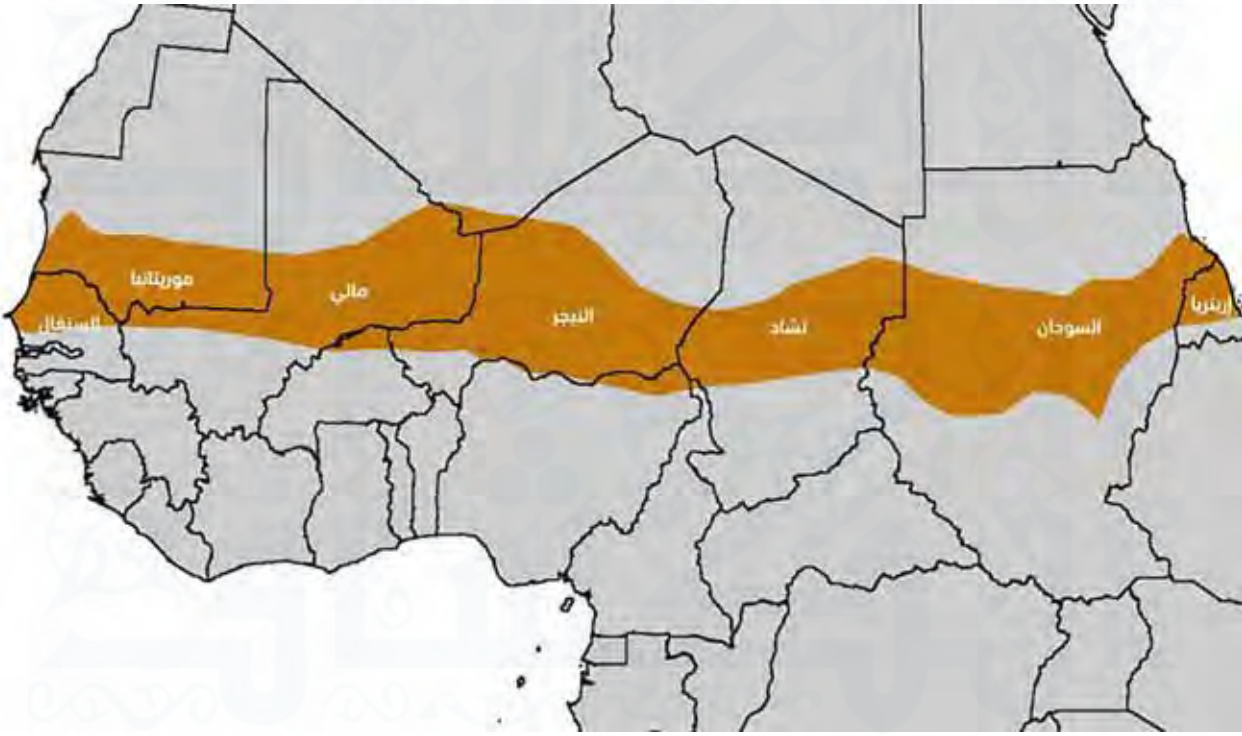

جدل الديني والسياسي.. وإشكالية بناء الدولة الحديثة في الساحل الإفريقي

أ. مصطفى انجاي

مديـر مركـز البحـوث والدراسـات الإفريقيـة
(مبدأ)، وأستاذ سابق بجامعة الساحل

تتعرّض المجتمعات الإفريقية، منذ انطلاق حقبة الاستعمار، لمشاريع التحديـث التـي تتبنّـى العلمانيـة، كمـا صـاغتها الأدبيـات الفلسفية والسياسية الغربية، بوصفها مطلباً أساسيّاً لبناء الدولة الحديثة، حيث عملت القوى الإمبريالية على تصـدير ها إلى المجتمعات الخاضـعة لنفوذها، في زمن الاستعمار وبعده وإلى الآن.

وبرغم صعوبة طرح تعريف لمصطلح العلمانية يحظى بالإجماع؛ فإنّ هناك مقداراً من المفهوم يُمكن أن نُطلق عليه «المعنى الأدنى»، تتوافق عليه غالبية التعريفات المقترحة لتحديد المفهوم، وهو: «تحييد الدين عن السياسة»؛ أي فَصْل السلطة السياسية – بناءً وممارسةً – عن تأثير السلطة الدينية.

وقد اصطدم مسار بناء الدولة الحديثة – على أسس علمانية – بإفريقيا بمعضلة أساسية، هي تحييد القبيلة والعقيدة عن العمل السياسي كما استقرّ عليها الأمر في الأدبيات الغربية المنتجة لمفهوم العلمانية، فبعد كلّ هذه السنوات الطويلة من نشأة الدولة الحديثة على الأسس العلمانية في إفريقيا؛ لم تستطع العلمانية أن تعزل القبيلة والعقيدة، فلا تزال القبيلة والعقيدة مؤسستَيْن محوريتَيْن تلعبان دَوْراً رئيساً في توجيه السلطة السياسية وتدبير الشأن العام، ما يجعل هذا النموذج العلماني للدولة موضع مساءلة ونقد على مستوى جدواها وملاءمتها للخصوصيات المحلّية الإفريقية.

الساحل الإفريقي: من الجغرافيا إلى الجيو- بوليتيك:

لعلّ أوّل إشكال يعترض الباحث هنا مرتبطٌ بوضع حدٍّ للمنطقة المشار إليها بالساحل الإفريقي، وهل هناك خصائص جغرافية اجتماعية سياسية تطبع المنطقة؛ بحيث تسمح مجتمعة بوصفها وِحدة وكتلة متجانسة؟

مصطلح الساحل:

«الساحل»Sahel : كلمة ذات أصول عربية تعني الشاطئ، أي اليابسُ المجاور للبحر أو النهر، وقد ورد استخدام كلمة «الساحل» في الكتابات التاريخية المحلّية، مثل (تاريخ

الإدارة الاستعمارية اتبعت سياستَيْن في التعامل مع السلطة الدينية الإفريقية المحلّية: سياسة الاستيعاب والاحتضان، وسياسة التضييق والقمع

الفتّاش) و (تاريخ السودان)، وكانوا يقصدون بها أساساً المناطق المتاخمة لمدينة: (غاو، وتنبكتو، وجنّى)، لوقوعها على شاطئ نهر النيجر، والاستعمال المتكرّر لمصطلح «الساحل» في الكتابَيْن مؤشّرٌ على وعي باصطلاحيته عندهم، وإنْ كان القطع بذلك يحتاج إلى دراسات مصطلحية متعدّدة.

على أنّ الأصول العربية لمصطلح «الساحل» يضع التفسير السابق موضع تساؤل؛ لأنّ الاستخدام العربي للمصطلح مرتبطٌ ارتباطاً وثيقاً بالصحراء، حيث كان الجغرافيون العرب يُطلقون المصطلح على المناطق الكائنة في الحدود الجنوبية للصحراء الكبرى، التي تمتدّ من المحيط الأطلنطي غرباً إلى البحر الأحمر شرقاً، فعدم وجود نهرٍ أو بحرٍ يفصل بين الضفّة الجنوبية والضفّة الشمالية للصحراء الكبرى يجعل إطلاق «الساحل» على المنطقة غير وجيهٍ جغرافيّاً ولغويّاً.

ولعلّ ذلك هو ما حدَا ببعض الباحثين إلى اعتبار أصل الاسم هو: «السهل»، وجمعه: «سهول»، وهو الأرض المستقيمة السطح، أي التي لا هضاب ولا جبال ولا منخفضات فيها.

ويذهب أصحاب هذا الرأي إلى أنّ الرحّالة الأوروبيين استخدموا مصطلح «السهل»– الذي

كان يطلقه المحلّيون والجغرافيون العرب على المنطقة- في لغاتهم دون ترجمة، فأصبح لديهم هكذا: «sahel»، فظنّ بعض النّاس أنّ أصل اللفظ هو «الساحل»، بوضع الحاء بدلاً من حرف h، بعد نقله من الكتابات الأوروبية.

ظهور المعنى الجيو - سياسيّ للساحل:

وقد بدأ مصطلح «الساحل» يتّخذ معنى جيو - سياسيّ بعد موجة المجاعة التي ضربت كلاً من السنغال وموريتانيا ومالي وفولتا العليا (بوركينافاسو حاليّاً) والنيجر وتشاد، فأصبح «الساحل» في المخيلة الدولية يفقد دلالته الجيو - تاريخية، ويحمل بُعداً جيو- سياسيّاً، بوصفه مجموعة دول فقيرة متخلّفة، تعاني التصحّر والجفاف والمجاعة وسوء التغذية.

وقد شاركت دول المنطقة نفسها في صناعة هذه الصورة، حيث بادرت بإنشاء اللجنة المشتركة بين الدول لمحاربة التصحّر في الساحل Comité inter-États de lutte contre la sécheresse au Sahel -CILSS، وذلك في عام ١٩٧٣م لهدف تحريك وتنسيق الجهود الدولية في التصدّي للمجاعة، وقد ضمّت اللجنة في البداية: (موريتانيا والسنغال ومالي وفولتا العليا والنيجر وتشاد)، ثمّ انضافت إليها فيما بعد دولٌ كثيرة، منها: (غامبيا وتوغو وبنين وكوت ديفوار (ساحل العاج) والرأس الأخضر).

وبعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م، وصعود ما يُعرف اليوم باسم: «الإرهاب الدولي»، بدأت منطقة الساحل تأخذ معنىً جيو - سياسيّاً آخر، خصوصاً بعد إنشاء جماعة «القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي» المتولّدة من رحم «الجماعة السلفية للدعوة والجهاد» الجزائرية، فمنذ نشأة هذه الجماعة المسلحة وغيرها، وتمركز نطاق عملياتها في منطقة الساحل، أصبح المفهوم المتبادر إلى الذهن لمصطلح «الساحل» هو النطاق الجغرافي الذي تتمركز فيه عمليات الجماعات المسلحة وعصابات المافيا والتهريب، ولذا أصبح المفهوم ديناميكيّاً مواكباً لاتّساع عمليات هذه الجماعات.

ففي ٢٠١٣م مثلاً؛ ظهرت المناطق الجنوبية لنيجيريا وكاميرون وإفريقيا الوسطى في خرائط وزارة الخارجية الفرنسية كمناطق «ساحلية»، «لا يُنصح المواطنون الفرنسيون بالوجود فيها»، في حين لم تكن هذه الخرائط تشمل قبل التاريخ المذكور إلاّ مناطق من مالي وبوركينافاسو وموريتانيا والنيجر وتشاد[1]، ما يعني أنّ لعامل العنف الديني دَوْراً كبيراً في تحديد المفهوم.

هذا المعنى الجيو - سياسيّ هو المقصود في استعمالاتنا لـ «الساحل الإفريقي» في هذه المقالة، وإنْ كان تحليلنا سيتمحور حول كلٍّ من دولة: (مالي، والسنغال، والنيجر، وموريتانيا، ونيجيريا)؛ لقوّة إشكالية العلاقة بين الديني والسياسي فيها؛ أكثر من غيرها.

علاقة الديني بالسياسي في «الأديان الساحلية»[2]:

إنّ فَهْم الصراع الراهن بين السلطة الدينية والسلطة السياسية في الدولة الحديثة-

(١) Bonnecase Vincent, Brachet Julien, «Les « crises sahéliennes entre perceptions locales et gestions internationales», Politique africaine 2013/2 (N° 130), p. 7-12.

(٢) المقصود بالأديان الساحلية هنا هو: الديانات الثلاث الأكثر انتشاراً في المنطقة، وهي: الإسلام، والمسيحية، والديانات الإفريقية التقليدية، وهناك فرقٌ كبيرٌ بين الدول في نِسب اعتناق هذه الأديان، ففي موريتانيا نسبة المسلمين ١٠٠٪، أمّا في النيجر ومالي والسنغال: فتتجاوز نسبة المسلمين ٩٠٪، في حين تتروح نسبة المسلمين في كلٍّ من نيجيريا وتشاد بين ٥٠٪ و ٦٠٪.

بمفهومهـــا العلماني- بالمنطقـــة لا يمكن إلاّ بإدراك موقف هذه الأديان نفسها من العملية السياســـية، سواء في عقائدها التأسيسية، أو في طريقة تشكّلها في التجربة التاريخية.

ولئـــن كان للديانات الإفريقيـــة التقليدية السبقُ التاريخيّ في منطقة الساحل الإفريقي؛ فإنّ دَوْرها اليوم في بناء الإنسان وتوجيه سلوكه العام أقلّ كثيراً من الديانتَيْن السماويتَيْن اللتَيْن تنتظمان في سلكهما الغالبية الساحقة لسكّان المنطقة، وهما الإسلام والمسيحية.

أ – المسيحية:

– من الناحية العقدية: تُقدّم المســـيحية نفســـها بوصفها تجربـــةً روحيـــةً فرديةً من أجل الخـــلاص، ولذا يذهب كثيـــرون إلى أنّ المسيحية تقيم فصلاً بين الديني والسياسي، ويتجسّد هذا الاعتقاد بشكلٍ جلّيٍّ في المقولة المنسوبة للمسيح – عليه السلام-: «أعطوا ما لقيصر لقيصر، وما لله لله».

– وفي التجربة التاريخية: فالأمر مختلف، حيـــث تميّـــزت الفتـــرة الكائنة بيـــن اعتناق الإمبراطورية الرومانية للمســـيحية في القرن الرابع الميلادي، حتى فترة الثورة الفرنســـية في القرن الثامن عشر الميلادي، بحضورٍ قويٍّ للسلطة المسيحية في السياسة وإدارة الشأن العام[1].

ب – أمّا الإسلام:

– مـــن الناحيـــة العقدية: فـــإنّ نصوصه التأسيســـية (القرآن والحديث) لا تفصل بين ما هو ديني ودنيـــوي، بل أكثر من ذلك: فإنّها تطرح رؤية عامّة ومبادئ توجيهية تسري على كلّ حيـــاة الفرد والمجتمع، ولـــذا فإنّ القرآن والســـنّة مشـــتملان على نصوصٍ كثيرةٍ توجّه حياة الأمة المســـلمة في الاجتماع والسياسة والأحوال الشخصية.

– وفي التجربة التاريخية: شكّل الإسلام دائماً مرجعيةً فكريةً وأخلاقيةً وتشريعية للفعل السياسي؛ في كلّ مناطق نفوذه التاريخية في الشرق الأوسط وآسيا وإفريقيا وأوروبا.

الديني والسياسي وأشكال التفاعل في الدولة العلمانية الحديثة- الحالة الإسلامية نموذجاً-:

١ – المسالمة أو المواجهة الناعمة:

إنّ تحليـــل العلاقة بين الدولـــة العلمانية والســـلطة الدينية فـــي المنطقـــة منذ فترة الاستعمار؛ يُنبئ بأنّ الدولة تيقّنت بأنّ نفوذها الاجتماعي ورأســـمالها الشعبي؛ لا يسمحان لها بمواجهة المؤسسة الإسلامية ذات الجذور العميقـــة، العائدة إلى فتـــرة الإمبراطوريات والممالـــك الإســـلامية، والتي بقيـــت، برغم انهزامها العســـكري أمام الترسانة العسكرية الاستعمارية، تتمتّع بسلطةٍ معنويةٍ هائلة قادرة على التعبئة الاجتماعيـــةً وتحريك الجماهير ضدّ المشروع الاستعماري.

هذا الواقع دفع الســـلطات الاســـتعمارية إلى تبنّي مقاربة براغماتية؛ من خلال محاولة احتضـــان المؤسســـة الدينيـــة، ودفعها على العمل على إضفاء الشـــرعية على المشـــروع الاســـتعماري، أو علـــى الأقلّ ضمـــان عدم الثورة علـــى المصالح الاســـتعمارية، ويُمكن اعتبار المستشرق الفرنسي بول مارتي رئيس مصلحة الشؤون الإسلامية في إفريقيا الغربية الفرنسية أحد أكبر مهندســـي هذه المقاربة البراغماتيـــة[2]، فقد مكّنته خبرته الواســـعة

(١) انظر: مقالة تأملات في العلاقة بين السياسة والشريعة في التجربة الإسلامية الوسيطة، رضوان السيّد، ص ١.

(٢) Le contrat social sénégalais a l'épreuve,

بالمنطقة، ودراساته المتعدّدة حول ما يسمّيه هو نفسه: «الإسلام الأسود»، من تصميم سياسةٍ قائمةٍ على فرض تعاقدٍ اجتماعيٍّ مع المؤسسة الدينية؛ مقابل السماح لها بهامشٍ من الحريّة في ممارسة شعائرها الدينية، وتوسيع نفوذها الاجتماعي فيما لا يتعارض مع المصالح الاستعمارية.

وقد قبلت المؤسسة الدينية- في عمومها- بهذه الهدنة الاستعمارية؛ لتيقّنها بالعجز عن الدخول في المواجهة العسكرية مع القوّة الاستعمارية التي كانت عُدّتها العسكرية تضمن لها النصر المحقّق، ولذا اختارت مسالك أخرى للمقاومة والجهاد، عن طريق: التربية الروحية، ونشر التعليم الديني، والإفتاء، والحسبة، والرقابة الدينية على المجتمع، ومن أهمّ القيادات الدينية الذين سلكوا هذا المسلك: الشيخ الحاج مالك سي، والشيخ سيدُ نور تال بالسنغال، والشيخ سعد بوه بموريتانيا.

ويعدّ ترك الإدارة الاستعمارية للقضاء الشرعي هامشاً كبيراً في حلّ النزاعات الاجتماعية، خصوصاً في مجال الأحوال الشخصية، من أهمّ تنازلات الإدارة الاستعمارية للمؤسسة الدينية في الحقل السياسي، وقد كان هذا التنازل مدفوعاً بالطلب المُلحّ من الشعوب المحلّية باعتماد منظومة الإسلام في القضاء في نزاعاتهم المتّصلة بالزواج والطلاق والميراث والوصايا، يشير بول مارتي مثلاً إلى أنّ سكّان مدينة «سين لوي» السنغالية تقدّموا إلى الإدارة الاستعمارية منذ سنة ١٨٣٢م بطلب جعل القضاء المتعلّق بالأحوال الشخصية ملتزماً «بمقتضيات القرآن»[١]، وهذا الطلب لم يتجسّد عملياً إلاّ في ١٨٥٧م، في فترة الحاكم الفرنسي «فيدريب»، بمرسوم ٢٠ مايو ١٨٣٢م، ثمّ بموجب مرسوم ١٩٠٦م، تمّ إنشاء محاكم إسلامية في الحواضر السنغالية الثلاث، وهي: دكار Dakar، وسين لوي Saint-Louis، وريفيسك Rufisque، كما تمّ بموجب المرسوم نفسه إنشاء محكمة إسلامية في: كاي Kayesبمنطقة السنغال العليا والنيجر Le Haut Sénégal et Niger [٢] (مالي الحالية)[٣].

كما نجد في إنشاء الإدارة الاستعمارية لما يسمّى اصطلاحاً: «المدارس» Medersa ؛ أيّ المؤسسات التعليمية الإسلامية التي تدرّس اللغة والثقافة الفرنسية، بالإضافة إلى العلوم الشرعية، نموذجاً آخر من نماذج السياسة البراغماتية التي اتبعتها الإدارة الاستعمارية، من أجل احتضان السلطات الدينية وتكريسها في خدمة المصالح الاستعمارية[٤]، وقد أُنشئت

(١) Donal Cruise O'Brien, p 10, revue politique africaine, N45, Mars 1992.

(١) Etudes sur l'islam au Sénégal, Paul Marty, Tome III, p208, Maison Ernest, Leroux Editeur, Paris 1917

(٢) السنغال العليا والنيجر: مستعمرة فرنسية قديمة، أُنشئت ١٩٠٤م، وكانت تشمل ذلك الوقت دولة: مالي وبوركينافاسو وأجزاء من النيجر الحالية، وكانت مدينة باماكو عاصمتها، ثمّ سحبت منها الإدارة الاستعمارية فولتا العليا ١٩١٩م، والنيجر ١٩١٢م، فتبقت الأراضي الشاملة لمالي الحالية فقط، ثمّ أخذت المستعمرة اسم: (السودان الفرنسي) نهاية ١٩٢٠م، واسم: (جمهورية مالي) بعد الاستقلال ١٩٦٠م.

(٣) Etudes sur l'islam et les tributs du Soudan, Paul Marty, Tome IV, P 42, Maison Ernest, Leroux, Paris 1920 .

(٤) للوقوف على استراتيجيات الإدارة الاستعمارية في احتضان المؤسسة الدينية من مدخل التعليم انظر مقالنا: التعليم الإسلامي والتعليم العلماني في غرب إفريقيا.. صراع الهويّة وإشكالية بناء نموذج الإنسان الجيّد، بموقع مركز البحوث والدراسات الإفريقية www.mabdaa.fr.

هذه المدارس في كلّ الحواضر الحيوية في المنطقة، في: (دكار و سين لوي) بالسنغال، و (جنّى و تنبكتو) بالسنغال العليا والنيجر (مالي الحالية)، و (بوتلميت) بموريتانيا.

تجدر الإشارة إلى أنّه برغم كون المداهنة هي الطابع العام لعلاقة الإدارة الاستعمارية مع السلطة الإسلامية، فإنّها كانت على حذرٍ كبيرٍ من نشوء أيّ تيّار مناقضٍ لمصالحها السياسية، ولذا فقد قامت بتشديد الرقابة على كلّ التيارات الإسلامية المشتبه بها، كما قامت بقمع كلّ الحركات المعارضة لتوجّهاتها، والأرشيف الاستعماري مليء بالوثائق المهمّة التي تسلّط الضوء على الرقابة التي فرضتها الإدارة الاستعمارية على المؤسسات الإسلامية من أجل التحكّم والسيطرة عليها، ومنع حدوث أيّ ثورة من داخلها.

كما تجدر الإشارة هنا إلى: المضايقات التي لحقت بعض الجماعات الإسلامية من السلطات الاستعمارية لعدم خضوعها الكامل للإرادة الاستعمارية، كما هو الحال لخادم الرسول أحمد بمبا امباكي بالسنغال، والشيخ حماه الله بالسودان الفرنسي (مالي الحالية)، والشيخ ماء العينين بموريتانيا وجنوب المغرب.

والموقف القمعي نفسه يمكن أن نلاحظه في تعاملات الإدارة الاستعمارية الحذرة مع الاتحاد الثقافي الإسلامي، الذي أنشأه (التيّار الإسلامي الإصلاحي) بقيادة الشيخ توري ١٩٥٣م بدكار، مع فروعه في كلٍّ من السودان الفرنسي (مالي اليوم)، وموريتانيا، وكوت ديفوار (ساحل العاج)، وفولتا العليا (بوركينا فاسو اليوم)، فقد راقبت الإدارة الاستعمارية حركات هذا التيّار وأنشطته عن كثب، كما أغلقت الكثير من المدارس العربية الحديثة التي أنشأها أتباعه، وساندت القوى الدينية التقليدية التي دخلت في حرب ضروس ضدّهم.

يقف الإسلام الرسمي المعتدل، وغالبية الأمّة المؤمنة، في خطٍّ معارضٍ ومناهضٍ للتطرف الديني

لكلّ ما سبق؛ يمكن أن نقول: إنّ الإدارة الاستعمارية اتبعت سياستَيْن في التعامل مع السلطة الدينية المحلّية:

١ - سياسة الاستيعاب والاحتضان: للحركات والجماعات الدينية الخاضعة للإرادة الاستعمارية.

٢ - سياسة التضييق والقمع: للحركات والجماعات الدينية المعارضة، أو المشتبه بها في معارضة السلطة الاستعمارية.

ولقد حافظت دول المنطقة بعد استقلالها على هذه العلاقة البراغماتية مع المؤسسة الدينية؛ برغم إعلانها مبدأ العلمانية في دساتيرها[1]؛ لوعيٍ منها بأنّ النموذج الفرنسي للعلمانية غير قابلٍ للتطبيق في مجتمعٍ ولاؤه للدين أقوى من كلّ ولاءاته الأخرى.

(١) تبنّت كلّ دُول المنطقة مبدأ العلمانية في دساتيرها ما عدا الجمهورية الإسلامية الموريتانية، ولا تزال العلمانية مقرّرة إلى يومنا هذا في دساتير هذه الدول، انظر: المادّة ١ من الدستور السنغالي ٢٠٠١م، والمادّة ٣١ من الدستور البوركينابي ١٩٩١م، والمادّة ١ من الدستور التشادي ١٩٩١م، والمادة ٣ من الدستور النيجري ٢٠١٠م، المادّة ٢٥ من الدستور المالي ١٩٩٢م.

بعد الاستقلال؛ لم تعد هناك حركات وجماعات دينية في المنطقة تعارض مشروع الدولة الحديثة بمعناه العام، فلم يكن هناك عمليّاً - على الأقلّ - إنكارٌ للطابع القُطري للدول الناتجة من مؤتمر برلين ١٨٨٤م، كما لم يكن هناك نزوعٌ إلى الانقلاب على السلطة السياسية القائمة بمسوّغات دينية، ولذا لم يكن هناك في دولةٍ مثل السنغال - تتجاوز نسبة المسلمين فيها ٩٠٪ - اعتراضٌ ظاهر من القيادات الإسلامية على تولّي رجل مسيحي لرئاسة الدولة ليوبول سيدار سنغور لمدّة عشرين سنة، بل كان أكثر من ذلك يتمتّع بدعم كبيرٍ من بعض القيادات الإسلامية؛ حتّى في الأزمة السياسية الحرجة التي نشأت بينه وبين رئيس وزرائه المسلم محمد جاه سنة ١٩٦٢م.

لقد وعت النخبة السياسية الجديدة - كما في الفترة الاستعمارية - بأنّ الرأسمال الشعبي الذي تتمتّع به القيادات الدينية مَوْرِدٌ سياسيٌّ، يمكن توظيفه في توطيد شرعية الأنظمة القائمة وبرامجها وخياراتها السياسية، كما يمكن كذلك الاستعانة به في كسب أصوات «المسلمين» في الانتخابات السياسية.

وفي المُقابل؛ وعت المؤسسات الدينية هي الأخرى بأنّ قوّة تمثيلها الجماهيرية، وقدرتها على التعبئة الاجتماعية، تسمح لها بالتموقع بوصفها قوّة اجتماعية قادرة على التأثير في مسرح الأحداث، ولذا فقد عملت هي الأخرى على تطوير آليات مختلفة للفعل السياسي داخل الحدود التقليدية وخارجها للحقل السياسي:

ففي المجال غير السياسي مثلاً: برزت المؤسسات الدينية قوّةً مدنيةً كبيرة، ذات تأثيرٍ اجتماعيٍّ كبيرٍ، من خلال منظماتها غير الحكومية، وجمعياتها المنظمة، ومساجدها المنتشرة، ومدارسها وجامعاتها الدينية، وإذاعاتها وقنواتها القويّة التي تشارك مجتمعة؛ فيما يُمكن تسميته: «تعميم الدين» أو «تديين المجال العام».

أمّا في المجال السياسي: فقد برزت المؤسسات الدينية بوصفها قوة ضغطٍ سياسيٍّ لا يُمكن تجاهلها في القضايا الراهنة المتّصلة بمصير الدولة والأمّة، ونشير هنا إلى جملة من القضايا كانت فيها المؤسسة الدينية قوّة احتجاجية ضدّ التوجّه العلماني داخل الدولة، ونجحت في بعضها فعلاً في دفع النخبة المهيمنة على الدولة على تقديم تنازلات مناقضة لمبادئهم العلمانية:

١ - في نيجيريا: لعلّ تبنّي اثنتي عشرة ولاية نيجيرية تطبيق الشريعة الإسلامية أهمّ ما يمكن ذكره هنا، وقد بدأت موجة تبنّي الشريعة الإسلامية في نيجيريا في سنة ٢٠٠٠م بولاية زنفرا Zamfara، ثمّ أخذت طريقها إلى غيرها من الولايات الشمالية، مثل ولاية كانو، وبرنو، وسوكوتو...، هذا برغم أنّ الدستور الفيدرالي النيجيري ينصّ على مبدأ العلمانية وفصل الدين عن الدولة.

٢ - في السنغال: الحضور القويّ للسلطة الإسلامية في السنغال في الجدل السياسي حول قوانين تنظيم الأسرة، ففي ١٩٧١م، أثناء التحضير لمشروع أوّل قانون أسرة في السنغال، تقدّم بعض القيادات الدينية في البلد إلى الرئيس سنغور بمقترح قانون إسلاميٍّ لتنظيم الأسرة، والأمر نفسه حدث في ٢٠٠٢م عندما قدّمت اللجنة الإسلامية لإصلاح مدونة الأسرة في السنغال CIRCOF إلى الرئيس عبد الله واد بمقترح قانون إسلاميٍّ يطبّق على المسلمين، كما يمكن الإشارة هنا إلى الجدل الحادّ الذي شاركت فيه القوى الدينية

بخصوص قانون المساواة المطلقة بين الرجال والنساء La loi sur la parité absolue Homme-Femme، واستئناف هذا الجدل حول القانون نفسه عام ٢٠١٤م؛ عندما قدّمت مدينة طوبى (العاصمة الروحية للطريقة المريدية) لائحةً خاليةً من النساء؛ في مخالفةٍ صريحةٍ لمقتضيات قانون المساواة المطلقة بين الجنسين.

٣ – في مالي: يمكن أن نشير هنا إلى إلغاء مسابقة ملكة الجمال ١٩٩٩م؛ بطلبٍ من بعض الحركات الإسلامية، وإلى المظاهرة ضدّ فتح البارات والمراقص الليلة خلال أيام رمضان سنة ١٩٩٩[١]، وقد اكتسبت الجمعيات الإسلامية المالية، مثل: المجلس الأعلى الإسلامي، وجمعية أنصار الدين، واتحاد الشباب المسلم، والاتحاد الوطني للمرأة المسلمة...، خبرةً متراكمة كبيرةً في الاحتجاج السياسي، مكّنتها من النجاح في دفع السلطات السياسية إلى التراجع عن مشروع قانون الأسرة والأحوال الشخصية؛ بفضل قدرتها الكبيرة على التعبئة الاجتماعية، وذلك سنة ٢٠٠٩م، حيث اضطرّ رئيس الدولة حينئذ آمادو تماني توري إلى إرجاع المشروع إلى البرلمان للمراجعة من أجل إخراج صيغة مُرضية للشارع، فاعتُمدت النسخة الأخيرة ٢٠١٢م بعد أخذها بالاعتبار مطالب الجمعيات الإسلامية[٢]، كما يمكن الإشارة هنا إلى إنشاء وزارة الشؤون الدينية في مالي ٢٠١٢م استجابةً لرغبة الجمعيات الإسلامية برغم المعارضة الشرسة من التيّار العلماني المتطرّف في الدولة.

هذا العرض البانورامي لمسار جدل الديني والسياسي في المنطقة؛ ينبئ بأنّ هناك نوعاً من التوافق على النمط الحداثي للدولة؛ برغم وجود نوعٍ من الشدّ والجذب بين النخب السياسية المختلفة، ومن ضمنها النخبة الإسلامية، على جملةٍ من القضايا الجزئية التي يحاول فيها كلّ طرفٍ دفع الآخر إلى تقديم تنازلات؛ مع اعترافٍ صريحٍ أو ضمنيٍّ بوجود الآخر كقوّة اجتماعية تمارس دَوْراً في تشكيل المجتمع وتدبير الشأن العام.

ونظرة في آليات الاحتجاج السياسي التي تستخدمها الجمعيات الإسلامية في التعبئة الاجتماعية ضدّ بعض المشاريع العلمانية، تسلّط الضوء على اندماجها في الحراك السياسي بصورته المعاصرة؛ لأنّ هذه الآليات في الغالب من إفرازات الدولة الحديثة، مثل: عقد المؤتمرات الصحافية، وتنظيم المسيرات والاحتجاجات والمظاهرات.

٢ – العداء، أو المواجهة المفتوحة:

على هامش الإسلام الرسمي الذي ربطته مع السلطة العلمانية السياسية علاقات مهادنة متبادلة؛ فإنّ هناك عدداً من التوجّهات الإسلامية اتّخذت مسار إنكار شرعية السلطة السياسية العلمانية القائمة، وطرحت رؤى وأنساقاً ومشاريع سياسية بديلة أحدثت قطيعة إبستمولوجية تامّة مع الدولة الحداثية ومشروعها العلماني الذي يُعتبر في تصوّرها ميراثاً استعمارياً مفروضاً من الخارج، يجب الانقلاب عليه استكمالاً لمشروع الاستقلال.

وقد اتخذت هذه الدينامية مسارَيْن اثنين كالآتي:

(١) انظر: Emergence de la religion dans la rue au Mali et laïcité de la république, Dr Ahmed Boly http://mabdaa.fr/

(٢) عن تفاصيل أكثر حول المدوّنة ارجع إلى مقالة: «مدونة الأشخاص والأسرة في مالي: أي آفاق للمقاربة التشاركية»، سعيد دغونا www.mabdaa.fr

المسار الأول: الانكفاء على الذات، ورفض التجاوب والانخراط في مشاريع الدولة الحديثة:

وذلك على المستويات السياسية والاجتماعية والفكرية والثقافية كافّة، وهذا المسار لا يطرح بالضرورة رؤية سياسية مفصّلة ومتكاملة يسعى أصحابها إلى تجسيدها في الواقع؛ بقدر ما هو حركة مقاومة وممانعة ثقافية من خارج السلطة القائمة، هدفها التصدّي لعلمنة سلوك ووجدان الفرد/المواطن في الدولة الحديثة، وهذا المسار يمكن أن نلاحظه في:

١ – المواقف الفردية أو الجماعية الضيّقة النطاق: التي تعزف عن السياسة ومؤسساتها المختلفة بحجّة «نجاستها» و «دناستها» جملةً وتفصيلاً، وتتبنى موقف الاعتزال، مدفوعة سيكولوجيّاً بمعارضة السياسات العلمانية التي أنتجت مجتمعاً غير ديني، لا أخلاق ولا قيم ولا مثل عليا له، فهذه المعارضة مع تيقّن العجز عن التغيير الفعلي للواقع من العوامل التي تفسّر اعتزال هذه الفئات عن السياسة، وهذا الاعتزال في نظرها مرتبة من مراتب تغيير المنكر المشار إليها في قوله صلى الله عليه وسلم: من رأى منكم منكرا فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه ، فإن لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعف الإيمان (رواه مسلم).

٢ – حركات وفرق دينية اختارت سلوك هذا السبيل: نشير منها مثلاً إلى تلك الفرقة التي نشأت في مالي في نهايات الثمانينيات من القرن الماضي، ثمّ انتشرت فيما بعد في كثيرٍ من دول الجوار، مثل بوركينافاسو، وكوت ديفوار (ساحل العاج)، وغينيا، ألا وهي: الفرقة الإسلامية المعروفة باسم Sen lankolodinè؛ أي: (دين الحفاة) باللغة البمبرية، وقد تأسست هذه الفرقة على يد شيخ إبراهيم خليل كانوتي، واستطاعت أن تستقطب بعض الأتباع في أماكن مختلفة في سنوات ١٩٩٠م، وتقوم فكرة الجماعة على رفض كلّ ما هو حداثي ومنتج غربي من ملابس ومساكن ومآكل ومراكب، ومن هنا أصل تسميتها باسم (دين الحفاة)؛ إشارة إلى عدم انتعال أتباعها تشديداً في الابتعاد عن منتجات الحضارة الغربية، حتّى وصل الحال ببعضهم إلى عدم قبول أن تطأ أقدامهم الشوارع المعبّدة، أو أن يصلّوا في المساجد بحجّة بنائها بموادّ ومنتجات غربية، واختارت العيش في القُرى والمخيّمات، أو في الأحياء النائية داخل المدن، وذلك لغرض تشكيل مجتمع مثاليٍّ يلتزم برؤيتها للوجود.

وبرغم أنّ الدستور المالي علمانيٌّ، يوجب على الدولة ضمان حرّية الاعتقاد لكلّ المواطنين، فإنّ الحكومة اضطّرت أنْ تدخل ضدّ هذه الجماعة في صراعٍ ضروس؛ لأسباب كثيرة؛ منها:

– رفضٍ دفع الضرائب إلى الدولة.

– رفض مشاركة أطفالهم في حملات التطعيم التي تنظمها الدولة ضدّ بعض الأمراض.

– عدم الاعتراف بشرعية الدولة ومؤسساتها المختلفة.

وقد بدأت الدولة معركتها الاستئصالية لهذه الجماعة في ١٩٩٨م، عندما قتل أتباعُها أحد القضاة في مدينة جويلا Dioïla، بعدها اعتقلت الدولة رئيس الجماعة ومؤسسها، وكثيراً من أتباعها، وقد كان ذلك ضربةً قاسيةً لها، حيث توقّف بعد ذلك زحفها وامتدادها، سواء في مالي، أو في دُول الجوار.

المسار الثاني: العنف والمواجهة المباشرة مع الدولة:

١ – في الجزائر: عرفت الجزائر– التي لها حدود مع ثلاث دول ساحلية: (مالي، النيجر، وموريتانيا)– في التسعينيات من القرن الماضي صراعاً عنيفاً بين التوجّه العلماني والحركة الإسلامية[١]، أودى– حسب التقديرات– بحياة أكثر من مائة ألف شخص، وكانت الجماعة الإسلامية المسلّحة GIA Groupe Islamique Armé– من أهمّ الفصائل الإسلامية التي شاركت في هذا الصراع المسلّح، وقد انشقّت عن هذه الجماعة ١٩٩٨م فصيلة أخرى عُرفت باسم: (الجماعة السلفية للدعوة والقتال)Groupe salafiste pour l'appel et le combat ، ثمّ أخذت في ٢٠٠٧م اسم: (القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي) AQMI، ووسّعت نطاق عملياتها ليشمل المناطق الساحلية في مالي والنيجر وموريتانيا.

٢ – في مالي: وفي ٢٠١٢م، بعد اندلاع الحرب بين دولة مالي وحركات التمرّد الطارقية، نشأت جماعات مسلحة أخرى في المنطقة، أهمّها: (جماعة أنصار الدين) بقيادة الطارقي المالي إياد أغ غالي، و (جماعة التوحيد والجهاد) في غرب إفريقيا MUJAO

(١) بدأ الصراع في يناير عام١٩٩٢ م عقب إلغاء نتائج الانتخابات البرلمانية لعام١٩٩١ م في الجزائر، والتي حققت فيها الجبهة الإسلامية للإنقاذ فوزاً مؤكداً؛ مما دفع بالجيش الجزائري إلى التدخل لإلغاء الانتخابات البرلمانية في البلاد مخافة فوز الإسلاميين فيها، وتمّ حظر الجبهة الإسلامية للإنقاذ، واعتقل الآلاف من أعضائها، ما دفع الجماعات الإسلامية لشن حملة مسلحة ضد الحكومة ومؤيديها.

بقيادة الموريتاني حمادة ولد محمد الخيري، و كتيبتا: (المرابطيـــن) و (الملثّمين)؛ بقيادة الجزائري المختار بلمختار؛ المكنّى بالأعور.

وقد ســـاعدت هذه الجماعـــات المختلفة حركة التمرّد الطارقية في حربها ضدّ الحكومة المركزية، وتمكّنت بذلك من الســـيطرة على الأقاليم الشـــمالية التي تشـــكّل في المجموع أكثر من ثلثي المساحة الإجمالية للدولة، وبعد النجاح من السيطرة على هذه الأقاليم نشأت خلافات بين هذه الجماعـــات وحركة التمرّد الطارقية لاختـــلاف منطلقاتها الأيديولوجية؛ ما أدّى إلى طرد الحركة الوطنية لتحرير أزواد العلمانيـــة التوجّه من جميع المدن الكبيرة في المنطقة في يونيو ٢٠١٢م.

ومنذ ذلك الوقت وحتّى التدخّل الفرنسي في يناير ٢٠١٣م؛ أعلنت تلك الجماعات تطبيق الشـــريعة في المنطقة، وكانت بذلك مسرحاً لإقامة عديد من الحدود الشـــرعية، مثل: حدّ الزنى والسرقة والحرابة...، بالإضافة إلى منع كلّ مظاهر التأثّر بالغـــرب، مثل: لعب الكرّة، وبيع أو تدخين الســـيجارة، والاســـتماع إلى الموســـيقى، والاختلاط بين الرجال والنساء، ولعب الورق وغيرها.

٣ – فـــي نيجيريا: قبل التســـعينيات من القرن الماضي لم تعرف دول الساحل الحديثة أيّ عداءٍ حقيقيٍّ أو مواجهة عنيفة مع السُلطة الدينية، ما عـــدا نيجيريا التـــي عرفت منذ الثمانينيات مـــن القرن الماضـــي مواجهات عنيفة بين الدولة وبعض الحـــركات الدينية، منها مثلاً: حركة Yan Maitatsine المهدية التوجّه، التي أســـفرت المواجهـــة بينها وبين الشـــرطة في مدينة كانو في ديسمبر ١٩٨٠م عن مقتل ما لا يقلّ عن ستة آلاف شخصٍ في حيّز أحد عشر يوماً فقط[١].

وفي الســـياق نفسه يمكن الإشـــارة إلى: حركـــة «المنظمـــة الإســـلامية» Islamic mouvement المشهورة باسم Yan chi'a لتوجّهاتها الشيعية وقربها من إيران، وقد عرفت هـــذه الحركة أيضاً مواجهات كثيرة مع الدولة لحملاتها الكثيرة ضدّ العلمانية، ودعوتها إلى إقامة دولة إسلامية، وارتكابها أحياناً لأعمال إجرامية، كمـــا في تدميرها للمجلة النيجيرية Daily time في ولاية كاتسينا[٢].

وكانت نشـــأة (جماعة أهل السنّة للدعوة والجهاد) فـــي نيجيريا، المشـــهورة إعلاميّاً باســـم (بوكو حرام)، منعطفاً بارزاً في مسار الصراع بيـــن الدولة والحركات الإســـلامية المســـلحة، فقد كان إنشـــاء الجماعة ٢٠٠٢م في ولاية ميدوغوري الشمالية على يد محمد يوســـف، الذي اعتقلتـــه الحكومة في ٢٠٠٩م قبل قتله بعد ذلك بقليـــل، ومنذ مقتل محمّد يوســـف وانتقال القيادة إلى أبي بكر شـــيكو؛ ازداد تطرّف الجماعة، واتّسع نطاق عملياتها لتشمل: الكاميرون والنيجر والتشاد.

ومنذ تمكّن هذا التيّار المسلّح من الحراك الإســـلامي في الفضاء الســـاحلي؛ أصبح هو التحدّي المصيري الأكبر الذي تواجهه الدولة الحديثة فـــي المنطقة، خصوصـــاً أنّ هناك خطورة كبيرة من توسّـــع التيّار المســـلّح في كلّ المنطقـــة؛ لوجود قاعدة شـــعبية عريضة

---

(١) انظر: http://www.jeuneafrique.com/Article/ARTJAWEB20140902160941/

(٢) انظر: Islam et politique au Nigeria: genèse et évolution de la charia, Alhadji Bouba Nouhou, p 183.

انظر كذلك: Religion et transition démocratique en Afrique, F. Constantin, Christian Coulon, 80-p 71

لديها قابلية لتبنّي الخطاب الجهادي المُعادي لحداثة الغرب وعلمانيته؛ بعد فشل الدُول والحكومات الوطنية المتعاقبة- منذ الاستقلال إلى الآن- في بناء أنظمةٍ سياسيةٍ واقتصاديةٍ متينة، تستطيع أن تضمن الرفاهية والكرامة للمواطنين، مع تدهورٍ كبيرٍ في القيم والأخلاق والمُثل التي كانت تنظّم حياة الفرد والمجتمع الإفريقي المسلم.

ولا يزال الخطاب الجهاديّ المعادي لعلمانية الدولة الحديثة هامشيّاً في الصفّ الإسلامي الساحلي، حيث يقف الإسلام الرسمي المعتدل، وغالبية المجتمعات المؤمنة، في خطٍّ معارضٍ ومناهضٍ للتطرف الديني، إلاّ أنّ تنامي هذه الظاهرة يثير إشكالية الشرعية السياسية للدولة العلمانية الحديثة المفروضة على الشعوب المسلمة منذ أيّام الاستعمار إلى الآن.

وتزداد إشكالية شرعية الدولة العلمانية الحديثة إلحاحاً؛ بحالة الانفجار الكبير للحركات الإسلامية المعتدلة التي- برغم اعترافها العملي لشرعية الدولة الحديثة بمفهومها العام- تتبنّى موقفاً مناهضاً للفصل الحدّي بين الديني والسياسي، وتطرح رؤى جديدة لحداثةٍ أخرى مندمجة في الخصوصيات المحلّية، ومنفتحة على الصالح من الحضارات الأخرى.

الخاتمة:

في البحث عن أسباب فشل الدولة الحديثة في إفريقيا عموماً، ومنطقة الساحل خصوصاً، غالباً ما توجّه أصابع الاتّهام إلى الدّين بوصفه أحد عوائق نجاح الحداثة والتنمية والديمقراطية، وهو تشخيص تبسيطي يتجاهل- عمداً أو كسلاً- الأسئلة الحقيقية المرتبطة بتاريخ المجتمعات الإفريقية وهويّتها، كما يتجاهل كذلك طبيعة الدولة الحديثة وتوجهاتها العلمانية ومصدرها الأجنبي المفروض.

فهل ستستمرّ الدول والحكومات الساحلية في إنكار تاريخ شعوبها وواقعها الراهن؟ هل ستحاول أن تبني أنظمةً سياسيةً متناسبةً مع الخصوصيات الحضارية للمجتمعات الساحلية؟ أو أنّها ستستمرّ في فرض النموذج الغربي المأزوم؟ وهل التحوّلات الاجتماعية والدينية والسياسية الراهنة بالمنطقة ستعيد الاعتبار لمسألة الشرعية السياسية للدولة الحديثة؟ ■

تنامي ظاهرة عنف الجماعات يثير إشكالية الشرعية السياسية للدولة العلمانية المفروضة على الشعوب المسلمة منذ أيام الاستعمار

هل تلتفت إفريقيا إلى المشكلات العربية؟!

د. السيد علي أبو فرحة

دكتوراه الفلسفة في العلوم السياسية من جامعة القاهرة، ومدرس العلوم السياسية بكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة بني سويف

هل تلتفت إفريقيا إلى المشكلات العربية؟! استفهامٌ مصحوبٌ بالدهشة، فطالما كانت إفريقيا تعاني مشكلات عدة، بنيوية ومؤقتة، تكفيها بحالٍ عن الالتفات إلى غيرها، حيث تدفع بالآخرين، من أشخاص القانون الدولي خارج القارة الإفريقية – دولاً ومنظمات وأفراداً –، للالتفات إليها، وإلى مشكلاتها لاعتبارات عدّة؛ منها تقليص تأثير تلك المشكلات على الساحة الدولية.

إلا أنه في ظـلّ التفاوت الحاصل في القارة، من ناحية الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية، بين دولٍ تجاوزت مشكلاتها – سـواء بنيوية أو مؤقتة –، كجنوب إفريقيا وموريشـيوس وغيرهمـا، وبين دولٍ لا تزال غارقـةً في أزماتها الداخلية، وهي السـواد الأعظم من دول القارة، كجمهورية إفريقيا الوسـطي وبوروندي، يضحى الالتفات إلى مشـكلات خارجية– مثل المشـكلات العربيـة–، والتي أضحـت معقّدة ومتزايدة ومنتشـرة على نطاقٍ جغرافيٍّ واسع، ضرباً مـن الرفاهيـة، أو التفاتاً غير مؤثّـرٍ– على أقصى تقديرٍ– حالَ حدوثه.

استناداً إلى الافتراضات السابقة، التي تتبادر إلى ذهن المتابع والمراقب للشـؤون العربية والإفريقية، تنهض هـذه الدراسـة لمحاولة الإجابـة عن هذا التسـاؤل، واختبار صحة افتراضاته المذكورة، وذلك عبر رصد القضايا العربيـة الراهنة، ومحاولة رصد تسـجيل المواقـف الإفريقية– إن وُجدت– بشـأن قضايا عربية مختارة قطاعيّـاً وجغرافيّاً، أو قضايا متشـابهة؛ أي تعاني القـارة الإفريقية من مثيلاتها، وذلك حتـى يمكن الوقـوف إلى حـدود الاختلاف في المواقـف الإفريقية منها، ومـا إذا كان المحدّد الجغرافي أو المحدّد القطاعي– اقتصاديّاً، سياسيّاً، عسـكريّاً–، أو معيار التشابه في القضايا بين الواقع العربيّ والإفريقيّ، تعدّ محددات مؤثّرة في تشـكيل تلك المواقف الإفريقيـة، أو مؤثّراً في اتجاهها، في محاولة لإجمال استنتاجٍ عامٍّ بشأن الموقف الإفريقي من المشكلات العربية.

وتنطلق الدراسـة من المقولة الشهيرة المنسوبة للرئيس الغينـي الراحل «أحمد سـيكوتوري»، إبان العدوان الإسـرائيلي على الأراضي العربية في يونيو ١٩٦٧م، والتي أكدّ فيهـا: «عدم إمكان عزل القضية العربية عن الأماني والأهداف التي تطمح لها الشعوب الإفريقيـة»، لاكتشـاف حجم التغيّر فـي المواقف الإفريقيـة مـن الأزمـات العربية الأخيـرة، وذلك عبر محاولـة رصد التمايز بيـن الموقف الجماعي الإفريقـي، ممثلاً في الاتحـاد الإفريقي من ناحية، والمواقف الفردية للدول الإفريقية، والتي قد تتراوح بين الالتفاف سـلباً أو إيجابـاً، أو عدم الاكتراث من ناحية أخرى[١].

الموقف الإفريقي من الأزمة الليبية:

يبـدو أنّ الأزمـة الليبية لجغرافيتهـا تعدّ أولى القضايـا العربية/الإفريقية محلّ الاهتمام الإفريقي الرسـمي في قائمة المشـكلات العربيـة التي قد تلتفـت لها إفريقيا، فرادى أو بشـكل جماعي، حيث يمكن رصد اهتمـام يتجاوز حدّ الالتفات أو البيانات الإعلامية تجاه هذا الملف، وإنما يتجاوزها إلى اتخاذ إجراءات.

فعلى مستوى الموقف الجماعي الإفريقي: التفت الاتحـاد الإفريقـي مبكّراً إلى الأزمـة الليبية، ربما لتداعياتها القريبة على دول الجوار الإفريقي الأخرى، والتي تأثرت بالتداعيات الداخلية لتلك الأزمة[٢]، فقد أعلن الاتحاد في أعقاب بدء الأزمة – قبل رحيل معمّر القذافي– محاولته لتقريب المواقف الإفريقية بشأن الأزمة، حيث أعلن القذافي حينها رفضه لأي وساطة غير وساطة الاتحاد الإفريقي[٣].

(١) حيدر زكي عبدالكريم: «من تاريخ العلاقات العراقية الإفريقية»، دراسة منشورة على المركز العراقي الإفريقي للدراسات الاستراتيجية؛ نقلاً عن جريدة الزمان، بتاريخ ٢٠١٤/٥/٢٧م، ومتاحة عبر الرابط الآتي: http://ciaes.net/?p=448

(٢) رالف شامي وأحمد آل درويش، مع آخرين: «ليبيا بعد الثورة / التحديات والفرص»، دراسة بحثية صادرة عن إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى بصندوق النقد الدولي بواشنطن العاصمة، ٢٠١٢م، ص ٢٠، ومتاحة عبر الرابط الرسمي الآتي للصندوق: https://www.imf.org/external/1201mcda.pdf/arabic/pubs/ft/dp/2012

(٣) «جاكوب زوما في مهمة وساطة بطرابلس»، وكالة أنباء فرانس٢٤، بتاريخ ٣١ مايو ٢٠١١م، عبر الرابط الآتي: http://www.france24.com/ar/20110530-libya-zuma-tripoli-gaddafi-visit-this-time-for-africa-african-union

ولم تتناول خارطة الطريق المطروحة من الاتحاد الإفريقي حينها موقفاً واضحاً حول رحيل القذافي من عدمه، وإنما إعلان خارطة تشمل بنودها عدة إجراءات؛ منها: وقف إطلاق النار، ووقف عمليات حلف شمال الأطلسي في ليبيا، وتسهيل وصول المساعدات الإنسانية، وفترة انتقالية، وإجراء إصلاحات ديمقراطية وانتخابات، وعليه لم تتناول الخطة الإفريقية حينها ما سيؤول إليه وضع القذافي، وذلك في محاولةٍ منها لاستجماع المواقف الإفريقية حول الخطة، وهو ما قبله القذافي حينها، ورفضته المعارضة الليبية وثوارها[١].

ومع منتصف العام ٢٠١١م بدأت ملامح الإخفاق تتبلور؛ حين أخفق «رئيس جنوب إفريقيا» «جاكوب زوما»- بوصفه رئيس اللجنة العليا للاتحاد الإفريقي لتسوية النزاع في ليبيا- للعاصمة الليبية طرابلس في مايو ٢٠١١م، في مهمّة وساطة في الأزمة الليبية، وتنفيذ خريطة طريق الاتحاد الإفريقي[٢].

كما أخفقت قمة الاتحاد الإفريقي المنعقدة في «مالابو» (عاصمة غينيا الاستوائية) في الوصول لموقفٍ مشتركٍ ومتماسكٍ وواضحٍ في هذا الشأن[٣].

ومع تصاعد الأزمة واتساعها، وانتقالها إلى مستوى أبعد، سماته الحرب الأهلية والفوضى، توالى الاهتمام الإفريقي بالأزمة الليبية مع مرور تلك السنوات دون بادرةٍ قريبةٍ للحلّ، حتى مطلع عام ٢٠١٦م عندما أعلن الاتحاد الإفريقي عن مجموعةٍ من الخطوات بشأن الملف الليبي، تناولها في اجتماعات قمة الاتحاد الإفريقي في ٣١ يناير ٢٠١٦م؛ منها تشكيل مجموعة إقليمية لمساعدة ليبيا في تشكيل حكومة وحدة وطنية، وكذا مساعدتها في مواجهة تنامي تنظيم «الدولة الإسلامية»، وتضمّ تلك المجموعة في عضويتها خمسة رؤساء دول.

كما قام الاتحاد الإفريقي بتعيين «ديليتا محمد ديليتا» (رئيس وزراء جيبوتي السابق) مبعوثاً خاصاً للاتحاد الإفريقي إلى ليبيا، ثم أعقبه تعيين الرئيس التنزاني السابق «جاكي كيكويتي» في المنصب نفسه[٤].

إلا أنه يمكن رصد عددٍ من الملاحظات بشأن موقف الاتحاد الإفريقي من الأزمة الليبية:

أول تلك الملاحظات أنّ الاتحاد الإفريقي كان أكثر التفاتاً للأزمة الليبية في بدايتها، وربما يعود ذلك لقيمة «القذافي» إفريقيّاً، وفي محاولةٍ من الاتحاد لضبط مسار الأزمة- من ناحية-، ومحاولته العمل وفقاً لميثاقه حتى لا ينتهي به الحال إلى التسليم بتدخّلٍ أجنبيٍّ جديدٍ في «بلد إفريقي»[٥].

أمَا وقد انفجرت الدولة الليبية على ذاتها ورحل القذافي، وتعددت الأطراف الدولية المتورطة في الأزمة، بين دولٍ وتنظيماتٍ مسلحةٍ، محلية وإقليمية ودولية، فقد خفف ذلك من وطأة مسؤولية الاتحاد الإفريقي تجاهها لصالح أزمات أخرى مجاورة، تدخل فيها الاتحاد مباشرة بإرسال قوات إفريقية مشتركة للسيطرة عليها، وهو ما لم يحدث في الأزمة الليبية، ولربما كان من أسباب ذلك أيضاً أنّ الأزمة

(١) «الاحتجاجات الشعبية في شمال إفريقيا والشرق الأوسط: فَهم الصراع في ليبيا»، تقرير صادر عن مجموعة الأزمات الدولية، تقرير الشرق الأوسط رقم ١٠٧- ٦ حزيران/يونيو ٢٠١١م، ص ٢٥، عبر الرابط www.crisisgroup.org

(٢) BBC NEWS 30 May 2011, via link:, website,Libya: South Africa's Jacob Zuma in peace mission http://www.bbc.com/news/world-africa-13591667

(٣) الاتحاد الإفريقي يشكل مجموعة اتصال لليبيا، ٢٠١٦/١/٣١م، شبكة الجزيرة، عبر الرابط http://www.aljazeera.net/news/arabic/2016/1/31

(٤) خطة الاتحاد الإفريقي لليبيا تتعثر، شبكة الجزيرة، عبر الرابط http://www.aljazeera.net/news/arabic/2011/7/1

(٥) حلمي شعراوي: حربٌ باردة إفريقية حول ليبيا، موقع مجلة السياسة الدولية؛ نقلاً عن صحيفة الاتحاد الإماراتية، عبر الرابط http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/1758.aspx

في صيغتها الراهنة أضحت أكبر من قدرات الاتحاد الإفريقي وإمكانياته في التعاطي معها.

وهـــو ما يقودنـــا للملاحظة التاليـــة، والمتصلة باختـــلاف درجة اهتمام الاتحـــاد الإفريقي، وكذلك قدرتـــه على الفعل في الأزمـــة الليبية- باعتبار ليبيا دولة عضـــواً بالاتحاد- أو في أزمـــات دول إفريقيا العربية بالأحرى، عنها في أزمات دول غرب إفريقيا، مثل مالي وبوركينافاســـو، وغيرهما، أو دول إفريقيا غير العربية، وذلك على الرغم من تدويل الأولى، وما في ذلك من فرصٍ مهمّة لاضطلاعه بدَوْرٍ ما فيها، في حيـــن أنّ الأخيرة يمكن وصفها بالدولية ذات التدخل الوحيد، حيث إنّ التدخل عادةً ما يكون فرنسيّاً، سواء عبر مجلس الأمن بالأمم المتحدة أو عبر سواه، ودون تنازع دوليٍّ في التدخل من قِبل أطرافٍ دوليةٍ أخرى، كالولايات المتحدة أو روسيا أو الاتحاد الأوروبي.

الموقف الإفريقي من الأزمة اليمنية:

لعـــلّ الموقف الإفريقي بشـــأن الأزمـــة اليمنية الدائر رحاها منذ سنوات مختلفٌ كليةً عن موقفه من نظيرتها الليبية، حيث إنه يصعب تحري موقفٍ إفريقيٍّ جماعيٍّ واضحٍ بشأن الأزمة على مستواها السياسي علـــى الأقل، حيث إنّ أبعاد الالتفات الإفريقي للأزمة اليمنية يمكن وصفه بصفتَين: هما التفاتٌ فردي- من ناحية-، وفي دوائره الإنسانية- من ناحيةٍ ثانية-.

فعلى الرغم من كون اليمن استمرت لسنوات قبلةَ المهاجرين واللاجئين الأفارقة، خصوصاً من منطقة القرن الإفريقي، ســـواء بوصفهـــا محطة وصول، أو محطة عبور لغيرها، إلا أنه ومع انفجار الأوضاع في اليمن تبدّل الحال، أو بالأحرى تعقّد وتشابك وازدوج، حيث ما زالت اليمن تســـتقبل لاجئين أفارقة هاربين مـــن جوع إفريقيـــا، في حين ترســـل لاجئين يمنيين لإفريقيا هرباً من رصاص الأزمة[1]!

(١) سمير حسن: تفاقم معاناة اللاجئين الأفارقة باليمن، شبكة الجزيرة الإخبارية في ٢٠١٥/٠٢/١٤م، عبر الرابط الإلكتروني: http://www.aljazeera.net/news/humanrights/2015/2/14/

لا بد أن يواجه العرب أنفسهم بـ: أنّ العلاقة بين إفريقيا جنوب الصحراء والمشكلات والقضايا العربية، كالأزمة السورية، إنما هي من الأمور غير ذات الاهتمام في أذهان الأفارقة

وهنا يمكن رصد غيـــاب موقفٍ إفريقيٍّ جماعيٍّ بشـــأن الأزمة اليمنية، في مقابـــل الموقف الإفريقي الفردي بصورته السياســـية والإنســـانية المتمثل في «دولة جيبوتي»؛ وهو الموقف المفهوم في ضوء قرب الأخيرة لليمن وموقعها علـــى الطرف الآخر لمضيق بـــاب المندب، وعليه؛ فقد أضحت قاعدة اســـتقبالٍ وتجميعٍ للمساعدات الإنســـانية المقدمة إلى اليمن، وملاذاً لاستقبال اللاجئين اليمنيين؛ حيث بلغ أعداد اللاجئيـــن إليها قرابـــة ١٥٠٠٠ فـــي منتصف عام ٢٠١٥م، ولكن كان استقبال جيبوتي للاجئين اليمنيين بضوابط صارمة، تتمثل في عدم السماح لهم بدخول مدن جيبوتي، وإنما السماح لهم في الإقامة بمخيمات خاصّة تُوصف بالمعزولة والنائية[2].

وانطلاقـــاً مـــن جغرافية جيبوتـــي، وقربها من اليمن، وكذا ما لديها من إمكانيات عبر اســـتضافتها لقواعد أجنبية على أراضيها، فقد مارســـت جيبوتي

(٢) بالصور والأرقام: ماذا تعرف عن جيبوتي؟ الدولة العربية التي أبرزتها الأزمة اليمنية، ٢٠١٥/٠٥/٠٨م، شبكة سي إن إن الإخبارية، عبر الرابط: http://arabic.cnn.com/middleeast/2015/05/07/djibouti-facts-numbers-and-pictures-photo-gallery

دوراً رئيساً في إجلاء رعايا الدول المختلفة، كالرعايا المصريين والأتراك، ورعايا الدول الغربية من اليمن، وهو الموقف الذي قد يؤهلها لدَوْرٍ سياسيٍّ أكبر في أيّ حلٍّ دوليٍّ بشأن الأزمة اليمنية، وذلك بعيداً عن المواقف الخليجية المتورطة سياسيّاً وعسكريّاً في الأزمة، والتي يصعب عليها ممارسة مثل هذا الدور[١].

وبالتوازي مع الموقف الجيبوتي الفردي بشأن الأزمة اليمنية؛ ينهض موقفٌ آخر لدولة إريتريا، يتشكّل بروافد إسرائيلية وإيرانية، حيث يوجد بإريتريا وجودٌ عسكريٌّ إسرائيليّ، تصفه وكالة الاستخبارات الأمريكية بـ «صغير، لكنه ذو مغزى»، هذا من ناحية، وحفاظها- أي إريتريا- على علاقات تُوصف بـ «القوية» مع إيران، مع عقدها اتفاق في ٢٠٠٨م تحتفظ بموجبه بقوةٍ عسكريةٍ إيرانية في «أساب»، وسببه المعلن هو حماية المصافي النفطية في المنطقة، وتتمثل أهداف الدولتين (إسرائيل وإيران) في رغبتهما في السيطرة على مضيق باب المندب، والخطّ البحري تجاه قناة السويس[٢].

ومع الأخذ في الاعتبار عدم إعلان اسم إريتريا كعضوٍ من ضمن أعضاء التحالف الإسلامي لمكافحة الإرهاب والمعلن من قبل السعودية، فإنه يمكن أن تمارس إريتريا دَوْراً مزدوجاً في الأزمة اليمنية، أولهما إما أن تكون محطة إنزال لقوات التحالف الإسلامي حال إقرار ذلك، أو أن توفّر الحماية للقوات المشاركة في عملية الإنزال من ناحية، أو أن تكون مصدراً للقلق في الأزمة اليمنية عبر احتمالية توفير مساعدة ودعم للتنظيمات الموالية لإيران باليمن، ومن قرائن خطورة الموقف الإريتري في اليمن - إيجاباً أو سلباً - قيام الرئيس الإريتري «أسياس أفورقي» بزيارةٍ للرياض يومَي (٢٨ ، ٢٩) أبريل عام ٢٠١٥م، وعقد جلسة مباحثات مع العاهل السعودي، وولي ولي عهده، كما استقبلت إريتريا أيضاً في (٢٦ ، ٢٨) من الشهر نفسه وفوداً سعودية وإماراتية رفيعة المستوى[٣].

وعليه؛ فإنّ المدخل الإفريقي للأزمة اليمنية ينطلق من الأهمية الجغرافية في الأساس، وتأثيره في استراتيجية وتحولات الأزمة في اليمن، والتي تتمثل في دولتَي جيبوتي وإريتريا - من ناحية -، وعلى علاقات هاتَيْن الدولتين بالقوى العالمية والإقليمية المهتمة أو المؤثرة في الأزمة اليمنية - من ناحية أخرى -.

الموقف الإفريقي من ملف الإرهاب والتنسيق العربي الإفريقي في التعامل مع التنظيمات المسلحة المتطرفة:

على الرغم من احتواء إفريقيا على تنظيمات موسومة بالإرهاب في أنحاء جغرافية عدة، وتتمايز تلك التنظيمات عن مثيلاتها العربية - أو بمعنى أدق التي تنشط في المنطقة العربية - بدرجاتٍ ما، إلا أنّ ذلك لا يعني عدم تأثّر إفريقيا سلباً بالتنظيمات المستوطنة في المنطقة العربية، وبالتالي عدم التفاتها إليها، وإنما على العكس من ذلك؛ حيث إنها من ضمن أقاليم الاستهداف للتنظيمات الإرهابية.

وحيث إنّ الحديث عن الإرهاب في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين يدفع إلى تناول نموذج جديدٍ في الظاهرة الإرهابية، يمكن وصفه بـ «الظاهرة الإرهابية الجديدة»؛ متمثلاً في «تنظيم الدولة»، والذي يُعرف اختصاراً في الأوساط الإعلامية بتنظيم «داعش»، تمييزاً له عن الظاهرة الإرهابية التقليدية

(١) رئيس جيبوتي يبحث مع وزير خارجية اليمن تطورات الأزمة اليمنية، صحيفة شؤون خليجية الإلكترونية، بتاريخ ٢٠١٥/٠٤/١٥م، عبر الرابط الآتي: http://alkhaleejaffairs.info/c-17442/

(٢) تقرير أمريكي: وجود عسكري إسرائيلي بإريتريا، شبكة الجزيرة الإخبارية، بتاريخ ٢٠١٢/١٢/١٢م، عبر الرابط الآتي/ http://www.aljazeera.net/news/presstour/2012/12/12

(٣) «ارتفاع سقف التوقعات بدور إريتريا في حرب اليمن»، جريدة العرب اليومية اللندنية، بتاريخ ١٠ مايو ٢٠١٥م، العدد رقم (٩٩١٣)، ص ٣، ومتاح المقال عبر الرابط الآتي للجريدة/ http://www.alarab.co.uk/?id=51982

المتمثلة في «تنظيم القاعدة» ومدارسها وفروعها، فإنّ الموقف الإفريقي بشأن الظاهرة الإرهابية في المنطقة العربية لا يعدّ بعيداً أو غير مألوفٍ في هذا الشأن، خصوصاً في ظلّ إعلان العديد من التنظيمات المتطرفة المسلحة التي تنشط في إفريقيا عن ولائها لهذا التنظيم الجديد[١].

ففيما يخصّ الموقف الإفريقي الجماعيّ: يتمثل في قيام مجلس السّلم والأمن الإفريقي بوصف الإرهاب على لسان مفوض المجلس «إسماعيل شرقي» باعتباره «مصدر قلق»، خاصّة في ظلّ تنامي تنظيم «داعش»، وتخوّف المجلس من «تنقّل بعض العناصر الإرهابية إلى إفريقيا...»[٢]، وهو الخطاب الذي أكده البيان الختامي لقمة الاتحاد الإفريقي الأخيرة؛ وهي القمة السادسة والعشرين، والمنعقدة في أديس أبابا في ١ فبراير الفائت.

إلا أنه عمليّاً، وفي ظلّ انكفاء الاتحاد ودوله على مشكلاته السياسية الداخلية، كبوروندي وجنوب السودان في الآونة الأخيرة، وملفات الإرهاب المتزايدة أمامه في الأقاليم الإفريقية المختلفة، كتنظيم «بوكو حرام» و «شباب المجاهدين»، وإعلان عدد من تلك التنظيمات التي تنشط محليّاً عن ولائها لتنظيم «داعش»، لم يبلور الاتحاد مواقف تتخطى خطاب «التخوّف» و «القلق» الإفريقي من تلك التنظيمات بالمنطقة العربية[٣].

وعلى الرغم من إعلان ولي ولي العهد السعودي وزير الدفاع الأمير «محمد بن سلمان» خلال مؤتمر بالرياض عن تشكيل «تحالف إسلاميّ عسكريّ لمحاربة الإرهاب بقيادة المملكة العربية السعودية»، ومركز عملياته المشتركة لتنسيق ودعم العمليات العسكرية وتطوير البرامج والآليات اللازمة لدعمه سيكون بالرياض عاصمة المملكة، ويتسع ليشمل سبع عشرة دولةً عربية، ومثلها إسلامية، لتبلغ عددها ٣٤ دولة ومرشحة للزيادة[٤]، وتشمل من دول إفريقيا العربية كلاً من: (تونس، السودان، جمهورية القمر الاتحادية الإسلامية، جيبوتي، الصومال، المغرب، موريتانيا)، ومن دول إفريقيا جنوب الصحراء كلاً من: (بنين، تشاد، توجو، السنغال، سيراليون، الجابون، غينيا، ساحل العاج، مالي، النيجر، نيجيريا)[٥].

إلا أنه يصعب القول بوجود مساهمة إفريقية فعّالة في هذا التحالف من قِبل معظم الدول المشاركة فيه، خصوصاً كون مهمّة التحالف – ضمن مهامّ أخرى- هي تبادل المعلومات، وتقديم المعدات، والتدريب، ونشر القوات إذا لزم الأمر- من ناحية-، وكونه تحالفاً اختياريّاً لا يترتب عليه التزامات جبرية في مواجهة أعضائه- من ناحيةٍ ثانية-، والضعف العسكريّ والاقتصاديّ لبعض تلك الدول، كالصومال ومالي- من ناحيةٍ ثالثة-، وأنّ معظم الدول الإفريقية المنخرطة فيه تعاني من تنامي التنظيمات الإرهابية، كنيجيريا والنيجر ومالي وتشاد والصومال، وهو ما يعني الانخراط العربي في مشكلة الإرهاب بالقارة الإفريقية، وليس الانتباه الإفريقي لمشكلة الإرهاب بالمنطقة العربية بصورة رئيسة- من ناحيةٍ رابعة-.

(١) مشروع جامعة ستانفرد الأمريكية لخريطة المسلحين في العالم، ومتاح بالإنجليزية على الرابط الآتي للجامعة: http://web.stanford.edu/group/mappingmilitants/cgi-bin/groups

(٢) وكالة الأحداث الإخبارية الجزائرية، عبر الرابط الآتي: http://www.elahdath.net/national/6157

(٣) اختتام قمة الاتحاد الإفريقي بالدعوة إلى مواجهة الإرهاب، جريدة الشرق الأوسط، ٠١ فبراير ٢٠١٦م، العدد رقم (١٣٥٧٩).

(٤) «١٧ دولة عربية في التحالف الإسلامي الواسع ضد الإرهاب»، وكالة سكاي نيوز عربية الإخبارية، بتاريخ ١٥ ديسمبر ٢٠١٥م، عبر الرابط الآتي: http://www.17/skynewsarabia.com/web/article/799324

(٥) «من هي الدول المشاركة في (التحالف الإسلامي العسكري) ضد الإرهاب بقيادة السعودية؟»، تقرير إخباري منشور على وكالة أخبار فرانس٢٤، بتاريخ ١٥ ديسمبر ٢٠١٥م، عبر الرابط الآتي: www.france24.com/ar/20151215

وعليه؛ يتضح أنّ التفات إفريقيا إلى ملف الإرهاب في المنطقة العربية التفاتٌ محدودٌ، يرتبط بـ «التخوّف» و «القلق» من احتمال انتقال تداعيات هذا الملف إلى بلدٍ من البلدان الإفريقية؛ الأمر الذي قد يسهم في تنامي الظاهرة الإرهابية في إفريقيا، وهو الموقف الذي يطمح الباحث في تغيّره نحو مزيدٍ من الاهتمام الإفريقي بظاهرة الإرهاب في المنطقة العربية، خصوصاً للارتباط الوثيق بين الإرهاب وتداعياته في المنطقة العربية والإفريقية، وعدم إمكانية معالجة الظاهرة وتجفيفها في الإقليم الإفريقي أو العربي على حدة – من ناحية –، وتوافر الأطر القانونية والمؤسّسية اللازمة لمجابهته، ممثلةً في مجلس السّلم والأمن الإفريقي وأدواته[1].

الموقف الإفريقي من الأزمة السورية، وتداعياتها الإنسانية:

على الرغم من أهمية الأزمة السورية على المستوى الإقليمي والدولي، وتداعياتها المؤثرة عالميّاً خصوصاً على أوروبا، وكونها مساحةً جديدةً لإعادة هيكلة العلاقات بين روسيا وحلفائها- من جانب-، والولايات المتحدة وفرنسا وحلفائهما- من جانب آخر-، لتتسع تلك التداعيات لتشمل أبعاداً إنسانية وعسكرية واقتصادية، وعدم غياب التأثر الإفريقي بهذه التداعيات – على الأقلّ- فيما يخصّ ملف الإرهاب، إلا أنه يتضح غياب أيّ موقف إفريقيٍّ واضح بشأن الأزمة في سوريا، وعدم بلورة مواقف إفريقية فردية بشأن تلك الأزمة، باستثناء دول إفريقيا العربية، ولعلّ ذلك مردّه إلى استنزاف الجهود الإفريقية في الأزمات الداخلية الراهنة؛ كبوروندي وجنوب السودان.

الموقف الإفريقي من أزمة انخفاض أسعار النفط العربية:

على الرغم من كون «أزمة انخفاض أسعار النفط» أزمةً عالمية، وتعدّ من الأزمات المؤثرة في الواقع الإفريقيّ بصورةٍ مباشرةٍ وغير مباشرة، حيث ربط باحثون ومراقبون بين أزمة أسعار النفط وتوسّع نطاق الاضطرابات الأمنية والسياسية والاجتماعية في القارة، إلا أنه يمكن القول باعتبارها أزمة عربية في المقام الأول من حيث الأسباب؛ لوجود منتجين كبار من المنطقة العربية- من ناحية-، وإفريقية وعربية من حيث التداعيات على العجز في الموازنات العربية والإفريقية- من ناحيةٍ ثانية-[2].

فعلى الرغم من أنّ مواقف دول الخليج العربي بقيادة السعودية من أزمة انخفاض أسعار النفط، والمتمثلة في رفع الإنتاج وتخفيض الأسعار، إنما يرجع لعوامل اقتصادية بحتة، كالحفاظ على تنافسية النفط الخليجي، والحفاظ على الحصص السوقية، إلا أنّ تلك السياسات كان لها تأثيرات معتبرة في استمرار الأزمة، صاحبها تداعيات سلبية على الدول الإفريقية المصدّرة للنفط، كنيجيريا والجزائر وأنجولا[3].

وعليه؛ يمكن الوقوف على مدى اهتمام القارة الإفريقية بتلك الأزمة من خلال عدة ملاحظات بشأن موقفهم من تداعياتها على واقع دولهم، أهم تلك الملاحظات، حول المواقف الإفريقية تجاه تلك الأزمة، تتمثل في أنّ هناك مواقف إفريقية متناقضة بشأن تلك الأزمة، فعلى سبيل المثال تعدّ نيجيريا

(١) محمد هيبة علي أحطيبة: "دور مجلس السلم والأمن الإفريقي في حلّ النزاعات وتسويتها في إفريقية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، (دمشق: جامعة دمشق، المجلد ٢٧، العدد الثالث، ٢٠١١م)، ص ٦٣٢.

(٢) «إفريقيا النفطية» تخرج خاسرة من أطول فترة ازدهار في أسعار الطاقة، جريدة العرب اللندنية، في ٢٠١٥/٠١/٣٠م، عبر الرابط الآتي: http://www.alarab.co.uk/m/?id=43986

(٣) "أنس بن فيصل الحجي، أسباب انخفاض أسعار النفط، شبكة الجزيرة الإخبارية، بتاريخ ١ فبراير ٢٠١٦م، عبر الرابط الآتي: http://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2016/2/1

والجزائر صاحبتَي العلاقة المباشرة بهذه الأزمة، لما قد يلحق مصالحهما من تهديدٍ بشأن انخفاض أسعار النفط[١]، فأعربت الدولتَان عن قلقهما المتزايد بشأن تلك الأزمة.

فقد أعلنت الحكومة النيجيرية على لسان وزيرة النفط «ديزاني أليسون مادويكي» التي ترأس بلادُها الدَوْرة الحالية بأوبك- في فبراير من عام ٢٠١٥م- عن اتجاه نية الحكومة النيجيرية- حينها- إلى الدعوة لاجتماعٍ طارئٍ لمنظمة الدول المصدرة للبترول «أوبك»، وهو الموقف الذي يبلور بوضوح تناقض الآراء بين «الموقف العربي» و «الموقف الإفريقي» من الأزمة، حيث أكدت الوزيرة أنّ «كلّ بلدان أوبك تقريباً، ربما ما عدا المجموعة العربية، يشعرون بقلقٍ بالغ»[٢].

وقد كان لتلك الأزمة أثرٌ بالغٌ في الاقتصاد النيجيري باعتباره من أكبر الاقتصادات في القارة، وأكبر مصدّرٍ للنفط في إفريقيا، حيث تشكّل عائدات النفط حوالي ٩٠٪ من إيرادات نيجيريا من التصدير، وحوالي ٧٠٪ من موازنة البلاد، وقد كان من تبعات تلك الأزمة: اتجاه الحكومة إلى تخفيض الإنفاق الرأسمالي، وتعديل السياسات النقدية لها، في محاولةٍ منها لتخفيف الضغط على موازنتها العامّة والعملة المحلية، وعليه؛ يتضح أنّ الموقف النيجيري تجاه هذه الأزمة يعدّ موقفاً متواضعاً إذ ما قُورن

المدخل الإفريقي للأزمة اليمنية ينطلق من الأهمية الجغرافية، والتي تتمثل في دولتَي جيبوتي وإريتريا، وعلى علاقات هاتَين الدولتين بالقوى العالمية

بالتأثيرات المباشرة للأزمة عليه[٣].

أما ثاني المواقف الفردية بإفريقيا حول تلك الأزمة؛ فهو موقف أنجولا ثاني مصدّري النفط في القارة، فعلى الرغم من تضرّرها الكبير، حيث إنّ تكلفة إنتاج برميل النفط فيها يبلغ (٣٥,٤) دولاراً أمريكيّاً، وهو أعلى من تكلفة استخراجه في كلٍّ من نيجيريا (٣١,٦) دولاراً، و (٢٣,٥) في ليبيا، و (٢٠,٤٠) دولاراً في الجزائر، وعليه؛ يتضح أنه وفقاً لهذا العامل تعدّ أنجولا الخاسر الإفريقي الأكبر في تلك الأزمة[٤]، إلا أنّ موقفها من الأزمة جاء ضعيفاً على المستوى الخارجي، حيث لم تتجه لبلورة موقفٍ قويٍّ بشأنها، وإنما ذهبت في اتجاه طلب دعم البنك الدولي عبر قرضٍ قيمته ٤٥٠ مليون دولار من أجل مساعداتها في دعم اقتصادها، كما اتجهت الحكومة لاتخاذ مواقف داخلية في التعامل مع تداعيات تلك الأزمة عليها، حيث عملت على اتخاذ إجراءات تقشفية عديدة[٥].

(١) جونسون بلان: «ما هي البلدان الرابحة والخاسرة جراء تراجع أسعار النفط في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا»، تقرير صادر عن البنك الدولي في ٢٩ يناير ٢٠١٥م، عبر الرابط الآتي: http://www.albankaldawli.org/ar/news/feature/2015/01/29/who-gains-and-who-loses-from-plunging-oil-prices-in-the-middle-east-and-north-africa-region

(٢) صندوق النقد: انخفاض أسعار النفط سيضر بمنتجيه في إفريقيا، وكالة أر تي الروسية، في ٢٨ أبريل ٢٠١٥م، عبر الرابط الآتي: https://arabic.rt.com/news/

(٣) صندوق النقد، انخفاض أسعار النفط سيضر بمنتجيه في إفريقيا، المرجع السابق.

(٤) انهيار أسعار النفط والخروج من نادي المصدرين، شبكة الجزيرة الإخبارية، ٢٠١٦/٠١/١٢م، عبر الرابط الآتي: http://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2016/1/12/

(٥) أنجولا.. وأزمة أسعار النفط، جريدة الاتحاد الإماراتية،

أمـــا الموقف الجزائري، وعلـــى الرغم من تأثّره الواضح بتلك الأزمـــة؛ حيث فقدت ٥٠٪ من عائدات الغاز بسببها، كما ارتفع العجز في ميزان المدفوعات الخارجيـــة إلى ١٥٪، كما ارتفع عجـــز الموازنة إلى ١١,٥٪، مع انخفاض قيمة الدينار الجزائري بنســـبة ٢٠٪، وارتفاع معـــدلات التضخم إلى أكثر من ٥٪[١]، إلا أنّ الموقـــف الجزائري كان مغايراً، حيث كان أكثر قرباً من المواقف العربية بشأن تلك الأزمة، وأبعد عن مثيلاته الإفريقية المتضرّرة؛ حيث دعت الجزائر إلى «حوارٍ بين أوبك والمنتجين من خارجها، للمســـاهمة في استقرار سوق النفط، ووقف تراجع الأسعار الذي يؤثر على ماليتهم العامّة»[٢].

خلاصة: ضعف الاهتمام الإفريقي بالمشـــكلات العربيـــة: هـــل هو انكفـــاء على مشـــكلات الداخل الإفريقي، أو عدم اكتراث بالمشكلات العربية:

في نهاية العرض الســـالف؛ يرى الباحث ضرورة أن يواجه العرب أنفســـهم بـ: أنّ العلاقة بين إفريقيا جنوب الصحراء والمشكلات والقضايا العربية، والتي ليس لها تداعيات على الساحة الإفريقية، ولربما تعدّ الأزمة الســـورية قرينة على ذلك، إنما هي من الأمور غير ذات الاهتمام في أذهان الأفارقة.

ولعلّ تلك الحالة المؤســـفة إنما هي نتيجة؛ أكثر مـــن كونها ســـبباً، حيث إنها نتيجـــة لعقود من عدم البنـــاء على الخلفية الإنســـانية والدينية والجغرافية والتاريخية المشتركة، ما أثمر تباعداً زمنيّاً كبيراً بين العـــرب والأفارقة؛ على الرغم من التقارب الجغرافيّ والديني، خصوصاً على مســـتوى إدراك المشـــكلات التـــي يعاني منها الطرف الآخـــر، ويعنينا هنا إدراك الأفارقة للمشكلات العربية.

ففي ضوء ما سبق، من الوقوف على حقيقة عدم الالتفات الإفريقي إلى القضايا والمشكلات العربية، يتضح أنّ تلك العلاقة من الضعف بما لا يتفق وأسباب عدّة، يمكن أن تمثّل خلفيةً مشـــتركةً وأساساً صالحاً للبناء عليها، ولا تزال هناك فرص لذلك.

ويمكن رصد عدة أســـبابٍ لتفســـير حقيقة عدم التفات إفريقيا جنوب الصحراء للمشكلات والقضايا العربية:

الأول: هو ســـببٌ ذاتيٌّ متصلٌ بالصورة الذهنية التي تشكّلت عبر ممارســـات خاطئة، على المستوى الرسمي أو الشعبي، بين بعض البلدان العربية وبلدان إفريقيا جنوب الصحراء؛ حيث تشـــكّلت صورة ذهنية تميّز ســـلبيّاً بين الجنس العربـــي والجنس الإفريقي لصالـــح الأول، وهو ما وصفه عزمي بشـــارة بتعبير: «نحن، و هُم»؛ باعتباره أحد المبادئ المســـيطرة على العقلية العربية في تشكيل سلوكه بصفةٍ عامّة، وهو ما يتعارض والقيم الإسلامية والعربية الأصيلة.

الثانـــي: هو ما يتصل باختـــلاف دوائر الاهتمام ودوائر السياسة الخارجية للدول، سواء كانت العربية أو الإفريقية، حيث إنّ كلَيهما يرســـم دوائر سياســـة خارجية تســـتبعد الآخر وتُقصيه إلا اســـتثناء، فكلّ طـــرفٍ من الدول العربيـــة والإفريقية يضع في أولى دوائره، على مســـتوى الخطاب والممارســـة، أو على مســـتوى الممارســـة دون الخطاب، الدائرة الأوروبية بوصفهـــا دائرة أولى؛ فمعظم الدول الإفريقية ترتبط بعلاقات أوثق من غيرها بالدول الاستعمارية السابقة التي احتلتهـــا لعقود! فتكتفي بعلاقـــات أحادية- أو تـــكاد- مع تلك الدول، والأمر كذلك على المســـتوى العربـــي، فعديدٌ من الدول العربيـــة ترتبط بعلاقات وطيدة بالمســـتعمر الســـابق! إما لاعتبارات ثقافية،

بتاريخ ١٤ أغسطس ٢٠١٥م، عبر الرابط الآتي: http://www.alittihad.ae/wajhatdetails.php?id=85915

(١) انعكاسات انخفاض أسعار النفط متباينة بين دول المغرب العربي، جريدة الحياة اللندنية، ١ نوفمبر ٢٠١٥م، عبر الموقع الإلكتروني الآتي: http://www.alhayat.com/Articles/11841009

(٢) «قلق متزايد» من هبوط أسعار النفط، شبكة سكاي نيوز عربية، ٢٤ فبراير ٢٠١٥م، عبر الرابط الآتي: http://www.skynewsarabia.com/web/article/726327

أو اعتبارات اقتصادية، باعتباره الشريط الاقتصادي الأول لعددٍ كبير من الدول العربية.

الثالــث: ضعف المــوارد والمقوّمات لدى الدول الإفريقية، وكذا العربية، بسبب استنزافها في مواضع أخرى- كالســبب الســابق-، ما يحــول دون تمكّن تلــك الدول من تحمّل تكلفة الالتفات إلى مشــكلات الطرف الآخر، حيث إنّ الالتفات إلى تلك المشكلات لا يتوقــف عادةً عند الخطاب المعلــن، وإنما يتعداه إلى الفعل، وعليه؛ لا تستطيع معظم الدول الإفريقية تحمّل تلك التكلفة.

الرابع: إنّ إفريقيا مشــدودة الأطــراف داخليّاً وخارجيّاً، فهي مشدودة الأطراف داخليّاً عبر غرقها في مشــكلاتها الداخليــة الهيكليــة، وخارجيّاً عبر الالتفات إلى مســتعمرها السابق، وهو شدّ الأطراف الذي يستنزف كامل إمكانات القارة وقدراتها ودولها، بما يحول عمليّاً فــي الوقت الراهن دون الخروج من تلك المعضلة إلا بمساعدة الأطراف العربية نفسها.

خامس تلك الأســباب: هو أنّ الالتفات الإفريقيّ للمشــكلات العربية مرتبطٌ بشــكلٍ رئيــسٍ بمحدّد الجغرافيا، فهي تهتم بقضايــا اليمن وليبيا بالدرجة التي تؤثــر على الداخل الإفريقــي، فعلى الرغم من تعقّد القضية الســورية مع مرور الوقت؛ فإنّ إفريقيا لم تعر تلك القضية اهتماماً واضحاً.

اســتناداً للأسباب الســابقة، ومع نشوء اهتمام والتفات إفريقيٍّ لقضيةٍ عربيــة، يظلّ هذا الاهتمام محدودَ التأثير، وعليه؛ فــلا يؤثّر هذا الاهتمام على مسار أيّ أزمة أو قضية عربية ومستقبلها.

وبالقفز على الأســباب الســالفة؛ يمكن تزكية الجهــود المتزايدة مؤخّراً لبعــض الأطراف العربية بتطويــر علاقاتٍ اقتصاديةٍ متناميــةٍ مع العديد من الــدول الإفريقية، وذلــك عبر الاســتثمار الأجنبي المباشــر فيها، كدولتَي المملكة العربية الســعودية والإمــارات العربية المتحدة، وهو ما قد يمثّل مدخلاً مناسباً لإعادة ربط الواقع الإفريقي بالمتغيّر العربيّ

معظم الدول الإفريقية ترتبط بعلاقات أوثق من غيرها بالدول الاستعمارية السابقة التي احتلتها لعقود!

في المســتقبل المنظور، وخلق علاقــة عضوية بين الجانبَيْن العربي والإفريقي، توظّف مشتركات الماضي وفرص الحاضر لبناء مستقبلٍ أفضل للجميع.

في النهاية:

إنّ الالتفــات الإفريقــي إلى المشــكلات والقضايا العربية إنما هو غائب عن دوائر صنع القــرار الإفريقية؛ لأســبابٍ تراكمت على مدى عقود، تتطلب العمل الجاد والمشــترك لإزالتها، وهو العمل الذي يتطلب مســاعدة عربية لجذب الانتباه الإفريقي إلى تلك المشــكلات، ولربما يمكن للانتبــاه الاقتصاديّ العربــيّ لإفريقيا- مؤخراً- أن يُســهم في تحقيق ذلك، حيث يرى الباحث أنه في حال استمرار الظروف والسياقات السابقة والراهنة؛ فلن يلتفت الأفارقة إلى العرب ومشكلاتهم على المدى القريب والمتوسط؛ إلا بمســاعدة عربية حقيقة، تُبنــى على الحقائق المشــتركة بين الشــعوب العربية والإفريقية، والفرص المتاحة لدى الجانبَيْن لتطوير علاقات أفضل، حتــى لا يُصدم العرب من بلورة مواقف إفريقية في غير صالحهم مجدّداً ■

التغلغل الناعم: إفريقيا في الاستراتيجية التركية.. المحدّدات والسياقات والتحدّيات

أ. مصطفى شفيق علام
باحث متخصص في العلاقات الدولية – مصر

جاءت جولة الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، الإفريقية الأخيرة، إلى: (أوغندا، وكينيا، والصومال) في شرق إفريقيا، في يونيو ٢٠١٦م، وقبل زيارته لأربع دول إفريقية جنوب الساحل والصحراء، هي: (كوت ديفوار، وغانا، ونيجيريا، وغينيا)، خلال فبراير ومارس الماضيَين، جاءت استمراراً وتأكيداً للاستراتيجية التركية الجديدة نحو القارة السمراء.

بدأت تركيا استراتيجيتها الجديدة نحو القارة السمراء قبل نحو عقدَيْن من الزمان، وتحديداً منذ العام ١٩٩٨م، ومرّت بعدّة مراحل مهمّة، توّجتها رؤية صانع القرار في أنقرة؛ باعتبار إفريقيا عمقاً استراتيجيّاً للدولة التركية المحورية «المركزية»، بعد عقودٍ من رؤية تركيا «الكمالية» لنفسها بوصفها دولة «طرفية»، تدور في الفلك الأمريكي الأوروبي، في سياق حرص النخبة التركية- ما بعد انهيار الخلافة العثمانية- على علمنة الدولة، والنأي بها عن تاريخها العثماني، وخبرتها الإمبراطورية ذات الخلفية الإسلامية.

وإذا كانت جولات أردوغان الإفريقية الدؤوبة خلال العام ٢٠١٦م؛ قد جاءت بهدف تعميق «الشراكة الاستراتيجية» مع إفريقيا لتطوير العلاقات مع الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS)؛ فإنّ أردوغان قد قام قبل عام بزيارة إفريقية أخرى ذات مغزى عميق، شملت كلاً من: (إثيوبيا، وجيبوتي، والصومال)، في سياق استراتيجيةٍ ممنهجةٍ لتوسيع النفوذ التركي في إفريقيا بما يتجاوز ثنائية الاستثمار والعطاء، بنكهتها الإسلامية المحببة للأفارقة، التي ربما عنونت فتراتٍ عدّة من مراحل الانفتاح التركيّ «الناعم» على العواصم الإفريقية، وصولاً إلى الانتقال بذلك الانفتاح إلى مرحلة «التغلغل الخشن» في إفريقيا، بالتوزاي مع إعلان أنقرة مطلع العام ٢٠١٦م عن اتفاقيةٍ جديدةٍ مع الصومال لإقامة قاعدةٍ عسكريةٍ كبيرة، تضع قدماً للجيش التركي في خليج عدن الاستراتيجي، لتنضم أنقرة إلى عواصم كبرى لها قواعد عسكرية في منطقة القرن الإفريقي، وبخاصة جيبوتي.

وتهدف هذه الورقة البحثية إلى إلقاء الضوء على العلاقات (التركية – الإفريقية)، في سياق الإلمام برؤية تركيا للدائرة الإفريقية في سياستها الخارجية بشكلٍ كلّي، وتحليل المحددات الاستراتيجية للنفوذ التركي داخل القارة السمراء، ومن ثمّ توصيف الواقع الراهن لتلك العلاقات وتحليله بكلّ أبعاده المحورية.

الدائرة الإفريقية في الاستراتيجية التركية.. الرؤية والأهداف:

يمكن النظر إلى الانخراط التركي المتزايد في القارة الإفريقية بوصفه جزءاً من رؤية أنقرة الجديدة لنفسها بأنها دولةٌ مركزيةٌ وفاعلٌ دوليٌّ ذو سياسة خارجية معقدة ومتشابكة الأبعاد، في إطار نظرية العمق الاستراتيجي Strategic Depth التي تعدّ المحرِّك الأبرز للسياسة التركية منذ العام ٢٠٠٢م، والتي تقوم فلسفتها الرئيسة على أنّ تركيا دولة متعددّة الأحواض القارية؛ ما يمنحها عمقاً استراتيجيّاً في القارة الإفريقية، بالتوزاي مع إمكانياتٍ واعدة للتأثير في كلٍّ من قارتَي أوروبا وآسيا، ومن ثمّ فإنّ تركيا، وفقاً لهذا الاقتراب، دولة «أفروأوروآسيوية»، فهي دولة أوروبية آسيوية بحكم الجغرافية، لكنها قريبة من إفريقيا بحكم التاريخ والجيوبولوتيك، عبر بوابة شرق المتوسط التي تمنحها إطلالة متميّزة على شواطئ إفريقيا الشمالية مدخل القارة السمراء[1].

وفي هذا السياق؛ تبدو القارة الإفريقية ذات أهمية خاصّة للاستراتيجية التركية الجديدة؛ فهي تضمّ أربعاً وخمسين دولة، يزيد عدد سكانها عن مليار نسمة، وتعدّ ثاني أكبر قارة من حيث المساحة وعدد السكان، وهي قارة بِكر بما تمتلكه من موارد وثروات طبيعية وبشرية،

(١) أحمد داوود أوغلو: العمق الاستراتيجي.. موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة: محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، الدار العربية للعلوم ناشرون ومركز الجزيرة للدراسات، ط٢، ٢٠١١م، ص ص (٢٣٢ – ٢٣٤).

كما أنها القارة الأكثر شـــباباً؛ حيث إنّ ٧٠٪ من سكّانها يندرجون تحت سنّ الخامسة والعشرين، بما يمثّله هذا الأمر من عاملٍ حاسمٍ فيما يتعلق بقوّة العمل والأسواق.

وعلى صعيد النموّ؛ يبدو الاقتصاد الإفريقي واعـــداً، حيث جاءت عشـــر دول إفريقية ضمن لائحـــة الدول الـ ٦٤ الأســـرع نمـــوّاً في العالم خـــلال العـــام ٢٠١٣م - ٢٠١٤م، بمعدلات نموٍّ تتجاوز الـ٦٪ ســـنويّاً، ما جعلهـــا محطاً لأنظار المســـتثمرين الأجانب، وفي هذا الإطار نجحت القارة الإفريقية في جـــذب ٥٥ مليار دولار من جملة ١,٢٦ تريليون دولار من قيمة الاســـتثمار الأجنبي المباشر خلال العام ٢٠١٤م[١].

وثمّة أربعة دوافع استراتيجية رئيسة، تتشكّل من خلالها مجمل رؤية الاســـتراتيجية التركية الراهنـــة وأهدافها تجاه القارة الإفريقية، تتمثل في عناويـــن: (المنطلق الحضـــاري، والمحفّز الاقتصـــادي، والعامـــل الأمني الاســـتخباري، والتنافس الدولي الإقليمي).

١ - المنطلق الحضاري:

هو الوعاء الأبرز الذي يغلّف جميع الدوافع الاستراتيجية الأخرى، بوصفه المنطلق الرئيس للسياســـة التركية الجديدة تجاه إفريقيا، حيث تعطـــي أنقرة أولوية قصـــوى لتحقيق مصالحة تاريخيـــة مـــع محيطهـــا العربي والإســـلامي والإفريقي، وإقامة شـــراكة استراتيجية مع دول تلك الدوائر الثلاث.

وإذا كانت تركيا «العلمانية»- في عهد كمال أتاتورك- قد وظّفت من قبل البعد العلمانيّ في التوجّـــه نحو أوروبا للانضواء تحت لواء الاتحاد الأوروبي، لكنها لم تنجح في ذلك، فإنّ سياســـة تركيا في ظلّ «العدالة والتنمية»، تجاه محيطها الاســـتراتيجيّ، قد وظّفت البعد الديني ليدعم سياســـة الانفتاح نحو إفريقيا؛ بوصفه وســـيلة لتحقيق المصالح القومية التركية مغلفةً بسياج جذّاب، حيث أدرك صانع القرار التركي جيداً أنَّ البعد الديني سوف يزيد من قوة أنقرة التنافسية في القارة السمراء، ويميّزها عن فاعلين آخرين لهـــم نفوذٌ كبيـــرٌ داخل القـــارة الإفريقية، مثل الصين والهند.

ومن ثمّ فقد عمـــل البعد الحضاريّ الدينيّ على مســـاعدة تركيا في بناء جســـورٍ من الثقة مع الأطـــراف الإفريقيـــة؛ لم تحققهـــا القوى الدولية الأخرى الراغبـــة في تقوية نفوذها في القارة؛ نظراً لأهمية الدين في الوجدان الشعبي الإفريقي.

وفـــي هذا الســـياق؛ يعـــدّ العـــام ٢٠٠٦م نقطـــة تحوّل جوهرية في توظيـــف تركيا للبعد الحضاري الديني، في إطار قوتها الناعمة تجاه إفريقيا، حيث اســـتضافت مؤتمر: (رجال الدين الأفارقة) في إسطنبول، والذي ضمّ ممثلين عن إحدى وعشـــرين دولة إفريقية، وقد حمل هذا المؤتمر بين طياته تطورَيْن لافتَيْن في السياسة الخارجية التركية:

أولهما: تغيّر رؤية الدولة التركية في التعامل مع الجماعات والمؤتمرات ذات التوجّه الديني، إذ أصبحت تراها وسيلةً ناجعةً لتحقيق المصالح القومية التركية بأدوات القوة الناعمة.

وثانيهمـــا: إدراك صانع القـــرار التركي أنّ استكمال سياسة الانفتاح الناجحة على إفريقيا ودعمها؛ يتطلبـــان توظيفاً اســـتراتيجيّاً للبعد الديني في علاقاتها مع دول القارة[٢].

(١) أليكسيس أكواغيرام: «صعود إفريقيا اقتصاديّاً: من المستفيد؟»، بي بي سي، ٢٩ يونيو ٢٠١٣م، متاح على الرابط: http://goo.gl/AlZwwt

(٢) Mehmet Ozkan, «Turkey's Religious and

٢ - المحفز الاقتصادي:

يأتي في مقدمة الدوافع التي تشكّل الاستراتيجية التركية الجديدة تجاه إفريقيا، ذات الموارد الاقتصادية الكبيرة والمتنوعة، والأسواق الواعدة، والفرص الاستثمارية المغرية، حيث دشنت تركيا انفتاحها الاقتصاديّ على إفريقيا منذ العام ١٩٩٨م، وتسارعت وتيرة ذلك الانفتاح مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة عام ٢٠٠٢م، فأطلقت تركيا «خطّة إفريقيا» عام ٢٠٠٥م، لتكون منطلقاً استراتيجيّاً للتوجّه التركيّ الاقتصاديّ نحو القارة.

وفي ٢٠٠٨م؛ احتضنت إسطنبول قمّة (تركيا – إفريقيا)، بمشاركة ٤٩ دولة إفريقية، توّجت بتعزيز تلك العلاقات بتسمية تركيا: «شريكاً استراتيجيّاً» للقارة؛ من قِبل الاتحاد الإفريقي، وأسفرت القمم (التركية – الإفريقية) عن وثيقتَيْن مهمّتَيْن، مثّلتا الإطار الأبرز للشراكة الاقتصادية بين الجانبَيْن، وهما: «إعلان إسطنبول للتعاون التركي الإفريقي: التعاون والتضامن من أجل مستقبل مشترك»، و «إطار التعاون للشراكة التركية الإفريقية»، وقد مُنحت تركيا صفة «مراقب» داخل الاتحاد الإفريقي، كما أصبحت تركيا عضواً في بنك التنمية الإفريقي منذ العام ٢٠٠٨م[١].

٣ - العامل الأمني الاستخباري:

والذي حفّز صانع القرار التركي نحو الانتقال بالشراكة الاستراتيجية مع القارة الإفريقية من الاشتباك الناعم Soft Engagement إلى الاشتباك الخشن Hard Engagement، من خلال تدشين القاعدة العسكرية التركية في الصومال على خليج عدن الاستراتيجيّ (مدخل باب المندب والبحر الأحمر)؛ لتكون أول قاعدة عسكرية تركية في القارة السمراء[٢].

ويمكن القول بأنّ الاهتمام الأمني التركي بالقارة الإفريقية ينبع من عدة اعتبارات مهمّة، بعضها يرتبط بتأمين العلاقات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية التركية الضخمة في القارة، في حين يتعلق بعضها الآخر بالاستراتيجية الدبلوماسية التركية المرتبطة بالحصول على دعم دول القارة في المحافل الدولية، إضافة إلى بعدٍ استخباريّ لوجيستيّ داخليّ؛ يتعلق بتجفيف منابع جماعة فتح الله كولن المناوئة لأردوغان، والتي لها امتدادٌ كبيرٌ في القارة الإفريقية، وأخيراً مكافحة الجماعات المتشدّدة التابعة لتنظيم الدولة الإسلامية والقاعدة في عددٍ من أقاليم القارة، وخصوصاً بعد تعرّض السفارة التركية في الصومال لهجوم إرهابيٍّ تبنّته حركة الشباب الصومالية في العام

تركيا تنطلق في جهودها الإنسانية من بُعدٍ قِيميٍّ وديني، ومن ثمّ فإنها لا تتوقع الحصول على مقابل

(١) Chigozie ENWERE, and Mesut YILMAZ, «Turkey's Strategic Economic Relations with Africa: Trends and Challenges», Journal of Economics and Political Economy, Volume1, Issue 2, December 2014, pp 221-225.

(٢) First Turkish military base in Africa to open in Somalia», Daily Sabah, January 19, 2016.

Socio-Political Depth in Africa», The London School of Economics and Political Science (LSE), Jun 2013, PP 48-49.

٢٠١٣م؛ حيث أدركت القيادة السياسية التركية أنها قطعت مرحلةً جيدةً من النموّ الاقتصاديّ واستقرار المناخ السياسيّ والقوة العسكرية داخليّاً، وأنها باتت بحاجة إلى آلياتٍ جديدةٍ تتعلق بالشقّ المعلوماتيّ الأمنيّ والاستخباري في محيطها الخارجي ذي البعد الاستراتيجي، وخصوصاً في قارة إفريقيا[١].

٤ - التنافس الدولي الإقليمي:

تحرص القيادة التركية على ألا يفوتها التنافس الدولي الإقليمي على التغلغل والنفوذ في القارة الإفريقية ذات الأهمية الاستراتيجية الكبرى على صعيد العلاقات الدولية، في خضم سعيٍ محموم بين قوى آسيوية ولاتينية صاعدة، مثل الصين والهند وكوريا الجنوبية والبرازيل، إضافة إلى الدول الأوروبية (المستعمر السابق لدول القارة)، والولايات المتحدة الأمريكية (ذات النفوذ التقليدي في إفريقيا)، للاستفادة من الخيرات الوفيرة في القارة، هذا إلى جانب كلٍّ من إيران وإسرائيل على الصعيد الشرق أوسطي.

ويبدو أنّ القيادة التركية قد حزمت أمرها لمنافسة الكبار على الصعيد الاستراتيجي في القارة الإفريقية، فجاء قرار تدشين القاعدة العسكرية التركية في الصومال؛ في سياق حروب القواعد العسكرية في القرن الإفريقي ذي الأهمية الاستراتيجية الكبرى، حيث تمتلك: (الولايات المتحدة، وفرنسا، واليابان، والصين) قواعد عسكرية في منطقة القرن الإفريقي، وتحديداً في جيبوتي[٢].

وفي هذا السياق؛ تسعى تركيا لتسويق تمدّدها في القارة السمراء بعيداً عن منطلقات القوى الدولية الأخرى، والتي انتقدها أردوغان، من طرفٍ خفي، خلال زيارته إلى شرق إفريقيا في يونيو ٢٠١٦م، بقوله: «إنّ تركيا تولي اهتماماً كبيراً بالقارة الإفريقية، وسياستها تجاهها لا تشبه أي سياسات أخرى، وهي على ثقةٍ أنّ النصف الثاني من القرن الحالي سيكون عصر إفريقيا الحقيقي»، محفّزاً زعماء القارة للانفتاح على تركيا بقوله: إنه «على إفريقيا أن تختار شركاءها بعناية، في مسيرة كفاحها لإثبات نفسها»[٣].

«شريك الخير»: محدّدات التغلغل التركي «الناعم» في إفريقيا:

تنطلق الشراكة التركية الإفريقية من منظورٍ تركيٍّ قِيميّ يستند على خطاب ما بعد الكولونيالية، انطلاقاً من تأكيد حرص أنقرة على تعزيز السّلم والاستقرار في إفريقيا، من خلال مساعدة الدول الإفريقية على التخلّص من تبعات الاستعمار، وترسيخ صورة الدولة التركية في العقل الجمعي الإفريقي، بأنها دولةٌ كبرى تحترم الإنسان، وتتبنى سياسات أخلاقية قِيمية، باعتبارها «شريك الخير» Benevolent Partner الذي يضطلع بالمهام الإنسانية والإغاثية، ويمدّ يد العون للأشقاء الأفارقة[٤].

---

(١) MICHAEL KAPLAN, «Turkey Helping Somalia Fight Al-Shabab? Turkish Military›s First Base In Africa Will Train African Soldiers», The International Business Times, January 19, 2016.
- "Why Turkey is Set to Open Military Base in Somalia?", Sputnik News, January 21, 2016.

(٢) Tomi Oladipo, «Why are there so many military bases in Djibouti?», BBC, 16 June 2015.

(٣) «أردوغان: على إفريقيا أن تختار شركاءها بعناية»، تركيا بوست، ٤ يونيو ٢٠١٦م، متاح على الرابط التالي: http://goo.gl/ujHBsa

(٤) Ali Bilgic and Daniela Nascimento, Turkey's new focus on Africa: causes and challenges, The Norwegian Peacebuilding Resource

انتهجت الحكومة التركية نظاماً محفّزاً لجذب الشركات التركية الكبيرة للاستثمار، وزيادة وجودها المحليّ في إفريقيا، في القطاعات الاستثمارية الرئيسة المهمّة في القارة

وفي هذا السياق؛ يأتي التصريح الكاشف، عن جوهر الاقتراب التركي القِيمي تجاه القارة الإفريقية، للرئيس التركي رجب طيب أردوغان، خلال زيارته لشرق إفريقيا العام الماضي، بقوله: «إنّ البعض جاء لإفريقيا من أجل الذهب، لكن تركيا أتت لإفريقيا لكي تضمّد الجراح»[1].

ويبدو اقتراب «شريك الخير» إطاراً ملائماً للاستراتيجية التركية الراغبة في ممارسة دَوْر مركزيٍّ قياديّ، يتسق مع رؤية صانع القرار التركي لمكانة بلاده على الصعيد الدولي.

وقد تبوأت تركيا مكانةً مرموقة في مجال المساعدات الإنسانية الدولية خلال السنوات القليلة الماضية، ففي عام ٢٠١٢م أصبحت تركيا رابع أكبر جهةٍ حكوميةٍ مانحة للمساعدات الإنسانية في العالم، وأكبر مقدّم مساعدة إنمائية غير غربيّ خارج إطار لجنة المساعدة الإنمائية (DAC) التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD).

وعلى الصعيد الإفريقي؛ فإنّ وراء الخطاب السياسي النبيل، حول المساعدات الإنسانية والتنمية الاقتصادية والمبادرات الإنمائية للقارة، توجّه لسياسة تركيا نحو إفريقيا مدفوعةً باستراتيجية طويلة الأمد في السياسة الدولية، لكي تتبوأ مكانة مركزية على صعيد العلاقات الدولية.

وفي مساعداتها الإنسانية لإفريقيا؛ تركّز تركيا بشكلٍ كبيرٍ في البنية التحتية، معتبرةً إياها إحدى العناصر القليلة في مجال المساعدات الخارجية التي يمكن أن يكون لها تأثيرٌ دائمٌ ومستدام، أما القطاعات الأساسية بالنسبة للمساعدات التركية في إفريقيا؛ فهي توجّه لقطاعات الصحة والتعليم والزراعة والمياه والصرف الصحّي[2].

وتفضل تركيا النهج الثنائي المباشر فيما يتعلق برؤيتها التنفيذية للعمل الإنساني والمساعدات التنموية، وترى تركيا في نهجها هذا جزءاً من قيمتها المضافة بوصفها فاعلاً دوليّاً بارزاً على صعيد الشراكة الإنسانية

(١) Mehmet Solmaz, «Erdogan: We cannot remain silent on Africa», Daily Sabah, January 27, 2015.

(٢) Heba Aly, «Turkey's ambitions as a rising donor», IRIN, March 27, 2014.

Centre, Policy Brief, September 2014, P.2.

والإنمائية، وتضطلع بهـذا الدور على الصعيد الدولي هيئـة إدارة الكوارث والطوارئ، والهلال الأحمـر التركي، والـوزارات المختلفة، ووكالة التعاون والتنسـيق التركية، وتتدرج كلٌّ من وكالة التعاون والتنسـيق التركية وهيئة إدارة الكوارث والطوارئ تحت إشـراف مكتـب رئيس الوزراء مباشرة، مما يتيح لهما موارد وفيرة وخبراء على أعلى مسـتوى في كلّ الـوزارات، وهو ما يؤدّي إلى تسريع الاستجابة التركية في وقت الأزمات وتحسينها.

ومن ثمّ؛ فإنه بالمقارنة مع الولايات المتحدة وأوروبا؛ فـإنّ الفرق بين العمليات الإنسـانية التركية والبلدان الأخرى: هـو أنّ تركيا تنطلق في جهودها الإنسـانية من بُعـدٍ قِيميٍّ وديني، ومن ثـمّ فإنها لا تتوقع الحصـول على مقابل، ويمكنهـا أن تعمل بسـرعة من خـلال هيكلها الديناميكـي المرن، ولا يوجـد لدى هيئة إدارة الكوارث والطوارئ ميزانيـة ثابتة، وفي أوقات الطوارئ يمكن زيادة الميزانية وفقاً للحاجة، كما أنّ المزج بين الثقافة الإسلامية والنهج الإداري الحديث، في مجال العمل الإنسـانيّ والتنمويّ، يجعل المسـاعدات التركية مبتكـرة إلى الحدّ الذي تحظى معه بشعبيةٍ كبيرةٍ بين المستفيدين في إفريقيا، الأمر الذي كان له تأثيرٌ محفّز على تحسـين صورة تركيا في إفريقيـا، وتصويرها على أنها دولةٌ خيّرة ومسالمة، تتدخل لاعتبارات قِيمية، وتتوسـط بين الأطراف المتنازعة دون انحياز، لتحقيق مصالح الآخرين؛ وليس لتحقيق مصالحها الخاصّة[1].

وتوظّف تركيا وجودها الدبلوماسيّ في القارة الإفريقية لدعم تغلغلها الناعم؛ بوصفها شريكاً للخير في القارة، ولقد شهدت السنوات الثماني الماضية نشـاطاً تركيّاً مكثّفاً في مجال افتتاح السـفارات والبعثات الدبلوماسية في الحواضر الإفريقية، ووفقاً لـوزارة الخارجية التركية[2]؛ فقد بلغ عدد السفارات التركية في إفريقيا ٤٠ سـفارة، إضافة إلى ٤ قنصليات عامّة، حيث تمّ افتتاح ٢٧ سفارة جديدة بعد ٢٠٠٩م فقط، منها ١٩ سـفارة في دول جنوب الساحل والصحراء، بينما كان عدد سـفارات أنقرة في إفريقيا حتى عـام ٢٠٠٩م نحو ١٢ سـفارة فقط، وحتى عام ٢٠٠٢م لم يكن لتركيا إلا سـبع سـفارات فقط فـي كلّ إفريقيـا، وهذا يعكس مـدى الأولوية التي تفردها تركيـا تحت حكم العدالة والتنمية لإفريقيا، وأهميتها النوعية في الاسـتراتيجية التركية الجديدة.

وتؤدي المسـاعدات التركية دَوْراً مهمّاً في دعم العلاقات السياسية مع الدول الإفريقية، ولا تقتصر تلك المساعدات على الجانب الحكومي فحسب؛ فقد ساهمت جهود منظمات المجتمع المدنـي التركية في تنمية أواصـر التعاون مع إفريقيا، وفي هذا السـياق؛ فقد ساهمت هيئة الإغاثة الإنسانية التركية (IHH)، التي تعدّ من كبريات مؤسسـات الدعم الإنساني في البلاد، في تنفيذ خطة الانفتاح على إفريقيا التي تبنّاها حزب العدالة والتنمية منذ العام ٢٠٠٢م، وتقوم هذه المنظمة بأنشـطة تنموية فيما يقرب من ثلاث وأربعين دولة إفريقية، كما ساعدت الآلاف على استعادة القدرة على الإبصار في إطار تنفيذ برنامج «كتاركت» في المستشـفيات السودانية، كما تعمل هذه المؤسسـة علـى تنفيذ عمليات حفـر الآبار، وتقديـم الدعم الفنـي، وتطوير التعليم المهني، وبناء المستشـفيات والمدارس

(١) Ibid.

(٢) Republic of Turkey, Ministry of Foreign Affairs, official website: http://www.mfa.gov.tr/default.en.mfa#hl9

والمســـاجد ودور الأيتام ومراكز تحفيظ القرآن الكريم[١].

وقد افتتحـــت الوكالـــة التركية للتنســـيق والتعـــاون (TIKA) في عـــام ٢٠١١م مكاتب جديدة لها فـــي كلٍّ من الصومـــال وليبيا، كما افتتحـــت مكاتب أخرى في كينيا ومصر وتونس، عام ٢٠١٢م، لتنضمّ إلى فروع الوكالة في إثيوبيا، والسودان، والسنغال، وتشرف تلك المكاتب على مشـــروعات الوكالة القائمة فـــي نحو ٣٧ دولة إفريقيـــة، معظمها في مجالات التعليم والصحة والزراعـــة[٢]، وقد تضاعفت أعـــداد المدارس التركية فـــي إفريقيا، وبات لهـــا حضورٌ فاعلٌ على المستوى المجتمعي في بلدان القارة، حيث يرى سكان القارة أنّ التعليم هو السبيل الوحيد للاستقلالية والتنمية.

الأبعـاد الاقتصـادية للعلاقات التركية الإفريقية:

تبدو العلاقات الاقتصادية التركية مع القارة الإفريقية ذات أهميةٍ اســـتراتيجيةٍ قصوى لدى صانع القـــرار التركي، وقد تعمّقـــت المصالح الاقتصاديـــة التركية في إفريقيـــا منذ وصول حزب العدالة والتنميـــة التركيّ إلى الحكم عام ٢٠٠٢م، وتكرّســـت عبـــر قممٍ تركيـــةٍ إفريقية متعددة، عُقدت بإســـطنبول، وزيـــاراتٍ متعدّدة لمســـؤولين أتـــراك إلى إفريقيـــا، وقد أثمرت الاستراتيجية الاقتصادية التركية المنفتحة على إفريقيا إلى زيادة التبادل التجاريّ بين الجانبَيْن؛ من ٣ مليارات دولار فقط عام ٢٠٠٢م، إلى نحو ٢٥ مليار دولار عام ٢٠١٥م[٣].

جدول (١) الصـــادرات التركية إلى إفريقيا (٢٠٠٣م – ٢٠١٣م) بالمليار دولار أمريكي[٤]:

السنة	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣
إفريقيا	٢,١٢	٢,٩٧	٣,٦٢	٤,٥٧	٥,٩٨	٩,٠٦	١٠,١٧	٩,٣٠	١٠,٣٤	١٣,٣٦	١٤,١

وخلال عشـــر ســـنوات؛ ارتفعت الصادرات التركية إلى إفريقيـــا؛ من نحو ١,٧ مليار دولار أمريكي في عـــام ٢٠٠٢م، إلى نحو ١٤,١ مليار دولار فـــي عـــام ٢٠١٣م، بفضل زيـــادة مطرّدة تقريباً طوال العقد الماضي، وتؤشّـــر التطورات في معـــدلات التجارة الثنائية بين الجانبَيْن على وجـــود رغبة تركية لزيـــادة تبادلها التجاري مع إفريقيا إلى نحو ٥ أضعاف بحلول العام ٢٠٢٣م، ليتخطّى حجم التجـــارة بين الجانبَيْن حاجز الـ ١٠٠ مليار دولار سنويًّا[٥].

(١) IHH, Humanitarian Relief Foundation, official website: http://www.ihh.org.tr/en

(٢) TIKA, Turkish Cooperation and Coordination Agency, official website: http://www.tika.gov.tr/en

(٣) «تركيا وإفريقيا.. علاقات اقتصادية واعدة»، الجزيرة. نت، ٢٠١٦/٣/١٣م.

(٤) Source: Abdullah Emre Akel, How has «Turkey›s Africa Strategy» been Affecting Turkey›s Exports to Africa?, Conference Paper Presented at the 17th Annual Conference on Global Economic Analysis, Dakar, Senegal, 2014, p. 30.

(٥) Abdullah Emre Akel, How has «Turkey›s Africa Strategy» been Affecting Turkey›s Exports to Africa?, Conference Paper Presented at the 17th Annual Conference on Global Economic Analysis, Dakar, Senegal, 2014, p 11.

شـــكل (١) تطور التبادل التجاري بين تركيا وإفريقيا (٢٠٠٢م – ٢٠١٣م) بالمليار دولار[١]:

وخـــلال العقـــد المنصرم؛ ارتفـــع نصيب إفريقيا من مجموع الصـــادرات التركية، ليأخذ اتجاهاً متزايداً في السنوات الأخيرة، ففي حين مثّلت الصادرات التركية لإفريقيا نحو ٤,٧٪ من إجمالي واردات القـــارة في عام ٢٠٠٢م؛ قفزت تلك النســـبة إلى الضعف تقريباً لتصل إلى نحو ٩,٣٪ فى عام ٢٠١٣م، في حين بلغت تلك النسبة ذروتها في عام ٢٠٠٩م، حيث وصلت إلى ٩,٩٪، وعلى العكـــس من ذلك؛ فإنّ نصيب إفريقيا من واردات تركيا اتخذ معدلاً ثابتاً تقريباً يدور حول ٢,٥٪ منذ عام ٢٠٠٢م، الأمر الذي يؤشّـــر إلى أهمية إفريقيا المتزايدة بوصفها ســـوقاً واعدة للمنتجات التركية، كما يؤشّر إلى أنّ طلب تركيا على المـــوارد الإفريقية يكاد يكـــون ثابتاً، بما يعزّز من مصداقية خطـــاب تركيا المنفتح على القارة الإفريقية بوصفها شريكاً للخير ليست له مطامع خاصّة[٢].

(١) Source: Abdullah Emre Akel, How has «Turkey›s Africa Strategy» been Affecting Turkey›s Exports to Africa?, Conference Paper Presented at the 17th Annual Conference on Global Economic Analysis, Dakar, Senegal, 2014, p 11.

(٢) Ibid.

شـــكل (٢) حصة إفريقيا مـــن الصادرات والواردات التركية (٢٠٠٢م – ٢٠١٣م)[٣]:

وتتمحـــور الصـــادرات التركيـــة إلى الدول الإفريقية جنوبَي الصحراء في السلع المصنعة، ومنتجات الحديد والصلب، والمنتجات الغذائية والاستهلاكية، والمنســـوجات، والأسمنت، فيما تتمحـــور مجمل الواردات التركيـــة من إفريقيا في المـــواد الخـــام والمنتجـــات الأولية، مثل: القطن، والأحجـــار الكريمة، والمعادن، والفحم، والأخشاب، والجلود، والبذور، والقليل من النفط الخام[٤].

وفي هذا الســـياق؛ تبدو العلاقات التجارية التركيـــة مـــع دول إفريقيـــا جنـــوب الصحراء متواضعة بالمقارنة مع دول شمال إفريقيا، ومن ثمّ؛ فإنّ أنقرة تســـعى لتعظيم التبادل التجاريّ مـــع دول تلك المنطقة خلال الســـنوات القليلة القادمة.

(٣) Source: Abdullah Emre Akel, How has «Turkey›s Africa Strategy» been Affecting Turkey›s Exports to Africa?, Conference Paper Presented at the 17th Annual Conference on Global Economic Analysis, Dakar, Senegal, 2014, p 11.

(٤) David Shinn, Turkey's Engagement in Sub-Saharan Africa Shifting Alliances and Strategic Diversification, Research Paper, Chatham House, UK, September 2015, p 10.

جـــدول (٢) أكبر ٥ شـــركاء تجاريين لتركيا في دول إفريقيـــا جنوب الصحـــراء (بالمليون دولار)[١]:

الدولة	٢٠٠٦م			٢٠١٢م		
	الصادرات	الواردات	المجموع	الصادرات	الواردات	المجموع
جنوب إفريقيا	٥٩٨	١٧٩٣	٢٣٩١	٣٨٢	١٢٩٠	١٦٧٢
نيجيريا	٨٣	٣٨٠	٤٦٣	٤٣٩	١١٣	٥٥٢
غانا	٣٣	٥٧	٩٠	٢٢٤	٣٠٣	٥٢٧
إثيوبيا	٩٢	٢٤	١١٦	٣٩٥	٤٧	٤٤٢
السودان	٢١٧	٨	٢٢٥	٢٨٠	١١	٢٩١

وعلـــى الصعيـــد الاســـتثماريّ؛ وصلـــت الاستثمارات التركية المباشرة في إفريقيا، وفقاً لتقديـــرات العام ٢٠١٥م، إلى نحـــو ٦ مليارات دولار، منها: ٢,٥ مليار في إثيوبيا، و ٥٠٠ مليون دولار في جنوب إفريقيا، و ١٦٠ مليون دولار في السودان، و ٦٠ مليون دولار في نيجيريا[٢].

وقد انتهجت الحكومة التركية نظاماً محفّزاً لجذب الشـــركات التركية الكبيرة للاســـتثمار، وزيادة وجودها المحليّ في إفريقيا، وخصوصاً في بعـــض القطاعات الاســـتثمارية الرئيســـة المهمّـــة في القارة، مثـــل: التعدين والمصارف والاتصالات، كما تسعى تركيا إلى تعظيم نشاط شركاتها العاملة في مجال الطاقة المتنامي في دول إفريقيا جنوبَي الصحراء، حيث نجحت أنقرة في السنوات الأخيرة في إبرام اتفاقيات للتعاون في مجـــال الطاقة مع دولٍ مثـــل: (الكاميرون،

(١) Source: International Monetary Fund, Direction of Trade Statistics Yearbook, 2013.

(٢) «حجم الاستثمارات التركية في إفريقيا يبلغ ٦ مليارات دولار»، هيئة الإذاعة والتليفزيون التركية TRT العربية، ٢٥ مارس ٢٠١٦م.

وكينيا، والنيجر، والسودان، وأنجولا)، كما تسعى تركيا إلى إبرام اتفاقيات مماثلة مع كلٍّ من: (نيجيريا، وجنوب إفريقيا، وبوتسوانا، والجابون، والصومال، وغينيا الاستوائية، وأوغندا، وتنزانيا، وموريتانيا، وغانا، وناميبيا، وموزمبيق، وزامبيا)[1].

المنافسون والمستهدفون والمناوئون: تحديات التوجّه التركي نحو إفريقيا:

الحقيقة التي لا مراء فيها أنّ التوجّه التركيّ نحو إفريقيا ليس مفروشاً بالورود، لكنه توجّه مستبطن بتحديات متعدّدة وعراقيل شتى.

وثمّة ثلاث فئات رئيسة من التحديات، قد تلقي بظلالها السلبية على الانفتاح التركي نحو القارة السمراء، تتلخص في عناوين: (تحدي المنافسين، وتحدي المستهدفين، وتحدي المناوئين).

ويقصد بالطائفة الأولى: القوى الدولية والإقليمية ذات الحضور في القارة الإفريقية، سواء على الصعيد الاقتصادي والسياسي، أو على الصعيد العسكري والأمني.

الطائفة الثانية: الدول الإفريقية نفسها، من حيث تعاطيها الراهن والمستقبلي مع الشريك التركي.

الطائفة الثالثة: الجماعات المناوئة للدولة التركية، سواء الداخلية منها؛ وهي جماعة فتح الله كولن، ذات الحضور المؤثر في القارة الإفريقية، أو الجماعات الإرهابية التي قد ترى في الوجود التركي داخل إفريقيا، ولا سيما العسكري منه، مهدّداً لمجالها الحيوي في القارة.

١ - على صعيد تحدي المنافسين:

قد يكون التنافس بين القوى الدولية ذات المصالح الاستراتيجية في إفريقيا عائقاً أمام التمدّد التركيّ بشقّيه، الناعم والخشن، في إفريقيا، وإذا كان صانع القرار التركي يرى أنه لا يزال هناك مكان لتركيا لتحقيق مشاريعها في إفريقيا، خصوصاً أنّ نموذجها التنموي، ومستوى تطورها الصناعي، ملائمٌ بشكلٍ كبيرٍ للتطور الاقتصادي للدول الإفريقية، لكن الحضور العسكري الأوروبي والآسيوي وتداخله في مناطق الصراع الإفريقية من شأنه تعقيد الأمور أمام الطموحات التركية بشكلٍ كبير، وفي هذا السياق؛ قد فسّر بعض المحللين التفجير الذي استهدف البعثة التركية في الصومال بأنه: رسالة من أطراف خارجية لا تحبّذ الوجود التركي في منطقة القرن الإفريقي[2].

٢ - على صعيد تحدي المستهدفين:

ثمّة مخاوف مستقبلية من عدم استجابة الحكومات الإفريقية لمحاولات الجانب التركي بتعظيم حضوره في إفريقيا بالشكل المرغوب تركيّاً، سواء لاعتبارات تتعلق بضغوط الشركاء الأوروبيين والآسيويين النافذين في القارة، أو لاعتبارات تتعلق بتناقضات النخب الإفريقية الحاكمة ذات الخلفيات غير الديمقراطية، خصوصاً في البؤر الصراعية بالقارة، أو لاعتبارات بيروقراطية تتعلق بعدم معرفة رجال الأعمال الأفارقة بالسوق التركي، وضعف مشاركة الدول الإفريقية في المعارض التركية، وضعف البنية القانونية الخاصّة بالاستثمار في إفريقيا، وعدم الجدية لدى بعض المؤسسات

(١) Turkey plans to invest in Africa's energy» industry», Daily Sabah, 18 August 2014.

(٢) محمود سمير الرنتيسي: «الدور التركي في شرق إفريقيا: الدوافع والمكاسب»، مركز الجزيرة للدراسات، ١٥ مارس ٢٠١٥م، متاح على الرابط: http://goo.gl/7bGXS4

الإفريقيـــة، وأخيراً ضعـــف إمكانيات المكاتب التجاريـــة الإفريقية في أنقرة؛ مقارنةً بالمكاتب التركية العاملة في إفريقيا[1].

٣ - على صعيد تحدي المناوئين:

إنّ وجـــود نفوذٍ رســـميٍّ ومجتمعيٍّ لجماعة فتح الله كولن، المعارضة للرئيس التركي رجب طيب أردوغان في بعض الدول الإفريقية، يمكن أن يلقي بظلالٍ ســـلبيةٍ على العلاقات بين أنقرة وتلك الدول الإفريقية التي تنشط فيها مؤسسات هذه الجماعة[2].

وعلى صعيدٍ آخر؛ فإنّ ثمة تهديدات متنامية من قِبل التنظيمات الإرهابية التي تتبع القاعدة وتنظيم الدولة الإســـلامية فـــي إفريقيا، فكريّاً أو تنظيميّـــاً، والتي ترفـــض الوجود التركي في القـــارة الإفريقية، حيث تبقى هـــذه التهديدات مرشّـــحة لمزيدٍ من التصاعـــد، خصوصاً في ظلّ العداء الســـافر الراهن بيـــن تركيا وتنظيم الدولة الإسلامية على الساحة الشرق أوسطية، وخصوصاً في كلٍّ من سوريا والعراق.

الخاتمة:

كلّ هـــذه التحديـــات ربما لن تقـــف عائقاً أمام الطمـــوح التركـــي نحو اســـتعادة أمجاد الإمبراطورية العثمانيـــة، ذات البعد الحضاري الرســـالي، خصوصـــاً أنّ النخبـــة الحاكمة في أنقرة، ممـــن يوصفون في الدوائـــر الغربية بـ «العثمانييـــن الجـــدد» Neo-Ottoman، قد حقّقوا نجاحات كبيرة على الصعيد الداخليّ في

الانخراط التركي المتزايد في القارة الإفريقية جزء من رؤية أنقرة الجديدة لنفسها بأنها دولةٌ مركزيةٌ وفاعلٌ دوليٌّ ذو سياسة خارجية متشابكة الأبعاد

تركيا، ويتحركون خارجيّـــاً بكفاءة وفاعلية نحو بناء تركيا الدولة المركزية الجديدة.

ومن ثمّ؛ فإنّ تلك التحديات ربما ســـتحفّز صانع القـــرار التركي لاتخاذ اســـتراتيجيات، دفاعيـــة وهجوميـــة مبتكـــرة، للحفـــاظ على المكاســـب التـــي تحقّقـــت خـــلال العقدَيْن الماضيين فـــي العلاقات التركيـــة الإفريقية، والبنـــاء على تلك المكاســـب لتحقيـــق وإنجاز المزيد من تلك النجاحات التي تؤسّـــس لتركيا الـــدَوْر والمكانة والنفوذ فـــي نظام عالميٍّ بات مفتوحاً علـــى كلّ الاحتمالات، في ظلّ مناخ من الصراع التنافسيّ المحموم بين وحداته الدولية الكبرى والمتوسطة، بل الصغرى كذلك ■

(١) معمر فيصل خولي: «السياسة الخارجية التركية تجاه إفريقيا»، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ٢٣ فبراير ٢٠١٥م، متاح على الرابط: http://goo.gl/chnZrZ

(٢) محمود سمير الرنتيسي: «الدور التركي بشرق إفريقيا في ظل التنافس الإقليمي»، الجزيرة. نت، ٢٧ يناير ٢٠١٥م، متاح على الرابط: http://goo.gl/sHltQF

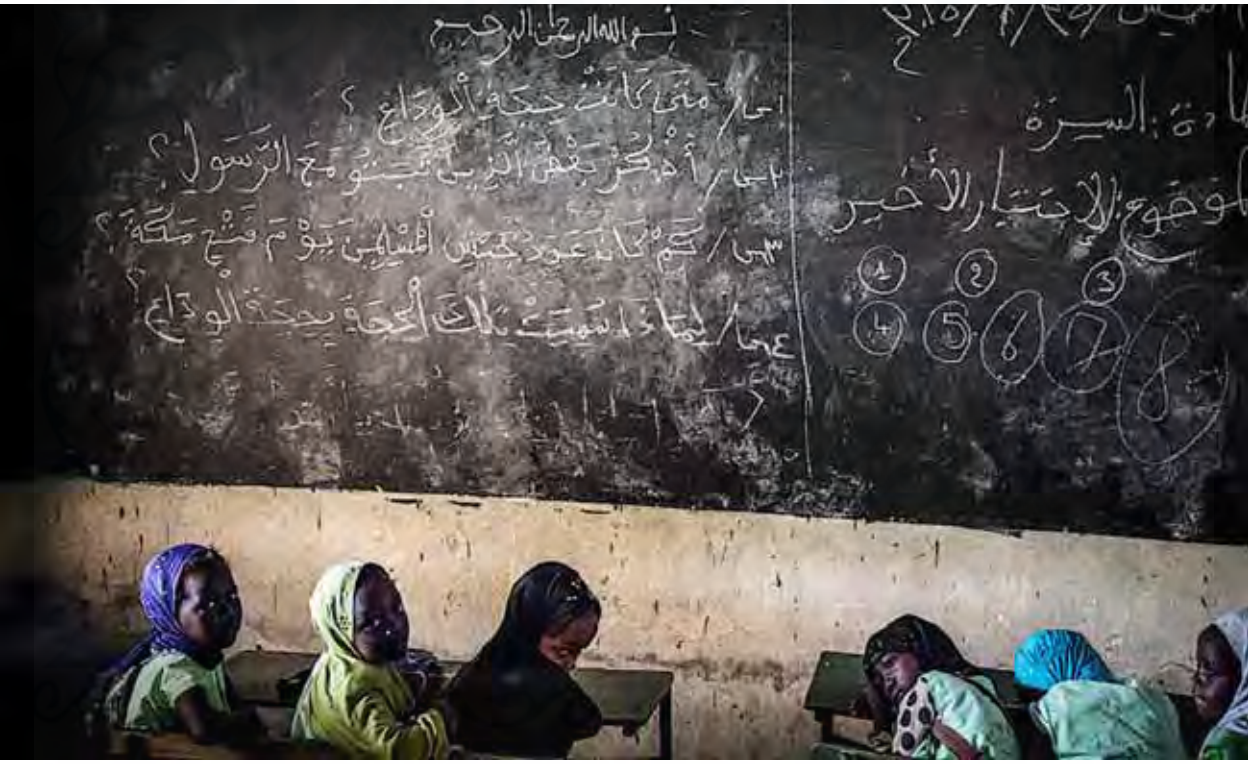

البدائل المقترحة لتمويل التَّعليم العربيِّ في دول غرب إفريقيا النّاطقة باللّغة الفرنسيَّة

أ. سيسي أحاندو

كاتب من كوت دي فوار - باحث دكتوراه الفلسفة في أصول التّربية - بجامعة السّلطان زين العابدين - بماليزيا

يعدّ تمويل التّعليم العربي في دول غرب إفريقيا النّاطقة باللّغة الفرنسيَّة من أهمّ مشكلاته المعاصرة، حيث يصطدم الطّموح في تحقيق الآمال التعليميَّة المرجوّة، بما هو شبه معدوم، أو متاحٌ ومحدود، من ميزانية الدّولة للتّعليم عامَّة، والتّعليم العربيِّ خاصَّة.

مشكلة البحث:

تشير دراسة كلٍّ من بامبا (٢٠٠٢)، والدّويش (٢٠١٥)، ويعقوب (٢٠١٥)[١] إلى: أنّ التّعليم العربيَّ في دول غرب إفريقيا، بما فيها النّاطقة باللّغة الفرنسيَّة، يعاني من قصورٍ واضحٍ في بعض جوانبه، وبخاصَّة العجز المطّرد الحاصل في ميزانياته، والنّاجم عن أسباب عديدة؛ منها: الإقبال الشّديد المتزايد من أبناء المسلمين على الالتحاق بذلك التّعليم، وظهور التّقنيَّات الحديثة اللازم توفرّها في القاعات الدّراسيَّة، وتزايد أعداد المعلّمين، وارتفاع رواتبهم.

ونتج عن كلّ ذلك: ضعف قدرة التعليم العربي في هذه الدول على توظيف العناصر المتميِّزة والفاعلة، وعدم قدرته على توفير المستلزمات الدّراسيَّة للمعلِّمين والمتعلِّمين، ومن ثمّ ضعف نوعيَّة مخرجاته ونتائجه.

وجديرٌ بالذّكر: أنّ التّعليم العربيَّ يحتاج إلى تمويلٍ جيّد من أجل تحقيق جودته، وبالتّأكيد يصعب تحقيق الجودة ما دامت فرص التّمويل قاصرة على الرّسوم الدّراسيَّة المقدَّمة من أولياء أمور الطّلبة، وبذلك تتحدَّد مشكلة البحث في التَّعرُّف على: البدائل المقترحة لتمويل التّعليم العربيِّ في دول غرب إفريقيا[٢] النّاطقة باللّغة الفرنسيَّة.

إنّ جودة تصميم النُّظُم التّعليميَّة، وما ينبغي أن تكون عليه من كفاءة عالية، يصعب تحقيقها ما دامت فرص التّمويل قاصرة أو قليلة

ويهدف البحث إلى:

تقصّي العوامل المؤثّرة في تمويل التّعليم في دول غرب إفريقيا النّاطقة باللّغة الفرنسيَّة، وكذلك البحث عن البدائل الممكنة لتمويل التّعليم العربيِّ فيها.

المحور الأول: العوامل المؤثِّرة في تمويل التّعليم:

يمكن تقسيم هذه العوامل إلى:

١ - عوامل مرتبطة بالمؤسسات التّعليميَّة:

ترتبط هذه العوامل بالمؤسسات التّعليميَّة والسّياسات المتَّبعة فيها، والاستراتيجيات والأساليب المستخدمة، وطرق تفاعل الكفاءة الدّاخليَّة والخارجيَّة بعضها مع بعض، ومنها:

- الاهتمام بضمان جودة التّعليم، والتّحكُّم في كفايته الدّاخليَّة من خلال التّركيز على اقتصاديَّات الحجم، وضبط أعداد الطَّلبة

(١) بامبا، يوسف - (٢٠٠٢): «مشكلات التّعليم الإسلاميّ في كوت ديفوار دراسة تحليليّة تقويميّة»، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة إفريقيا العالميَّة / الخرطوم.
الدّويش، محمد عبد الله - (٢٠١٥): التّعليم الإسلاميّ والعربيّ في إفريقيا.. مشكلاته وآفاقه، مجلة قراءات إفريقية (٢)، العدد (٢٤)، ص (٧٣ - ١٠٢).
يعقوب، علي - (٢٠١٥): معوقات التّعليم العربيّ الإسلاميّ في غرب إفريقيا: الأسباب وسبل العلاج، مجلة قراءات إفريقية (٢)، العدد (٢٤)، ص (١١٢ - ١٢١).

(٢) دول غرب إفريقيا: هي المنطقة الإفريقية التي تضمّ ١٦ دولة مستقلة، وهي: (بنين، بوركينافاسو، الرّأس الأخضر، توغو، السّنغال، سيراليون، غامبيا، غانا، غينيا بيساو، غينيا كوناكري، كوت ديفوار (ساحل العاج)، النّيجر، نيجيريا، ليبيريا، مالي، موريتانيا)، وتكوّن هذه الدّول: التجمّع الاقتصادي لغرب إفريقيا (CEDEAO).
والدّول النّاطقة باللّغة الفرنسيَّة في هذه المنطقة، هي: (بنين، بوركينافاسو، توغو، السّنغال، غينيا كوناكري، كوت ديفوار (ساحل العاج)، النّيجر، مالي، موريتانيا)، وهي الدّول التي يقصدها الباحث في هذا البحث؛ ما عدا موريتانيا التي تعدّ دولةً عربيَّة.

في الفصل؛ مـا أدَّى بالحاجة إلى زيادة أعداد المعلّمين لمواجهة زيـادة الفصول النّاتجة عن هذه السّياسـات، الأمر الذي يسـتدعي زيادة النّفقات التّعليميَّة، سـواء في رواتب المعلّمين الشّهريَّة، أو البرامج التّدريبيَّة اللازمة لتأهيلهم قبل الخدمة وفي أثنائها.

– إدخـال التّقنيَّات الحديثة، والأسـاليب التّكنولوجيـة في التّعليم، من وسـائل تعليميَّة، ومختبـرات وأجهزة ومُعـدَّات حديثة، من أجل زيادة تفاعل الطّلبـة، وتطوير مهاراتهم العلميَّة والعمليَّة، إضافة إلى التَّوسُّع الحالي في إدخال الحاسب الآلي، وخدمات الإنترنت، وما يصاحب ذلك من التّطوير والتّحديث المستمرّ.

– النّموّ المهنيّ المسـتدام للمعلّمين؛ الذي ينعكـس علـى أجورهم ومرتباتهـم، خصوصاً إذا ارتبطـت الأجور بالمؤهَّـلات التي يحملها المعلّمون.

– مسـتوى الهـدر التّعليمـيِّ المتمثِّل في: رسوب الطّلاب، وإعادة الصفوف، والتسرّب من المدرسة، والذي يُشكّل هدراً اقتصاديّاً واضحاً مـن حيث بقاء الطّالب في المرحلة الدّراسـيَّة أكثر من المقرّر له، وعدم إتاحة الفرصة للطّلاب الجدد؛ ما يؤدّي إلى زيادة أعدادهم، ويؤثّر تبعاً لذلك على كلفة الوحدة التّعليميَّة.

– الاهتمـام بتطويـر البيئـة التّعليميَّـة، وخصوصـاً الأبنية المدرسـيَّة، وتطوير نماذج حديثة، تشـتمل على خدمات تعليميَّة مساندة، من ملاعـب وقاعات محاضـرات ومختبرات ومرافق صحيَّة؛ الأمـر الذي ينعكس على كلفة هذه الأبنية وزيادة الإنفاق عليها.

– ضعف الإدارة التّعليميَّة، وعدم الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، وضعف جودة توزيع هذه الموارد على عناصر العمليَّة التّعليميَّة، وبشـكلٍ يحقّق الأهداف التّعليميَّة.

– إلزاميَّة التّعليم والتّوسُّـع الكميّ لمواجهة الطّلب الاجتماعيّ على التّعليم.

– الاهتمام بتطوير الكفاءات الإداريَّة.

– ضعـف التّنسـيق بيـن قطـاع التّعليم والقطاعات الأخرى[1].

٢ – عوامـل مرتبطـة بالبيئـة الخارجيَّة المحيطة بالمؤسسات التّعليميَّة:

ترتبط هـذه العوامـل بالبيئـة الخارجيَّة المحيطة بالمنظومة التّعليميَّة بالمؤسسـة، من حيث بنيتها، ومراحلها، وسياساتها، ومن أهمّها ما يأتي:

– زيادة اهتمام المجتمعات بالتّعليم والإنفاق عليه؛ باعتبار أنّ الإنفاق على التّعليم اسـتثمارٌ في الموارد البشريَّة، يؤدّي إلى تطوير المجتمع، وتنميته تنميةً حقيقيَّةً شاملةً في جميع الجوانب.

– وَعْي الأسر والأفراد بأهمّيَّة التّعليم، ودَوْره في تنمية القـدرات والمهـارات، وفي تحديد المهن المستقبليَّة، إضافةً إلى الدَّوْر الاجتماعيّ الذي يحقِّقه التّعليم للأفراد.

– التّغيُّـرات الاقتصاديَّـة التي تشـهدها المجتمعـات، مثـل: ارتفـاع أسـعار النّفط وانخفاضه، ومسـتوى النّاتج القومـيّ للدّولة، وما يصاحبه مـن تقلُّبات في العملـة الوطنيَّة والأسعار، والتي قد تؤدّي إلى التّأثير في مستوى الإنفاق الحكوميّ العـامّ على الخدمات العامَّة، ومنها التّعليم.

– يعدّ النّموُّ الطّبيعيُّ للسّـكان في مختلف أنحاء العالم، وخصوصاً في الدّول النّامية– بما

(١) المنيـع، محمد عبدالله – (١٩٩٥): «خطَّة تحديد استراتيجيَّات تنمية الاستفادة من الموارد المالية المتاحة للتّعليم في الـدّول الخليجية»، ورقـة مقدمة في لقاء المختصين لتنمية الاستفادة من الموارد المالية المتاحة للتّعليم، الرّياض: مكتب التّربية العربي لدول الخليج؛ وعابدين، محمود عباس – (٢٠٠٠): علم اقتصاديَّات التّعليم الحديث، القاهرة: الدّار المصرية اللبنانية.

فيها غرب إفريقيا-، النّاتج عن زيادة المواليد وارتفاع المستوى الصّحيّ للمجتمع، من أهمّ العوامل المؤثِّرة في تزايد النّفقات التّعليميَّة، حيث أدّى هذا النّموّ إلى زيادة أعداد مَن هُم في سنّ التّعليم[1].

المحور الثّاني: واقع تمويل التّعليم العربيِّ في دول غرب إفريقيا النّاطقة باللّغة الفرنسيَّة:

يعدّ التّعليم العربيُّ النّظاميُّ الأهليُّ من أهمّ أعمدة بناء المواطن الصّالح في دول غرب إفريقيا عامّة، والدّول النّاطقة باللّغة الفرنسيَّة خاصّة، فعليه يعتمد المجتمع المسلم في بناء قواعده الأساسيَّة، وبسواعد راضية، تحركها روح الانتماء للهوية الإسلاميَّة- من جهة-، والدّولة- من جهة أخرى-.

وتشير الدّراسات والبحوث إلى أنّ التّعليم العربيَّ في دول غرب إفريقيا النّاطقة باللّغة الفرنسيَّة؛ يعتمد في تمويله على مصدرَيْن رئيسَيْن، وهما:

أوّلاً: المصدر الرّئيس الدّاخليّ (الإيرادات المدرسيَّة):

الإيرادات المدرسيَّة هي أحد المصادر الداخلية، تحصل المؤسسات التّعليميَّة عليها من الرسوم الدراسيَّة التي يدفعها الطّلبة أو أولياؤهم مقابل الخدمات التّعليميَّة، وغالباً ما تكون هذه الرّسوم قليلةً رمزيَّة، ولا تمثِّل نسبةً كبيرةً من نسبة الإنفاق المطلوب، حيث لا تسدّ إلاَّ اليسير من برامج المدارس العربيَّة، ومشروعاتها، وطموحاتها التّربويَّة والتّعليميَّة.

يذكر بامبا (٢٠٠٢): أنّ المدارس العربيَّة في معظم دول غرب إفريقيا تعتمد على الرّسوم الدّراسيَّة التي يدفعها أولياء الطّلبة بوصفها مصدراً وحيداً للدّخل، وليس عندها أيّ مشروعات استثماريَّة لتطوير بنيتها الأساسيَّة، وتحسين دخل الأساتذة العاملين فيها، ويؤكّد الدّويش (٢٠١٥) ذلك بأنّ التّعليم العربيَّ الإفريقي، بما فيه التّعليم العربيّ في دول غرب إفريقيا النّاطقة باللّغة الفرنسيَّة، يعاني ضعفاً في مصادر التّمويل، حيث يتمثَّل فيما يدفعه الطّلبة وأولياء أمورهم من رسوم، وهي ضئيلة، ونسبةٌ كبيرةٌ منهم لا تلتزم بدفعها على الوجه المطلوب.

وعلى الرّغم من قلّة هذه الرّسوم وضعف تحصيلها؛ فهي تمثّل نسبةً كبيرةً من مصادر تمويل التّعليم العربيّ في الدّول المذكورة، وأثبتت ذلك دراسة بامبا (٢٠٠٢): أنّ (٧٣٪) من المدارس العربيَّة في كوت ديفوار تعتمد على الرّسوم الدّراسيَّة بوصفها مصدراً رئيساً لدخلها.

وأدّى اعتماد التّعليم العربيِّ على الرّسوم الدّراسيَّة، بوصفه مصدراً رئيساً في بلدان غرب إفريقيا النّاطقة بالفرنسيَّة، إلى ضعف بنية التعليم التّحتيَّة، وصعوبة تجويد مخرجاته، وتحقيق أهدافه.

ثانياً: المصدر الرّمزيّ الخارجيّ (الإيرادات غير المدرسيَّة):

تشمل الإيرادات غير المدرسيَّة: الدّخل الذي تتحصل عليه المدرسة العربيَّة من خارج نطاقها، ومنه:

١ - المصدر الحكوميّ: وهو حصّةٌ رمزيَّة تخصّصها الدّول في ميزانياتها للتّعليم العربيِّ؛ حيث تقوم الحكومات في أغلب الدّول بتخصيص مبالغ معيَّنة من الميزانية العامّة للدّولة للإنفاق على التّعليم بجميع فروعه ومستوياته، والتي

(١) العتيبي، فهد عباس - (٢٠٠٤): «إسهام القطاع الخاصّ في تمويل التّعليم العامّ بالمملكة العربيَّة السّعودية»، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التّربية / جامعة الملك سعود.

يمكن الاستدلال عليها من بعض المؤشّرات الأساسيَّة[1].

ويتفاوت الإنفاق الحكوميُّ على التّعليم العربيِّ في دول غرب إفريقيا النّاطقة باللّغة الفرنسيَّة تبعاً للسّياسات التّمويليَّة التي تتبعها الدّول، وتبعاً للظّروف الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة والسّياسيَّة، والنّمط الإداريّ المتّبَع في الإدارة الحكوميَّة.

ولكون التّعليم العربيَّ تعليماً غير رسمي؛ فهو لا يحظى من الإنفاق العامّ إلا بدّعم رمزيٍّ محدود، يتفاوت من مؤسّسة لأخرى، من حيث الاعتراف الكامل بها رسميّاً في الدّولة، فبعضها معترفٌ بجميع مراحلها التّعليميَّة في الدّولة، مثل: المدارس العربيَّة في النّيجير والسّنغال ومالي، كما أنّ البعض الآخر بدأ إدماج تعليمه العربيّ في التّعليم الرّسميّ، مثل: بوركينافاسو، وتوغو، وكوت ديفوار، وغيرها.

وجديرٌ بالإشارة: أنّ الدّعم المقدّم من حكومات دول غرب إفريقيا- النّاطقة باللّغة الفرنسيَّة- للمدارس العربيَّة ليس الهدف منه دعم العقيدة الإسلاميّة واللّغة العربيَّة؛ وإنّما هدفه أغراض وطنيَّة وتنمويَّة، وحيث إنّ أبناء المسلمين جزءٌ من أفراد المجتمع؛ فيجب أن تتمتَّع هذه المدارس ببعض الحقوق من الإنفاق العامّ للدّولة.

٢ - مصدر الالتزام المجتمعيّ: هو ما يقدّم من بعض أفراد المجتمع، كرجال الأعمال، وبعض المحسنين المسلمين، إلى مؤسسات التّعليم العربيِّ، من تبرعات نقديَّة، أو عينيَّة، وهبات، وزكوات، وإعانات؛ لتساعدها على تحقيق أهدافها، وتخفيف العبء عن كاهلها؛ من ناحية رواتب المعلّمين الشّهريَّة، وغالباً ما يتمّ ذلك عن طريق: الإسهامات النّقديَّة المباشرة للمدارس من خلال طلبات معيَّنة تقدّمها المدارس إلى أفراد محسنين معيَّنِين، يحدّد فيها أنشطتها، وما يتطلَّب ذلك من نفقات نقديَّة، وكذلك التّبرع بالأجهزة، والمعدَّات اللازمة للعمليَّة التّعليميَّة، وإدارات المدارس.

٣ - مصدر المؤسسات الخيريَّة: هو المساعدات الماليَّة الواردة من المؤسسات الخيريَّة في الدّول العربيَّة وغيرها لتمويل التّعليم العربيِّ في معظم دول غرب إفريقيا، وكذلك المساعدات العينيَّة، مثل: الكتب الدّراسيَّة، والمستلزمات التّعليميَّة من أجهزة حاسوبية، وغيرها.

ومن المهمّ الإشارة إلى جهود المنتدى الإسلاميّ في تطوير مناهج العلوم الشّرعيَّة في إفريقيا عن طريق تأليف الكتب الدّراسيَّة وتوزيعها، والتي يتمّ إعدادها على أيدي الخبراء التربويين الملمّين بواقع المجتمعات الإفريقية، وتهدف محتويات هذه الكتب إلى بناء الشّخصيّة الإسلاميَّة المتوازنة والمتّسمة بالوسطية، والمهتمّة بواقعها، إلى جانب مراعاة البيئات الإفريقية وثقافاتها، كما تتنوَّع هذه المساعدات المقدّمة من المؤسسات الخيريَّة في معظم الدّول العربيَّة؛ لدعم التّعليم العربيِّ في بناء المدارس العربيَّة الإسلاميَّة.

٤ - مصدر المنظَّمات الدّوليَّة: وهو المعونات المقدَّمة من منظَّمات خارجيَّة، كاليونسكو (UNESCO)، واليونسيف (UNICEF)، والمؤسسة الدّوليَّة للتّنمية (International Desalination Association)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائية (United Nations Development Programme)، وغيرها، من أجل مساعدة الدّول المحتاجة على تحقيق أهدافها التّربويَّة، وتنفيذ الإصلاحات التّربويَّة

(١) العتيبي، مرجع سابق.

المطلوبة، أو من أجل تنفيذ برامج تربويَّة محدَّدة، وقد تكون هذه المعونات على شكل هبات ماليَّة، أو عينيَّة.

وجديرٌ بالذّكر: أنّ هذه المساعدة تحصل عليها المدارس العربيَّة بواسطة الحكومات، لذا تكون من نصيب المدارس التي تعترف بها الدّولة رسميّاً.

من خلال ما سبق ذكره؛ يتّضح أنّ مؤسسات التّعليم العربيِّ في دول غرب إفريقيا النّاطقة باللّغة الفرنسيَّة تعتمد إلى حدٍّ كبيرٍ على الرّسوم الدّراسيَّة مصدراً رئيساً لتمويل العمليَّة التّعليميَّة، والمصادر الأخرى تعدّ من الدّعم الرّمزيّ المقدّم غير الثابت؛ وهذا يؤكد القول بأنّ: التّعليم العربيَّ في دول غرب إفريقيا النّاطقة باللّغة الفرنسيَّة تواجهه مشكلة قلَّة مصادر التّمويل؛ ما يستلزم ضرورة البحث عن البدائل الأخرى لتمويل العمليَّة التّعليميَّة، وتنويع المصادر، لتحقيق أهداف هذا النّوع من التّعليم، وتحسين مخرجاته.

المحور الثّالث: البدائل المقترحة لتمويل التّعليم العربيّ في دول غرب إفريقيا النّاطقة باللّغة الفرنسيَّة:

إنّ جودة تصميم النُّظُم التّعليميَّة، وما ينبغي أن تكون عليه من كفاءة عالية في الإدارة، والمنهج، والمعلّمين، والمباني، والتّجهيزات التعليميَّة المختلفة، يصعب تحقيقها ما دامت فرص التّمويل قاصرة أو قليلة، ولذلك ارتبط التّعليم الجيّد في مجتمعات العالم كافَّة بقدرته على تنويع التّمويل الجيّد، وتوفير الأموال اللازمة للوفاء بالتزامات العمليَّة التَّعليميَّة؛ باعتبار أنّ التّعليم مسؤوليَّةٌ مشتركةٌ بين الدّولة والمجتمع؛ حيث يتمّ تمويل التّعليم بالتّعاون بين

على مؤسسات التّعليم العربيّ في دول غرب إفريقيا أن تسعى نحو إيجاد الأوقاف لها؛ ممّا تموَّل به العمليَّة التّعليميَّة

الدّولة والقطاعات الأهليّة[1].

وفيما يأتي عرضٌ لبدائل تمويل التّعليم المقترحة، تمّ اختيارها من الأدبيات المعاصرة في اقتصاديَّات التّعليم، والدّراسات العلميَّة، وبناءً على تجارب بعض دول العالم النّاجحة في تعدّد مصادر التّمويل، عسى أن تجد فيها مؤسسات التّعليم العربيِّ في دول غرب إفريقيا النّاطقة باللّغة الفرنسيَّة ضالتها لتحقيق جودة مخرجاتها التّعليميّة، وكما يقال: «الحكمة ضالة المؤمن؛ أنى وجدها فهو أحقّ بها».

١ - التّمويل من الإنفاق العامّ للدّولة:

يعدّ التّمويل الحكوميّ هو المصدر الرّئيس لتمويل التّعليم في معظم الدّول المتقدمة والنّامية، حيث تقوم الحكومات في معظم دول العالم بتخصيص مبالغ معيَّنة من الميزانية العامّة للدّولة للإنفاق على التّعليم بجميع فروعه ومستوياته، والتي يمكن الاستدلال عليها من خلال بعض المؤشِّرات الأساسيَّة، ويتفاوت الإنفاق الحكوميّ على التّعليم تبعاً للسّياسات التّمويليَّة التي تتبعها الدّول، وتبعاً للأحوال

(١) المجادي، فتوح - (٢٠٠١): اقتصاديَّات التّعليم وتمويله في الكويت ودول الخليج العربيّ، الكويت: إدارة البحوث التّربويَّة.

الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة والسّياسيَّة المتَّبَعة في الإدارة الحكوميَّة، وبجانب ذلك يختلف حجم إنفاق الحكومة على التّعليم بسبب اختلاف دخلها القوميّ، وبحسب نوعيَّة التّعليم الحكوميِّ أو الأهليّ[١].

ولأنّ التّمويل الحكوميَّ يعدّ من أهمّ مصادر تمويل التّعليم؛ فإنّ مؤتمر داكار- عام ٢٠٠٠م دعا إلى زيادة الحصص المخصّصة للتّعليم، وبالأخصّ التّعليم الأساسيّ، من الدّخل الوطنيّ، ومن إجمالي الإنفاق الحكوميّ، كما أنّ زيادة هذه الحصص هي دليل على الإدارة السّياسيَّة الواجب توافرها من أجل اجتذاب مساعدات خارجيَّة إضافيَّة للتّعليم[٢].

وعلى الرّغم من التّباين فيما تنفقه الدّول على التّعليم من بلدٍ لآخر؛ إلاّ أنّ المؤشِّرات تفيد بأنّ الدّول المتخلفة تعليميّاً تنفق على التّعليم أكثر من غيرها[٣]، وتعكس الميزانية الحكوميَّة مقدار الاستثمار وحجمه في التّعليم، وإن كانت لا تعكس حجم الإنفاق الحقيقيّ الذي تتحمله قطاعات المجتمع الأخرى، مثل: المجتمعات المحليَّة، والمؤسسات الخيريَّة، ورجال الأعمال المحسنين[٤].

وتتكوّن ميزانية التّعليم في دول غرب إفريقيا النّاطقة باللّغة الفرنسيّة عادة من النّفقات الثّابتة، كتكاليف البنية التّحتيَّة، من الأراضي والأبنية المدرسيَّة، والأدوات والتّجهيزات اللازمة لها، والنّفقات الجارية، وتشمل مرَتّبات المعلّمين، والتّحفيزات الماديَّة المقدَّمة للعاملين، والمعلّمين، والطّلبة.

وتُشكّل الأموال النّاجمة عن الضّرائب في أغلب الدّول المصدر الأساسيّ لتمويل التّعليم، حيث يتمّ الصّرف منها على البرامج التّعليميَّة.

والخريطة التّالية توضّح الإنفاق العامّ على التّعليم في إفريقيا (٪ من الإنفاق الحكوميّ)، كما أنّ الجدول الذي يليها يبيّن الإنفاق العامّ على التّعليم في دول غرب إفريقيا؛ ما عدا دولة نيجيريا[٥].

غرب إفريقيا: جدول بيانات الإنفاق العامّ على التّعليم (٪ من الإنفاق الحكوميّ)

الدّولة	البيانات	تاريخ المعلومة	التّصنيف
غانا	٣٠,٧٧	٢٠١١	١
مالي	٢٢,٤٠	٢٠١٢	٢
بنين	٢٢,٣٤	٢٠١٣	٣

(١) الشّراح، يعقوب - (٢٠٠٢): التّربية وأزمة التنمية البشريَّة، مكتب التّربية العربية لدول الخليج.

(٢) التّقرير العالميّ لرصد التّعليم للجميع - (٢٠٠٨): التّعليم للجميع بحلول عام ٢٠١٥م، هل سنحقّق هذا الهدف؟، باريس: اليونسكو.

(٣) وندهام، دغلاس - (١٩٩٢): التّربية للجميع: المتطلبات، الدّراسة الثّالثة لاجتماعات المائدة المستديرة للمؤتمر العالميّ حول التّعليم للجميع، اليونسكو.

(٤) العتيبي، مرجع سابق.

(٥) نقلاً من الرّابط: http://ar.actualitix.com/country/afri/ar-africa-public-spending-on-education-government.php.

ساحل العاج	٢١,٩٤	٢٠٠٨	٤
السنغال	٢٠,٧٢	٢٠١٠	٥
النيجر	١٩,١٩	٢٠١٢	٦
توجو	١٧,٢٠	٢٠١٣	٧
بوركينافاسو	١٦,١٧	٢٠١٣	٨
سيراليون	١٥,٢٠	٢٠١٣	٩
الرأس الأخضر	١٤,٩٨	٢٠١٣	١٠
غينيا	١٤,١٣	٢٠١٣	١١
غامبيا	١٣,٨٠	٢٠١٢	١٢
موريتانيا	١١,٤١	٢٠١٣	١٣
ليبيريا	٨,١٣	٢٠١٢	١٤
غينيا الاستوائية	٥,٥٨	٢٠٠٢	١٥

١ – التّمويل عن طريق القطاع التّكافليّ والزّكويّ:

لقد أصبح القطاع التّكافليّ والزّكويّ في معظم دول العالم أحد المصادر أو البدائل لتمويل التّعليم، وأكثرها تأثيراً في الحركة الاقتصاديَّة، من خلال توفير التّمويل الكافي المجَّانيِّ لمجموعة كبيرة من المدارس، إضافة إلى تقديم الدّعم الفنيّ للمورد البشريّ؛ من خلال تأهيل مسؤولي هذه المدارس، أو المساهمة في تحسين الكفاءات القادرة وتكوينها؛ لضمان التسيير الكفء للمؤسسات والمراكز التّعليميَّة[1].

٢ – التّمويل عن طريق المجتمعات المحليَّة:

يقصد الباحث بهذه البديلة: جميع الإسهامات والمبادرات، والجهود التّطوعيَّة غير الملزمة، سواء كانت عينيَّة أو ماليَّة، التي يقدمها أفراد المجتمع، بفئاته كافَّة ومؤسساته، للمساهمة في دعم التّعليم العربيّ وتمويله، وقد تتمّ بناءً على الطّلب المقدّم من مسؤولي المدارس العربيَّة إلى المساهمين والمتبرعين.

وتتحقَّق هذه الإسهامات من خلال ما يأتي:

– التبّرعات المقدّمة من الأفراد، ورجال الأعمال المحسنين، والمؤسسات المدنيَّة، كالنّقابات العماليَّة والمهنيَّة، والغرف التّجاريَّة، والأحزاب السّياسيَّة، والجمعيات الأهليَّة للمدارس العربيَّة، وبخاصّة المدارس التي توجد في المناطق الفقيرة والمزدحمة والنّائية، بهدف تخفيف الكثافة العددية بمدارس هذه المناطق، وحلّ بعض المشكلات التي تعاني منها، مثل: زيادة كثافة الفصول التي تصل مجموع تلاميذها (٧٠) تلميذاً في بعض المدارس، وهذا يؤدّي بدَوْره إلى تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التّعليميَّة.

– قيام رجال الأعمال، والمؤسسات المدنيَّة والمحليَّة، بتزويد المدارس بالأجهزة والمعدَّات التّعليميَّة الحديثة، كما يمكن أن يتولى بعض الأفراد والشّركات تقديم تبرعات عينيَّة وماليَّة للمدارس العربيَّة، وذلك للاستفادة منها في تنفيذ بعض الأنشطة والاحتفالات التي تقيمها المدرسة، وكذلك المسابقات والرّحلات.

– تنفيذ مشروع (كفالة التّلميذ اليتيم)، والذي بمقتضاه يتكفل الأفراد، أو رجال الأعمال والشّركات، بكفالة عدد من التّلاميذ اليتامى، وذلك بدفع مبالغ ثابتة شهريَّة أو سنويَّة للمدرسة، تساعدهم على الاستمرار في المدرسة، كما يخفّف بعض الأعباء عن كاهل المدرسة[2].

(١) عبد الحكيم، عمران – (٢٠٠٧): «استراتيجيَّة البنوك في تمويل المؤسسات الصّغيرة المتوسطة»، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية / جامعة محمد بوضياف – بالمسيلة.

(٢) الشّخيبي، علي السّيد – (٢-٣ أكتوبر، ٢٠٠٤): المشاركة

٣ – التّمويل عن طريق عقد الاتّفاقيّات بين المدارس العربيَّة والشّركات:

يرى الباحث أنّ عقدَ الاتّفاقيّات بين المدارس العربيَّة وبعض المصانع والشّركات المحليَّة والإقليميَّة، في دول غرب إفريقيا النّاطقة باللّغة الفرنسيَّة، يعدّ من أحد البدائل الحديثة لتمويل التّعليم العربيِّ في الدّول المذكورة، والتي يتمّ على أساسها قيام الطّلبة بزيارة هذه المصانع والشّركات، والتّعرُّف على منتجاتها وآليات العمل بها.

وتقوم هذه المصانع والشّركات بتوفير فرص عمل بجزء من الوقت لبعض الطَّلبة غير القادرين ماديّاً، لمساعدتهم في الإنفاق على تعليمهم ومتطلَّبات حياتهم، وللمدرسة أقساط معيَّنة من هذه الاتّفاقيَّات تقدّمها المصانع أو الشّركات إليها بعد أداء الطَّالب المهام المكلّف بأدائها؛ حسب الشّروط المتَّفق عليها من الأطراف الثّلاثة (المصانع أو الشّركات، والطَّلبة، والمدارس)، ويساعد هذا البديل التمويلي المدارسَ العربيَّة على تمويل ميزانيتها- من جهة-، والطَّالب على تحمُّل تكاليفه الدّراسيَّة ومتطلَّباته- من جهة أخرى-.

٤ – التّمويل عن طريق بعض البلدان الغنية أو المنظَّمات الدّوليَّة:

تتلقى كثيرٌ من المؤسسات التّعليميَّة في معظم البلدان النّامية إعانات من بلدانٍ غنية، أو منظَّماتٍ عالميَّة، ويتمّ ذلك بشكلٍ ثنائيٍّ بين الحكومتَيْن، أو مؤسستَيْن تعلميتَيْن، أو عن طريق مؤسسات ومنظَّمات متعدِّدة، وتشمل هذه الإعانات أو المساعدات: إعانات فنيَّة، ومساعدات ماليَّة، وتتضمَّن الإعانات الفنيَّة تقديم بعض المعلّمين والأساتذة من قبل الدّولة المتبرِّعة، أو المساعدات الماليَّة من بعض المنظَّمات الدّوليَّة.

ومن أهمّ هذه البلدان: المملكة العربيّة السّعودية، وقطر، والكويت.

فمن المؤسسات السعودية:

- رابطة العالم الإسلاميِّ.
- النَّدوة العالميَّة للشَّباب الإسلاميِّ.
- إدارة المساجد والمشروعات الخيريّة.
- لجنة مسلمي إفريقيا.
- هيئة الإغاثة الإسلاميَّة العالميَّة.

ومن مؤسسات دولة قطر:

- مؤسسة عيد آل ثاني.
- مؤسسة الشّيخ ثاني بن عبد الله (راف).

ومن مؤسسات دولة الكويت:

- الهيئة الخيريَّة الإسلاميَّة العالميَّة.

ومن أهمّ المنظَّمات الدّوليَّة في مجال المساعدات للتّعليم:

البنك الدّوليّ، والبنك الأمريكي للتّنمية، والبنك الإفريقي للتّنمية، ومنظَّمة اليونسكو، والإيسيسكو، ومنظَّمة اليونسيف، ومنظَّمة الصّحة العالميَّة، وهيئة الأمم المتحدة[1].

وتشير الدّراسات إلى أنّ مجموع المساعدات التي قُدّمت من البلدان المتقدمة، والمؤسسات الدّوليَّة، في قطاع التّربية والتّعليم، كانت نسبة مساهمة المؤسسات الدّوليَّة فيها (١٥٪) من مجموع المساعدات التي بلغت (١٠٠٠) مليون دولار، كما بلغ عدد المعلّمين والخبراء التّربويين الموفدين إلى البلدان النّامية، بما فيها دول غرب إفريقيا، بموجب هذه المساعدات: (١,٠٠٠,٠٠٠)

(١) صبيح، لينا زياد – (٢٠٠٥): «صيغ تمويل التّعليم المستقاة من الفكر التّربويّ الإسلاميّ وأوجه الإفادة منها في تمويل التّعليم الجامعيّ الفلسطينيّ»، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التّربية / الجامعة الإسلاميَّة بغزة.

المجتمعيَّة في التّعليم – الطّموح والتّحديات، المؤتمر العلميّ السّنوي لكلية التّربية – بالمنصورة، بالتّعاون مع مركز الدّراسات المعرفية – القاهرة.

شخص[1].

ويمكـــن للمدارس العربيَّـــة تفعيل هذا البديل التمويلي، والبحث عن توطيد جسور العلاقات بينها وبين بعض البلدان العربيَّة، أو المؤسسات التّعليميَّة العالميَّة، أو المنظَّمات الدّوليَّة؛ ممّا يساعدها على تعدّد مصادرها لتمويل مهمتها التعليمية.

٥ – التّمويل عن طريق الأوقاف:

تلجأ كثيـــرٌ مـــن المؤسســـات التّعليميَّة إلى الأوقاف لاعتمادها مصـــدراً من مصادر التّمويل، في ظـــلّ التّراجع في التّمويـــل الحكوميّ، أو عدم كفاية الرّســـوم الدّراســـيَّة لمتطلَّبات المؤسسات التّعليميَّة الأهليَّة.

وقد أدى الوقف في المجتمع الإســـلاميّ دَوْراً مهمّـــاً في نهضة الدّعوة الإســـلاميَّة العلميَّة، كما نشـــأت عديدٌ من المؤسســـات التّعليميَّة العريقة اعتمـــاداً على المال الخاصّ الـــذي كان يُقدّم في شـــكل أوقاف، كجامعة الأزهر الشّريف في مصر، وجامعة القرويـــين بفاس، وجامعـــة الزّيتونة في تونس، وجامعة النّظامية في العراق.

واعتمـــدت بعض المؤسســـات السّـــنغافورية سياســـة الأوقاف منذ بداية التّســـعينيات؛ لتنمية مواردها الخاصّة، وتقليل الاعتماد على الحكومة، وفي ظلِّ هذه السّياســـة استطاعت مؤسستان في ســـنغافورة، عام ١٩٩١م، الحصـــول على أوقاف لتمويل التّعليم بها، تصـــل قيمتها إلى بليون دولار أمريكي، ومن ثمّ ألزمت الحكومة نفســـها بتقديم (٢٥٠) مليون دولار للمؤسسات التّعليميَّة في شكل أوقاف خلال السّنوات الخمس التّالية، واستطاعت أن تحصل على مثل هـــذا المبلغ من مصادر غير حكومية[2].

(١) صبيح، لينا زياد، مرجع سابق.

(٢) الهلالي، هلال – (٢٧-٢٨ ديسمبر ٢٠٠٣): «اتّجاهات حديثة في تمويل التّعليم الجامعيّ»، ورقة مقدمة في المؤتمر القوميّ السّنويّ العاشر (العربي الثّاني) لمركز تطوير التّعليم الجامعيّ، جامعة المستقبل في الوطن العربيّ / جامعة عين شمس.

(٣) محمود، سعيد طه؛ ناس، السّيد محمد – (٢٠٠٣): قضايا في التّعليم العالي والجامعيّ، مصر: مكتبة النّهضة المصريَّة.

من المهمّ الإشارة إلى جهود المنتدى الإسلاميّ في تطوير مناهج العلوم الشّرعيَّة في إفريقيا عن طريق تأليف الكتب الدّراسيَّة وتوزيعها

ومحل الشّاهد هو: أن تقوم مؤسسات التّعليم العربيّ في دول غرب إفريقيا بالسّعي الحثيث نحو الحكومة، أو الأفـــراد ذوي الدّخل العالي، لإيجاد الأوقاف لها؛ ممّا تموَّل به العمليَّة التّعليميَّة.

والأوقاف قد تكون عبارة عن الفنادق، أو الأبنية المستأجرة، أو العقارات، أو الأراضي الزّراعية، أو المحلات التّجاريَّـــة، أو المصانع، أو غيرها؛ ممّا يرجع نفعه إلى المؤسسات التي لأجلها أُنشئت.

٦ – رفع قيمة الرّسوم الدّراسيَّة:

يُعدّ رفع قيمة الرّســـوم الدّراسيَّة من البدائل التي تلجأ إليها بعض المؤسسات التّعليميَّة الأهليَّة من أجل تغطية نفقاتها التّعليميَّة، وتخفيف الضّغط على مصادرها المتوفرة.

ويوجد توجُّهٌ عامٌّ نحو زيادة الرسوم الدراسيَّة إلى حدٍّ كبير في كلٍّ من: اليابان، والولايات المتحدة الأمريكية، وأستراليا، وإسبانيا، وغيرها، سواء في مؤسسات التّعليم العامَّة أو الخاصَّة، وهي تتناسب مع ظروف كلّ مجتمع وأوضاعه[3]، وهذه الزّيادات

وإن كانت تُعنى بالتّعليم العالي أكثر من التّعليم العامّ في هذه الدّول؛ إلاّ أنّه يمكن الاستفادة من هذه التّجارب كأحد البدائل لتمويل التّعليم العربيّ في دول غرب إفريقيا النّاطقة باللّغة الفرنسيَّة.

وفي هذا السّياق؛ يرى الباحث أهمّيَّة زيادة الرّسوم الدّراسيَّة زيادةً محدودة، خصوصاً في التّعليم المزدوج (العربيّ والفرنسيّ) بالمدارس العربيَّة في غرب إفريقيا عامّة، والنّاطقة بالفرنسيّة تحديداً، بما يضمن الجودة في الأداء، وذلك للأسباب الآتية:

- عندما تفرض المؤسسة التّعليميَّة رسوماً إضافيَّة، ولو محدودة جدّاً، تصبح الاستفادة أكثر انضباطاً وعقلانيَّة.

- عندما يدفع الدّارس، أو وليّ أمره، رسوماً مرتفعة مقابل تعليمه، يصبح لزاماً على المؤسسة التّعليميَّة أن تأخذ في الحسبان تفضيلات الدّارسين وميولهم، وأن تنظّم مناهجها التّعليميَّة على هذا الأساس، ومن شأن ذلك أن يزيد من الكفاءة الدّاخليَّة للمؤسسة التّعليميَّة[1].

- تمثّل زيادة الرّسوم الدّراسيَّة موارد إضافيَّة لمؤسسات التّعليم العربيّ؛ كأحد البدائل ضمن مصادر تمويل العمليَّة التّعليميَّة.

الخاتمة (النتائج، التّوصيات، المقترحات):

النتائج:

بناءً على ما سبق تبيّن:

- أنّ هناك العديد من العوامل التي تؤثّر في تمويل التّعليم، منها ما يتعلّق بالمؤسسات التّعليميَّة، مثل: الاهتمام بضمان جودة التّعليم، والتّحكُّم في كفايته الدّاخليَّة، وإدخال التّقنيّات الحديثة، والأساليب التّكنولوجية في التّعليم، والنّموّ المهنيّ المستدام للمعلّمين، ومستوى الهدر التّعليميّ (الرّسوب، والتّسرب)، وإلزاميَّة التّعليم، والتّوسُّع الكميّ لمواجهة الطّلب الاجتماعيّ على التّعليم، والاهتمام بتطوير الكفاءات الإداريَّة، وتوفير البيئة التّعليميَّة المناسبة، ومنها ما يرتبط بالبيئة الخارجيَّة المحيطة بالمؤسسات التّعليميَّة، مثل: زيادة اهتمام المجتمعات بالتّعليم والإنفاق عليه، ووَعْي الأسر والأفراد بأهمّيَّة التّعليم، ودوره في تنمية القدرات والمهارات الحياتيَّة.

- أنّ واقع تمويل التّعليم العربيّ في دول غرب إفريقيا النّاطقة باللّغة الفرنسيَّة ينحصر في المصدر الوحيد الأساسيّ، وهو: الرّسوم الدّراسية المقدَّمة من الطّلاب أو أولياء أمورهم، وبقية المصادر تعدّ مصادر ثانويَّة غير ثابتة، وتختلف من دولة لأخرى، ومن مؤسسة لأخرى؛ حسب اعتراف الدّولة بها، وعلاقتها بالحكومة، أو الجهات الرّسميَّة المعنيَّة بالإشراف على التّربية والتّعليم، أو علاقتها بالمؤسسات الأهليَّة، والأفراد، وذوي الدّخل العالي، ومن هذه المصادر: التّمويل من الإنفاق العامّ للدّولة، ورجال الأعمال المحسنين، والأفراد ذوي الدّخل من أسر الطّلبة، والمؤسسات الخيريَّة مثل؛ المنتدى الإسلامي ومؤسسة راف، والمنظّمات الدّوليَّة؛ كاليونسكو والإيسيسكو، وغيرها.

- يمكن تفعيل العديد من البدائل لتمويل التّعليم العربيّ في بلدان غرب إفريقيا النّاطقة بالفرنسيَّة، وهي كما يأتي:

- التّمويل الحكوميّ من خلال ما تخصّصه الحكومة للتّربية والتّعليم من الإنفاق العامّ للدّولة.

- التّمويل عن طريق عقد الاتّفاقيّات بين مؤسسات التّعليم العربيّ والشّركات أو المصانع المحليَّة.

- التّمويل عن طريق المجتمعات المحليَّة، كرجال الأعمال المحسنين، والمصانع والشّركات المحليَّة.

- التّمويل عن طريق الأوقاف التي تؤسس

(١) محمود، سعيد طه؛ ناس، السّيد محمد، مرجع سابق.

لهدف تمويل العمليَّة التّعليميَّة.

– التّمويل عن طريق القطاع التّكافليّ والزّكويّ.

– رفع قيمة الرّسوم الدّراسيَّة.

التّوصيات:

يوصي الباحث بما يأتي:

– ضرورة تعرّف مؤسّسات التّعليم العربيّ على حقوقها من الميزانية العامَّة للدّولة.

– بناء جسور العلاقة بين الجهات المعنيَّة؛ للإشراف على التّربية والتّعليم ومؤسسات التّعليم العربيّ.

– ضرورة توظيف موارد المجتمع المحليّ وقدراته لخدمة العمليَّة التّعليميَّة.

– إيجاد العلاقات الوطيدة بين المنظَّمات الدّوليَّة ومؤسسات التّعليم العربيِّ في دول غرب إفريقيا النّاطقة باللّغة الفرنسيَّة.

– تشجيع الأثرياء المسلمين في دول غرب إفريقيا لإنشاء وقف التّعليم العربيِّ، وبيان مدى حاجة المجتمع المسلم إليه.

– دعوة رجال لأعمال لحضور المناسبات والحفلات التي تقيمها المدارس العربيَّة.

– إصدار نشرة تربويَّة ربع سنويَّة تحت مسمّى (شُركاء في التّعليم العربيِّ)، يتمّ من خلالها رصد جميع المشاركات التي يمكن أن تقدّمها المجتمعات المحليَّة للمدارس العربيَّة.

– حثّ الأفراد ذوي الدّخل على إخراج زكاة أموالهم لصالح التّعليم العربيِّ.

– زيادة الرّسوم الدّراسيَّة الحالية بنسبةٍ معقولةٍ غير مكلفة.

مقترحات لمزيدٍ من البحوث المستقبليَّة:

نظراً لندرة البحوث العلميَّة في مجال تنوُّع مصادر تمويل التّعليم العربيِّ في غرب إفريقيا عامَّة، والدّول النّاطقة باللّغة الفرنسية خاصَّة؛ وعلى ضوء ما أسفر عنه البحث الحالي؛ فإنّ الباحث يقترح ما يأتي:

– إجراء بحث عن المشاركة المجتمعيَّة المحليَّة في تمويل المدارس العربيَّة في دول غرب إفريقيا النّاطقة باللّغة الفرنسيَّة.

– أثر تنوُّع تمويل التّعليم على أداء المدارس العربيَّة في بلدان غرب إفريقيا النّاطقة باللّغة الفرنسيَّة ■

دور الشباب الإفريقي في تنمية المجتمع عبر المنظمات التطوعية

أ. شوقي صلاح أحمد إسماعيل

باحث – مركز ركائز المعرفة للدراسات والبحوث – الخرطوم – السودان

القارة الإفريقية غنيّة بالموارد البشرية وغير البشرية، مع ذلك تعدّ إفريقيا في مؤخّرة القارات من حيث التنمية، وفي مقدّمة القارات من حيث الفقر والبطالة، هذا الواقع المرير يستلزم إعمال الفكر من أجل استغلال القدرات والطاقات الإفريقية المتاحة للنهوض عبر عملية إدارية مُحكَمة[1]، عن طريق توظيف الطاقات الشبابية لخدمة المجتمع، وتقديم تعاليم الإسلام بوصفها حلولاً عملية للمشكلات التي تمرّ بها القارة.

ومن هذه الحلول الفعّالة: إشراك شريحة الشباب الإفريقيّ في بناء مجتمعه، عبر وسائل مواكبة لتطوّر العصر، متمثّلةً في المنظمات التطوعية المتخصّصة والفعّالة، أو ما يُسمّى: «منظمات المجتمع المدني» أو «المنظمات غير الحكومية»، تعمل داخل المجتمع من أجل النهوض بالمجتمع، ونشر الفضائل، والنهي عن الشرّ، وتحقيق خيرية الأمّة، ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ ...﴾ [آل عمران : ١١٠]، وقد أثبتت التجربة نجاعة هذه الطريقة (فتح المجال أمام الشباب الإفريقي للمشاركة في نهضة مجتمعه) في إيجاد حلولٍ للمشكلات والتحديات التي تواجه المجتمع، من خلال بناء قدرات الشباب وتنميتها، وتوجيه الطاقات الكامنة فيه وتوظيفها .

أهمية الشباب في التنمية الاجتماعية والثقافية:

تنبع أهمية الشباب في المجتمع من دَوْرهم المحرك للتنمية؛ بوصفهم الفئة الأقدر على الفعل وَردّ الفعل، وسنناقش هذه الأهمية عبر التركيز على مفهوم التنمية بشكلٍ عام في شقّيها الاجتماعي والثقافي، وما يمكن للشباب إضافته في هذَيْن المحورَيْن .

أ - التنمية الاجتماعية للمجتمع ودور الشباب فيها:

المفهوم الذي نعنيه بالتنمية الاجتماعية متعلّق- بصورة أو أخرى- بمتطلبات الشباب وتحرّكاتهم في المجتمع المحيط بهم، وانعكاس ذلك على طريقة تعاملهم مع المؤسسات المجتمعية التي ينشطون فيها .

تعتمد التنمية الاجتماعية، لأيّ مجتمع، في إحداث التغيير المنشود، على طبيعة المجتمع المعني، ولابد أن تنسجم مع ثوابته الأيديولوجية، وتستصحب مجموع المفاهيم والأفكار التي تميّز ذلك المجتمع، فمعظم المجتمعات الإفريقية تجد فيها بوناً واسعاً بين الطبقة الغنية والطبقة الفقيرة، وكذلك الطبقة المتعلمة والطبقة الأميّة، وتلك هي المشكلة الأهمّ التي ستواجه الشباب الإفريقي في طريقه نحو التنمية، أي السعي إلى الاتزان المجتمعي، والعمل على تقليل الفجوات المجتمعية، وذلك من أجل تفعيل كلّ المكونات المجتمعية،

الخطوة الأولي لبناء منظمة تطوعية فعّالة هي تحديد رسالة المنظمة

(١) ونعني بذلك: عملية التخطيط والتنظيم والقيادة، ورقابة أنشطة وأعضاء المؤسسة، واستخدام كلّ الموارد التنظيمية- البشرية والمالية والمادية والمعلوماتية- بغرض إنجاز أهداف المنظمة بكفاءة وفعالية.

حيث يمكنهم إنشاء منظمات متخصّصة في توعية المجتمع حول أهمية التضامن بين طبقاته المختلفة، وعبر إنفاق الأغنياء من أجل الحفاظ على السّلم والأمان المجتمعي .

إنّ التنمية الاجتماعية المنشودة تكون عبر وسائل نابعة من صميم المجتمع، سواء كانت دولة أو مؤسسات سياسية ومدنية، لأنّ التنمية العابرة للقارات- إن صحت التسمية- التي نعني بها: مجموع الأفكار والمفاهيم الساعية إلى إحداث تغيير في مجتمع ما؛ عبر وسائل غريبة عن المجتمع، من منظمات أو تشكيلات مستوردة من خارج المجتمع، غالباً ما تؤدي- عاجلاً أو آجلاً- إلى صدام مع القيم المحلية للمجتمع، وفي حال التعارض مع الاحتياجات الفعلية للمجتمع؛ فإنها تكون تنمية آنية مصطنعة عابرة للقارات، وغالباً ما تكون قصيرة العمر، وذات آثار سلبية في المدى البعيد للأجيال القادمة في المجتمع الإفريقي .

ومن ثمّ تكمن أهمية الشباب في كونه المحرك لإحداث تنمية اجتماعية متوازنة، بشرط أن تكون نابعة من عمق القيم التي يتميّز بها المجتمع الإفريقي، تتم هذه التنمية- في الشكل الذي يقترحه هذا البحث- عبر تمكين الشباب من إنشاء مؤسّسات ومنظمات مجتمعية، ذات مقدرة في القيام بهذا الدور المتشعّب، وتسهيل كلّ سبل التعاون مع الجهات المختصّة القانونية والقيادات المحلية؛ للمساعدة في تصريف شؤون المجتمع بالطريقة المُثلى التي تؤدي إلى التنمية المستدامة .

ب - التنمية الثقافية للمجتمع ودور الشباب فيها:

مفهوم التنمية الثقافية المنشودة هنا مستمدٌ من حديث النبي صلى الله عليه وسلم: (إنما بُعثت لأتمم مكارم الأخلاق)[1]، هذه الأخلاق التي جاء النبيّ الكريم صلى الله عليه وسلم ليتمّمها؛ كانت ولا تزال جزءاً من الموروث الإنساني الموجود عند كلّ مجتمع بنسبٍ متفاوتة، وهنا يأتي دور الشباب على مرّ العصور، منذ البعثة النبوية وإلى قيام الساعة، من أجل الحفاظ على القيم الفاضلة من هذا الموروث، وإرساء دعائم استمراريتها؛ لتعبّر عن مكنون المجتمع المميّز بمكوناته وثقافته وحضارته.

وهذا الحديث ينسجم مع المفهوم العامّ لتنمية الإنسانية؛ بوصفها عملية توسّع خيارات البشر؛ لتشمل الفعاليات والقدرات.

والتغيير الثقافي الذي نعنيه هو: (التغيير في أنساق الأفكار المتعلّقة بأنواع عديدة متباينة من المعتقدات والقيم والمعايير)، وهذا التعريف يشمل في الوقت الحاضر مفهوم الدعوة الإسلامية، فهي نظامٌ للحياة، وطريقة للعيش لرفاهية كلّ البشرية، وهذا ما يقودنا إلى الفعل التغييري الثقافي الذي يجب أن يتطلع إليه الشباب الإفريقي للحفاظ على ثقافة الأخلاق الحميدة، ومواجهة الثقافات الدخيلة بالحسنى، وبداية كلّ تنمية تبدأ بالتوعية والحضّ على السلوك القويم للمجتمع المعني، وأطلق على هذه التوعية: (تتميم مكارم الأخلاق) التي تعتبر من المشتركات الإنسانية لأي مجتمع في القارة الإفريقية، ويكون ذلك بالرفق والحلم، والنظر إلى الحسنات الموجودة، والعمل على إكمالها، من أجل إحداث تغيير ثقافيٍّ إلى الأفضل، لجعل المجتمع المعنيّ مهيئاً للنهضة الثقافية، وليس المطلوب أبداً التعالي على الواقع الموجود، ووسمه بالكفر، أو وسمه بأيّ صفة تكون حاجزاً بين المجتمع المحليّ والشباب الإفريقي.

ج - خريطة الطريق نحو التنمية الاجتماعية والثقافية:

خريطة الطريق التي نحتاج إليها هي: الخطط

(١) صحّحه الألباني في السلسلة الصحيحة، رقم ٤٥، وفي صحيح الجامع، رقم ٤١١٤.

والبرامج اللازمة للعملية التنموية التي يقودها الشباب الإفريقي بنفسه، وتستلزم أن نطوّر المؤسسات التي شاركت في نهضتنا في السابق لتقوم بالتنمية الاجتماعية والثقافية المنشودة، وذلك بالبحث عن الإيجابيات الموجودة في الواقع الحالي.

وتكمن أفضل الإيجابيات في توفّر المساجد في معظم القطاعات المجتمعية في إفريقيا، فيمكننا أن نطوّر من مفهوم المسجد ليكون مؤسسةً كغيرها من مؤسسات المجتمع المدني التي تشارك بفعالية في التنمية الاجتماعية والثقافية، ويتمّ ذلك بتغيير نظرة المجتمع للمسجد أولاً، ومن ثمّ تمليك الشباب الطرق الفعّالة في كيفيه إدارته وتمويله، والنظر إليه بوصفه مؤسسة اجتماعية، وليس مكاناً للعبادة وللصلاة فقط، والنظر للعبادة بمنظورها الأشمل بوصفها طريقةً للحياة.

وإن نجحنا في تنفيذ ذلك نكون قد طوّرنا سلاحاً فتّاكاً في مواجهة الغزو الثقافيّ الفكريّ؛ اعتماداً على عدد المساجد في العالم الإفريقي، والتي قد تصل إلى الملايين، ويمكن لهذه المؤسسات في حال تمّ النجاح في إدارتها أن تحلّ الكثير من المشكلات في التعليم والفقر والبطالة ومجابهة هجرة الشباب الإفريقي، على المستوى التطبيقي وليس النظري فقط، وليس أمراً مستغرباً، فقد حدث من قبل في الصين وماليزيا وسنغافورة، فلماذا لا يحدث في إفريقيا!

فليس من المستحيل أن يقود المسجد قاطرة التنمية في النواحي التعليمية والثقافية الاجتماعية، وأن يكون اللبنة الأولى في المستويات التعليمية، من حيث تعليم القرآن وعلوم الدين والعلوم العصرية، فمن غير تعليم لا أمل لأي نهضة في أي مجال، وقد أثبتت العديد من الدراسات أنّ التعليم هو أحد أهمّ العوامل المؤثّرة في تخفيض فرص إصابة الأفارقة بمرض نقص المناعة) الإيدز(، كما أنّ التعليم يؤدي إلى الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية، وتقليل الهدر.

ويلزمنا الاعتماد على التنظيم الجيد لإيجاد تنمية مستدامة نابعة من مكوّنات المجتمع نفسه، ويعدّ اتساع إمبراطورية مالي وشهرتها دليلاً واقعيّاً على قدرة الأفارقة على التنظيم السياسي والاستثمار الاقتصادي المتميز، حيث كانت المدن لها سمات المدن التجارية، كما كانت مراكز للتعليم ونشر الثقافة الإسلامية، وقد استمرت هذه الثقافة والأدب لقرون عدّة.

هذه القدرة على التنظيم والتنمية، التي كانت في إمبراطورية مالي، أنتجت غنىً ورخاءً لا مثيل له في العالم، لكن نسيان الماضي يشكّل عقبةً كبيرةً للذاكرة الجمعية لدى الشباب الإفريقي، كما يشكّل عائقاً ثقيلاً في وجه أي عملية تنموية يديرها الإفريقيون أنفسهم.

واقع الشباب الإفريقي ومعوقات التنمية:

يحتاج واقع الشباب الإفريقي إلى عملٍ كبيرٍ في النواحي التعليمية؛ لتأهيله لقيادة التنمية الاجتماعية والثقافية في العقدَيْن القادمَيْن.

ويمكن للشباب الإفريقي المستنير أن يبني سيناريوهات للمستقبل عبر الأدوات المحلية، مثل المؤسسات الأهلية التي يمثّل المسجد فيها دَوْراً قياديّاً بوصفه مؤسسة مجتمعٍ مدنيٍّ موجودة في كلّ أنحاء العالم الإفريقي، والتركيز على الاعتماد الذاتي من أجل إحداث تغييرٍ ثقافيٍّ اجتماعيٍّ شاملٍ نحو إرجاع القيم الأخلاقية الأصيلة لما كانت عليه في السابق من حسنٍ وجمالٍ، وقدرةٍ على تفعيل قطاعات المجتمع وتطويرها؛ لتتلاءم مع التطورات العصرية الآنية.

إنّ الحديث عن واقع الشباب الإفريقي يستلزم التطرّق إلى التحديات الواجب مواجهتها بالدراسة والبحث والتحليل، والعمل على وضع حلولٍ آنية للمدى القريب، وحلولٍ على المدى البعيد، متمثلة

في وضع استراتيجيات متبنّاة من قبل المسؤولين عن أمر الشباب في الأقطار الإفريقية ومنظمات المجتمع المدني، وليس التركيز على المنظمات الشبابية والأهلية فقط، وليس المقصود إبعاد أو إزالة أي جهود تنموية أخرى من المنظمات الطلابية والعمّالية، أو أيّ مؤسسةٍ مربوطةٍ مباشرة أو غير مباشرة بالدولة.

وعليه؛ يجب مواجهة هذا الواقع بجانبَيْن: الرسميّ والشعبيّ، من غير احتكار حصري للفعل التنموي الذي لا يمكن للدولة القيام به من غير إسنادٍ وتدعيم من مؤسسات المجتمع المدني الشبابية، والتي هي نفسها تحتاج إلى الرعاية والإسناد من الجانب الرسمي؛ من أجل الوصول إلى أفضل مواجهة للمشكلات التنموية.

إنّ خلاصة القول في تحسين واقع الشباب الإفريقيّ ينبع من انتهاج سياساتٍ تنموية؛ أساسها المجتمع والبيئة الإفريقية، لا من استيراد حلول سطحيةٍ من الخارج؛ غالباً ما تكون مفروضةً بالقوة[1].

وأبرز المعضلات في واقع الشباب الإفريقي هي:

أ - الأميّة والتسرّب من القنوات الدراسية:

هنالك معوقٌ تنمويٌّ كبير، نعبّر عنه بثلاثة أوجه كبيرة، قد تجاوزها العالم منذ فترة طويلة، الوجه الأول يتمثّل في الأمية التي تمنع الشاب من القراءة والكتابة، ومن لوازم هذه الأمية في هذا العصر: التخلّف، ولا يزال سبعة وخمسون مليون طفل يفتقرون إلى التعلّم؛ لأنهم ببساطة ليسوا في المدارس.

وعند القضاء على الأمية ننتقل إلى العقبة التالية، وهي التسرّب من المقاعد الدراسية في مختلف المراحل الدراسية، وهي لا تقلّ خطورة عن الأمية؛ لأنّ تخريج شبابٍ على شكل أنصاف متعلّمين تعدّ مشكلةً في حدّ ذاتها.

ولا يتوقف التحدي عند هذا الحدّ، بل يتعداه إلى مشكلةٍ أخرى متمثلة في نوعية التعليم المقدّمة، حيث إنّ نوعية التعليم المقدّمة للمتعلمين الذين يفترض أن يقودوا التنمية لم ترتق حتى الآن إلى المستوى المطلوب، فتدني مستوى التعليم يعوق حتى أولئك الذين ينجحون في الالتحاق بالمدارس، فثلث الأطفال في سنّ التعليم الابتدائي لا يتعلمون الأساسيات، سواء التحقوا بالمدارس أو لم يلتحقوا.

ليس نشر التعليم فقط هو الذي نسموا إليه، بل نسعى إلى التعليم الجيد، فالتعليم الجيد يُنقذ الأرواح عبر تأمين الحماية الجسدية من المخاطر والاستغلال، فعندما يكون المتعلّم في محيط تعليميٍّ آمن، يكون أقلّ عرضة للاستغلال جنسيّاً أو اقتصاديّاً، أو للتعرض لأي مخاطر أخرى، مثل الزواج المبكر أو القسري، أو التجنيد في التنظيمات المقاتلة، أو الجريمة المنظمة، بالإضافة إلى ذلك يمكن للتعليم أن يؤمّن المعلومات المنقذة للحياة ومهارات البقاء الضرورية، وآليات التأقلم، فالتعليم المطلوب هو الذي يجهّز فرداً واعياً بمحيطه، قادراً على اتخاذ القرارات السليمة من أجل الوصول إلى الكفاية التي تجعله فرداً صالحاً في نفسه، قادراً على إصلاح الغير، والناتج المتوقع من العملية التعليمية الفعّالة تؤدي في المحصلة النهائية إلى الوصول لنوعيةٍ من الشباب قادرة على اتخاذ خطوات عملية في التنمية الاجتماعية والثقافية لمجتمعهم.

وليست المشكلات المتعلقة بالأميّة أو التعليم

(١) إنّ إعادة الهيكلة الاقتصادية والاجتماعية في الاقتصاديات المتقدمة للغرب، التي بدأت في السبعينيات والثمانينيات، قد تمّت نتيجة للجهود الواعية للشركات، والتشاور مع حكوماتها وممثلي العمال والمنظمات متعددة الأطراف، أما السياسات واستراتيجيات التكيّف في الدول الإفريقية؛ فقد فُرضت من خارج القارة.

ونوعيته هي العقبة الوحيدة التي تواجه مستقبل النهضة الشبابية الإفريقية، بل تتعداه إلى مشكلات أخرى مرتبطة بعدم الاستفادة من الأعداد الكبيرة من الطاقات الشبابية التي تمّ إنفاق مبالغ طائلة في تعليمهم، وتكون المحصلّة عدم وجود خطط وبرامج للاستفادة من هذه الجموع؛ ما يؤدي إلى ظهور مشكلة البطالة.

ب - البطالة:

يقودنا الحديث عن البطالة إلى سؤالٍ مهمٍّ حول السياسة التعليمية في الدول الإفريقية، ومدى ارتباطها بالاحتياجات الفعلية لسوق العمل: هل هنالك خططٌ موضوعة، أو الأمر متروك للأفراد؟

والإجابة بشفافيةٍ عن هذا السؤال قد تكون الخطوة الأولى نحو الحلّ، فهنالك قطاعاتٌ حيوية جدّاً تحتاج إلى عددٍ مقدّر من الخريجين والعمّال المهرة، مثل القطاع الزراعي، لكن للأسف لا تجد القدر الكافي من القوّة العاملة، مما قد يضطر الدولة إلى استيعاب قدرٍ كبيرٍ من العمالة الوافدة لسدّ الفجوة العمّالية، ونجد أنّ القدر الأكبر من الشباب الإفريقيّ يصطف في صفوفٍ غير منتهية من أجل الحصول على العمل المكتبي.

ولإيجاد حلٍّ يجب أن تتضافر الجهود الرسمية في إيجاد فرص عملٍ للشباب الإفريقيّ؛ عبر إنشاء منظمات تُعنى بالتدريب حسب متطلبات سوق العمل، بالإضافة لدعم الجهود الشبابية لإنشاء الأعمال والمشاريع الصغيرة، أو إيجاد حاضنات تأهيلية مؤقتة لكي يجدوا نصيبهم من الخبرة المطلوبة في التشغيل بعد رفع كفاءتهم وقدرتهم على المنافسة.

وتجاهل هذه المشكلة من الجانب الرسمي والمجتمعي؛ قد يؤدي إلى نشوء مشكلة أخرى، هي هجرة الشباب عامّة، والعقول الشابة على وجه الخصوص.

ج - هجرة الشباب والعقول الشابة:

تعدّ الهجرة من المشكلات الكبيرة التي تواجه العالم، وإفريقيا على وجه الخصوص، حيث يتم استنزاف مجتمعها الذي يعدّ مجتمعاً شاباً مقارنةً بالمجتمعات الأوروبية عامّة، والاسكندنافية خاصّة، كذلك حال دول شرق آسيا واليابان على وجهٍ أكثر خصوصية، واستمرار هذه الظاهرة قد يؤدي إلى إفراغ المجتمعات من العناصر الفعّالة، وهو ما يمكن تشبيهه بإفراغ الجسم من السوائل، فيصبح هزيلاً لا يقدر على مواجهة المحن والمصائب، فالهجرة من الظواهر التي أصبحت تحتل مساحةً عريضةً في حياتنا، سواء تلك الدائمة أو المتجهة إلى مجتمعات نفطية، حيث أصبحت الهجرة حلماً فرديّاً يحلّ محلّ الهدف القوميّ العام، وهي هجرة من نوعٍ خاصٍّ، لكنها تقتل في الإنسان أقوى الروابط بالوطن، ومن هنا ظهرت شريحة من الشباب لا تعرف الحنين إلى الوطن وهي في الخارج.

والأكبر من ذلك، والأكثر فتكاً وتدميراً، يتمثّل في هجرة العقول، التي تُعرف بانتقال العناصر البشرية الحيوية اللازمة لتحقيق عمليات النهضة من مجتمعها إلى مجتمعٍ آخر في فترةٍ زمنيةٍ محدّدة، وهذا الانتقال قد يتحول إلى الهجرة أو الامتناع عن العودة بعد قضاء الفترة الزمنية، ويندرج ذلك تحت أصحاب الكفاءات العقلية النادرة، والخبرات العلمية عالية المستوى والمهارات الدقيقة، التي يشكّل غيابها خطورةً على حياة المجتمع في حاضره ومستقبله.

ولتوضيح هذه الخطورة والهدر الكبير في الموارد البشرية والاقتصادية لمجتمعاتنا الإفريقية النامية، جرّاء هجرة العقول، يمكننا الاستئناس بقول البروفيسور Richard Titmus في كلية الاقتصاد بجامعة لندن: (إنّ الولايات قد وفّرت ٤٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار في أقلّ من عشرين عاماً، وذلك عن طريق استقطاب نحو ١٠٠٠٠٠ عقلٍ

مهاجرٍ، في مجالات الطبّ والهندسة والعلوم؛ لأنها لم تتحمل شيئاً في سبيل تنشئتهم وتعليمهم).[1]

ويتضح لنا جليّاً أنّ هذا الواقع الذي تسوده أزمات طاحنة تحيط بالشباب الإفريقي تُلزمنا جميعاً، وبلا استثناء، العمل على إيجاد مخرج، والبحث عن حلولٍ ناجعةٍ ونافعةٍ على المدى القصير والطويل، وليس مسكناتٍ تعالجُ الأعراض ولا تمسّ جذور المشكلة.

ويمكننا أن نضع بعض السمات العامّة التي يرجى منها إحداث بعض التغيّرات في الواقع الشبابي، وإذا تمّت هذه الخطوة بنجاحٍ، وأصبح للمجتمع قابلية على الفعل الإيجابي، فستكون الخطوة الأولى نحو الحلّ، ونجمل هذه السمات فيما يأتي:

- أن تكون الحلول المطروحة مخاطبة للعقل الجمعي للإنسان الإفريقي، مقويّة للأخلاق القويمة، تحضّ على الخروج من الاستلاب الفكري، زارعة في الجمهور روح الإنجاز، والإيمان بأنّ للإنسان الإفريقي القدرة على النهوض والتنمية؛ عبر التذكير بالتاريخ والأمجاد.

- أن يعتمد على الموارد الذاتية للمجتمع: من خلال البحث عن طرق تمويل ذاتية، وتفجير طاقات الشباب المحلّي لحلّ المشكلات المحلية.

- الاعتماد على العلمية: والبعد عن العشوائية، حيث إنّ معظم الحلول تكون مثل فوران البركان، تستمر فترة، ثم ينتهي دفقها وحيويتها، ويتم ذلك باعتماد التخطيط القصير والطويل المدى .

- البعد عن الشخصنة: بمعنى ألا تكون تلك الحلول المطروحة مربوطة بشخصيةٍ مجتمعيةٍ محددة، أو قائدٍ ماهرٍ مميز، ينتهي مفعوله بانتهاء فترة عمل هذه الشخصيةلأي سبب؛ كالموت أو السفر أو ترك الفعل الإيجابي .

- إشراك المجتمع في الحلّ، واستقطاب أكبر قدرٍ من الجمهور في التخطيط والتنفيذ: حتى نمنع احتكار الفعل الإيجابي في فئةٍ محدّدة، ويتطوّر الأمر فيما بعد إلى صراعاتٍ على مكامن القوة وترك المشروع الأصلي الذي تداعى إليه الجميع .

- الانسجام مع القانون والسلطة المحلية: حتى لا يتحول الفعل الإيجابي إلى نقطة خلاف بين الجهود الرسمية والشعبية، وأحسن الحلول هي التي يتضافر فيها الجهد الشعبي والرسمي من أجل التكامل بين المجهودَيْن، وعمل حلقات وصل بين القوى الفاعلة محليّاً مع السلطات المحلية في كلّ مراحل العمل .

نماذج لمشاركة الشباب في النهضة:

مما سبق يتضح لنا جليّاً: أنّ النهضة في أيّ مجتمعٍ من المجتمعات لا تقوم إلا بعد البحث عن المقعّدات والمثبطات التي منعت المجتمع في السابق من النهوض، وأهمّ هذه المثبطات تلك المتعلقة بشريحة الشباب؛ لأنهم مناط التكليف في القيام بالنهضة؛ لقوة الحماس التي يتمتعون بها في هذه المرحلة مقارنةً بمراحل العمر الأخرى .

الركيزة الأساسية في قيام التنمية هي التكافل، وتوجيه الجهود والموارد لإشباع أكبر قدرٍ من الاحتياجات، ونعني بذلك استثمار الموارد الاقتصادية الشحيحة أصلاً في القارة الإفريقية، ولتوضيح ذلك نضرب مثالاً جميلاً جدّاً وعمليّاً من عهد النبوة.

فعن أبي موسى الأشعري قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (إِنَّ الأَشْعَرِيِّينَ إِذَا أَرْمَلُوا فِي الْغَزْوِ، أَوْ قَلَّ طَعَامُ عِيَالِهِمْ بِالْمَدِينَةِ، جَمَعُوا مَا كَانَ عِنْدَهُمْ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ، ثُمَّ اقْتَسَمُوهُ بَيْنَهُمْ فِي إِنَاءٍ وَاحِدٍ بِالسَّوِيَّةِ، فَهُمْ مِنِّي وَأَنَا مِنْهُمْ)[2] .

(١) هجرة العقول والكفاءات.. وأثرها على التنمية الاقتصادية في السودان، د. عبدالرحمن الطيب أيوبية، فهرسة المكتبة الوطنية أثناء النشر، السودان، الطبعة الأولى ٢٠١٣م.

(٢) صحيح البخاري، رقم ٢٤٦٨.

في هذا الحديث؛ قرّر لنا النبي الكريم صلى الله عليه وسلم هذا النهج التكاملي الذي يعزز ثقة المجتمع بعضه ببعضه الآخر، ويضمن إشباع الحاجات المتزايدة بأقلّ الموارد الموجودة، فتتحقق القناعة ومواصلة العمل، فنحن الآن أكثر حاجةً إلى مثل هذا التكافل الذي يُعدّ حجر الزاوية في الاعتماد على الموارد الذاتية للقارة، حيث يعتبر التكافل الاجتماعي مسؤولية منوطة بأبناء كلّ مجتمع، فيقومون بسدّ حاجة المحتاج منهم وإعانته، والتخفيف عنه حسب قدراتهم وإمكانياتهم المتوفرة لدى كلٍّ منهم.

وعلى سبيل المثال: يمكن إنشاء منظمة شبابية تطوعية، تحت عنوان) شُعَب الإيمان)، تعمل في هذا الإطار، من مساعدة المحتاجين، وإبعاد الأذى عن الناس، وما إلى ذلك من بقية الشُّعب، وقد قال صلى الله عليه وسلم: (لَقَدْ رَأَيْتُ رَجُلًا يَتَقَلَّبُ فِي الْجَنَّةِ، فِي شَجَرَةٍ قَطَعَهَا مِنْ ظَهْرِ الطَّرِيقِ، كَانَتْ تُؤْذِي النَّاسَ)[1].

ويعدّ المجتمع الإفريقي من أكثر المجتمعات احتياجاً للتكافل؛ لإخراجه من الأزمات، والعمل الطوعي هو خير وسيلة لتحريك المجتمع بصورةٍ علميةٍ وفعّالة، فكلمّا وجدنا منقصة في مجتمعنا تداعينا لإنشاء منظمة لسدّ هذه الثغرة باستخدام مواردنا المتاحة، ويمكن لمساجدنا المنتشرة في كلّ مكان أن تكون مقرّات لهذه المنظمات.

ومن الناحية النظرية؛ ليس هنالك ما يمنع من قيام نهضةٍ اعتماداً على هذا الأسلوب، فقط يعوزنا الثقة في الذات، لا الموارد ولا القوة البشرية، فقط ينقصنا الإرادة من صنّاع القرار في الجهات الرسمية والشعبية.

(١) صحيح مسلم، رقم ١٩١٤، (يتقلب في الجنة): أي يتنعم في الجنة بملاذها؛ بسبب قطعه الشجرة التي كانت تعوق الناس في طريقهم.

معظم المجتمعات الإفريقية الآن تحتاج - وبغير استثناء - إلى مثل تلكم المنظمات التطوعية الشبابية التي تجسد معاني تكافل الأشعريين الذين أشاد به النبي الكريم صلى الله عليه وسلم، ويعدّ أحد نماذج العمل الطوعي المطلوب فى عصرنا الحالي، فالعمل التطوعي من أسباب تكوين شخصية الشباب وتقويم سلوكه، وتحقيق وجوده، وشعوره بأنّ له رسالة سامية غالية، يسعى لتحقيقها في المجتمع، يشعر من خلال ذلك أنه عنصرٌ فعّالٌ مفيدٌ منتجٌ مؤثر، ذلك أنّ أبواب العمل التطوعي واسعة ومتعددة جدّاً، ومفتوحة على مصراعيها.

فلو أنّ العمل الطوعي يُستخدم كوسيلة من وسائل إكساب الشباب لمهارات وقدرات في مجالٍ معيّنٍ؛ لكان لزاماً على الجامعات ومعاهد الدراسات العليا أنّ تضعه ضمن مناهجها الدراسية ومتطلباتها لتخرّج الطلاب، فليس هنالك ما يمنع من أن تُفرد مساحة للعمل الطوعي ضمن درجات التحصيل الأكاديمي؛ حتى نشجّع الشباب على القيام بهذا الدور .

دور الشباب الإفريقي في تنمية المجتمع عبر المنظمات التطوعية:

الحديث عن دَوْر الشباب تجاه المجتمع عبر منظمات المجتمع المدني ليس نظريةً تجافي الواقع، بل ضرورة يتطلبها الوضع القائم الآن في القارة؛ باعتبار أنّ الشباب هم المحرك الفعليّ لمنظمات المجتمع المدني.

ولكن الواقع يعكس سيطرة الأجيال الأكبر على مراكز القيادة العليا في معظم منظّمات المجتمع المدني، وغياب الشباب عن مراكز صنع القرار إلا في حالات نادرة، وهو ما يستدعي تغيير طرق التفكير من المدى القريب إلى المدى البعيد؛ عبر فتح نافذةٍ أكبر داخل المنظمات غير الحكومية ومجموعات المجتمع المدني، لإشراك الشباب في خدمة المجتمع، مع تشجيع العمل التطوعيّ في

صفوف الشباب.

كما يتعيّن على الحكومات أن تعمل بصورةٍ أكثر ديناميكية على تأسيس برامج خدمةٍ وطنية، تسمح للشباب بتطبيق مشاريعهم المحليّة الخاصّة وتطويرها، لتلبية حاجاتهم المستقبلية، وتزويد الشباب من جهةٍ أخرى بخبراتٍ ومهارات تعزّز دَوْرهم المستقبلي في السوق.

وقبل الحديث عن أيّ دَوْرٍ مستقبلي للشباب؛ يجب طرح أسئلة على قيادات الأجيال السابقة: مَن الذي سيقود هذه المجتمعات خلال الأعوام العشرين القادمة؟ ما نوعية القيادة التي نريد؟ كيف يمكننا تجهيز هذه القيادات؟ كيف نتأكد من جاهزيتهم لتحمّل المسؤولية؟ ما البرامج التي يجب إنشاؤها من أجل صقل قدرات الشباب؟

الإجابة عن هذه الأسئلة سيرسم خريطة طريق لدَوْر الشباب الإفريقي تجاه المجتمع عبر المنظمات التطوعية.

المعادلة المتمثلة في: (المجتمع، زائد الجهد الرسميّ والشعبيّ، يكون الناتج التنمية المستدامة)؛ تحتاج إلى قيادةٍ شبابية نشطةٍ تحافظ على المكتسبات وتواجه التحديات، كما تحتاج المنظمات غير الحكومية إلى تنشئة قادةٍ جددٍ ضمن مجتمعاتهم الأهلية، وتزويدهم بالفرص لتولّي أدوارٍ قيادية مناسبة، مثل تثقيف الآخرين في المجتمع الأهلي بقضيةٍ ما، العمل في حملات التثقيف العامّة، مناصرة القضية أمام الحكومة أو المسؤولين المنتخبين، وحضور الاجتماعات، أو الإدلاء بالشهادات، حشد الآخرين للمشاركة والتحدّث علناً.. بكلماتٍ أخرى: الشباب هم الوقود لإنشاء المنظمات التطوعية وتحريكها؛ من أجل إحداث تنمية مستدامة في مجتمعاتهم المحلية، عبر خططٍ وبرامج متوازنة موجّهة لشرائح المجتمع الأهلي.

دور منظمات المجتمع المدني الشبابية في إفريقيا:

أ – دورها تجاه شرائح المجتمع:

المجتمعات المتحضّرة فقط هي التي تؤسّس قاعدةً قويةً للمستقبل، بخلاف المجتمعات المتخلّفة التي لا تهتم بالاستراتيجيات المستقبلية التي يتمّ من خلالها إعداد جيلٍ مؤهّلٍ لمجابهة التحديات المستقبلية بقوةٍ وكفاءة، ولا يتمّ هذا الإعداد بالجودة المطلوبة إلا من خلال منظّمات المجتمع المدني التي توفّر الخبرة الكافية من خلال ممارسة عملٍ من خلالها، ولكي يواصل المجتمع تقدّمه؛ فإنه في حاجةٍ دائمة لإعداد قيادات جديدة من الأجيال المتتالية، وتكوين القيادة الجديدة بهذا المفهوم يبدأ داخل مؤسسات المجتمع المدني في النقابات والجمعيات والمنظمات الشبابية والنسائية.

ليس فقط تكوين القيادات وإعدادها هو الدَوْر الوحيد الذي تقوم به منظمات المجتمع المدني، فمن دَوْرها الأساسي دعم جميع شرائح المجتمع في القضايا الأساسية، مثل:

– مكافحة الجوع: وتوفير الغذاء للفقراء والمحتاجين من خلال منظمات بنوك الطعام المنتشرة في كلّ قُطر.

– الاهتمام بالصحّة: ومكافحة الأمراض، والتثقيف الصحي، والتطعيم ضدّ الأمراض المعدية.

– الاهتمام بالتعليم: من حيث الكمّ والنوع، وتوفير المنح الدراسية للطلاب الفقراء .

– درء الكوارث: والاهتمام باللاجئين؛ من خلال توفير ملاجئ وبيوت مؤقّتة في حال الحروب والكوارث الطبيعية، مثل السيول والفيضانات والبراكين والزلازل .

ب - دَوْر منظمات المجتمع المدني تجاه الشباب:

هنالك أدوارٌ متبادلةٌ بين الشباب ومنظمات

المجتمع المدني، حيث يحتاج الشباب إلى هذه المنظمات للتعبير عن أنفسهم، والتفريغ الإيجابي لطاقاتهم، ولاكتساب المهارات والقدرات، وكذلك الحال بالنسبة للمنظمات التي تحتاج إلى قوةٍ تحرّكها لتنفيذ الأهداف التي قامت من أجلها.

لكن هذه المعادلة يشوبها عزوف الشباب عن الالتحاق بمنظمات المجتمع المدني، وقد تمثلت أسباب ذلك- من وجهة نظرهم- فيما يأتي:

- هيمنة الجيل الأكبر على مواقع صنع القرار والسياسات.

- الفرص محدودة أمامهم لتصعيد أدوارهم ضمن القيادات.

- جمود المنظمات الأهلية، وأنها لا تعبّر عن طموحاتهم.

هذه الأسباب التي تؤدي إلى ضعف علاقة الشباب بالمنظمات التطوعية؛ يجب معالجتها من قِبل القيادات في المؤسّسات الرسمية والشعبية؛ حتى لا تكون عائقاً للمنظمات المدنية في أداء أدوارها الضرورية المهمّة، مثل:

- مكافحة الفقر: من خلال القيام ببرامج دعم الماديّ والعينيّ لشرائح المجتمع عامّة، وشريحة الشباب بصفةٍ خاصّة، بنشر برامج ومشاريع الصغيرة للأسر المنتجة .

- مكافحة البطالة: عبر تدريب وتأهيل الشباب من أجل تحسين فرص منافستهم لنيل الوظائف، من خلال دورات تدريبية متخصصة أو إكسابهم الخبرة في الإدارة والمجالات الأخرى عن طريق الخبرة والممارسة .

- تحسين البيئة الحضرية: من خلال برامج التوعية وحملات الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية، ومكافحة التصحّر عبر التشجير، والحفاظ على نظافة المدن، والاستخدام الأمثل للمياه والطاقة، من أجل إيجاد بيئةٍ مناسبةٍ للعيش، خالية من الأمراض الناتجة عن الممارسات الخاطئة لعناصر البيئة، والإسراف في استخدام الموارد الطبيعية.

من أسس إنشاء المنظمات الشبابية الفعّالة:

إنّ المتطلبات القانونية لإنشاء المنظمات التطوعية تختلف من دولةٍ إفريقيةٍ لأخرى، من حيث الإجراءات، من سهلة، لمتوسطة، لصعبة، وقد تصل إلى درجة المنع.

ولا بد للمنظمات التطوعية أن تتضمن اللبنات الأساسية للتكوين لكي تكون فعّالة، وهي:

١ - رسالة المنظمة: الخطوة الأولى لبناء منظمة تطوعية فعّالة هي تحديد رسالة المنظمة، أو الهدف الأساسي من إنشاء المنظمة؛ تُعلَن في بيانٍ رسميٍّ صريح، يوضح سبب وجود المنظمة، وطبيعة النشاط الذي تمارسه، والفكرة المحورية التي يتمّ دعوة الشباب لبذل الجهود لتحقيقها، فإذا تحددت الرسالة وكان هنالك جماعة اقتنعت بها، تكون القيادة الشبابية قطعت ثلث المشوار نحو النجاح، وهذا يقودنا للخطوة الثانية المتمثلة في:

٢ - أهداف المنظمة: الخطوة الثانية هي تحديد الأهداف التي توجّه الجهود لتحقيقها بدقةٍ وعنايةٍ من قبل القيادة، ويمكن تقسيمها إلى:

- أهداف رئيسية؛ مقابل أهداف ثانوية .
- أهداف قصيرة الأمد، وأهداف طويلة الأمد .
- أهداف صريحة، وأهداف ضمنية .

٣ - استرتيجيات المنظمة: الخطوة الثالثة هي وضع الاستراتيجيات التي تتبعها المنظمة من أجل تنفيذ برامجها الدورية، ومجابهة التحديات الداخلية والخارجية، فإدارة المنظمة تحتاج إلى استراتيجية واضحة معلنة للجميع لتنفيذ أهدافها، تتضمن الطرق والأساليب الفعّالة التي تحقق الأهداف القريبة والبعيدة المدى ■

الحماية الإفريقية للطفل في أثناء النزاعات المسلحة

دراسةٌ في النصوص والآليات

أ. نصيرة نهاري

باحثة في صف الدكتوراه - كلية الحقوق والعلوم السياسية - جامعة وهران - الجزائر

منذ فجر التاريخ والحرب حدثٌ لازَمَ البشرية في جميع العصور، فقد حدثت حروبٌ طاحنةٌ قاست ويلاتها البشريةُ على مرّ الأعوام والقرون، وكانت هذه الحروب- ولا تزال- تجتاح البلدان، وتؤلم الشعوب، وتدّمر معالم الحضارات والثروات الوطنية، وتزداد قسوتها جيلاً بعد جيل؛ بالنظر إلى التطور العظيم في أسلحة الدمار ومعداته[1].

(١) فضيل طلافحة: حماية الأطفال في القانون الدولي الإنساني، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، ط١، ص ٧.

كما أنه، نتيجةً لاستعمال الأسلحة نصف الأوتوماتيكية على نطاقٍ واسع؛ أصبح من السهل على الأطفال أن يحملوا السلاح، وهو ما يؤدي إلى تزايد عدد الأطفال الذين يتمّ تجنيدهم بشكلٍ غير قانوني[١]، إذ يشير تقريرٌ صادرٌ عن منظمة العفو الدولية إلى اشتراك صبيان وصبايا دون الثامنة عشرة من العمر في القتال، في أكثر من عشرين من الصراعات الكبرى في العالم منذ عام ٢٠٠٠م، قاتل بعض هؤلاء في صفوف الجماعات المسلحة، والبعض الآخر في صفوف القوات الحكومية، وكان الأطفال في طليعة المقاتلين في جبهات القتال في كلٍّ من: (بوروندي، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وميانمار (بورما))، وفي بلدان أخرى مثل: (إسرائيل، وإندونيسيا، ونيبال)، كما عمدت حكوماتٌ إلى استخدام الأطفال بصورةٍ غير مباشرةٍ في أعمال: مخبرين أو جواسيس أو متعاونين[٢].

انطلاقاً من ذلك؛ سعت معظم الدول- على المستوى الإفريقي- إلى الحدّ من انتشار ظاهرة استغلال الأطفال في النزاعات المسلحة، ومحاولة القضاء عليها، ولعلّ هذا ما يدفعنا إلى التساؤل حول أبرز الجهود الإفريقية المبذولة من طرف الدول الإفريقية للحدّ من الانتهاكات الصارخة ضدّ الأطفال في النزاعات المسلحة؟ وأهمّ نصوص الاتفاقيات أو المواثيق، وأبرز الآليات المعتمدة في هذا المجال؟

المحور الأول: النصوص القانونية الإفريقية:

تعدّ إفريقيا المنطقة التي تضمّ أكبر عددٍ

(١) فضيل طلافحة، المرجع السابق، ص ١٠٢.

(٢) سهيل حسين الفتلاوي: موسوعة القانون الدولي ٣، حقوق الإنسان، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، ط٣ – ٢٠١٠، ص ٦٣.

ما يزال وجود انتهاكات دولية لحقوق الطفل، والإصرار على تجنيده، وإشراكه في النزاعات المسلحة، متواصلاً

من الأطفال المجندين في العالم، إذ يُقدّر عددهم بنحو ١٢٠ ألف طفل، سواء في القوات المسلحة، أو في الجماعات المسلحة، وقد عزّز من هذه الظاهرة، وإرسال الأطفال في مهمّات خطيرة بشكلٍ خاص، الانتشار المتزايد للأسلحة التي يسهل دفع ثمنها وحملها واستعمالها، وصِغر حجم الأطفال وخفّة حركتهم، ويُذكر أنّ الأطفال في ليبيريا وسيراليون يُعطون- أحياناً- جرعات من المخدرات والكحول لتبليد إحساسهم؛ بهدف حملهم على الإقدام على العنف، أو لمنع الخوف من التسرب إلى نفوسهم[٣].

وفي هذا السياق؛ سعت معظم الدول الإفريقية إلى إعداد مجموعةٍ من النصوص القانونية، يكون الهدف منها حمايةُ الطفل في أشدّ الأوقات صعوبة، وهي النزاعات المسلحة، ومن أهمّ هذه النصوص التي تمّ اعتمادها لتوفير حماية للطفل عامّة، وللطفل الإفريقيّ خاصّة:

أولاً: الميثاق الإفريقي لحقوق ورفاهية الطفل ١٩٩٠م:

لقد تمّ تبنّي الميثاق الإفريقي لحقوق

(٣) سهيل حسين الفتلاوي: موسوعة المنظمات الدولية ٤، الأمم المتحدة الإنجازات والإخفاقات، الجزء الثالث، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، ط١ – ٢٠١٠، ص ٣١٥.

الطفل ورفاهيته بعد أقلّ من سنةٍ من تاريخ اعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل، وذلك في شهر جويلية / يوليو ١٩٩٠م، أثناء المؤتمر الـ ٢٦ لرؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الإفريقية، في أديس أبابا بإثيوبيا، ودخل الميثاق حيّز النفاذ في ٢٩ نوفمبر ١٩٩٩م؛ بعد إيداع وثيقة التصديق الـ ١٥ الضرورية قانوناً لدخوله حيّز التطبيق.

وقد ارتبط اعتماد الميثاق بإعلان حقوق ورفاهية الطفل الإفريقي الذي تمّ تبنّيه في جمعية رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الإفريقية المجتمعة في دورتها العادية الـ ١٦ بمنروفيا في ليبيريا، بين ١٧ و ٢٩ جويلية / يوليو ١٩٧٩م، والذي يعترف باتخاذ كلّ التدابير المناسبة من أجل ترقية رفاهية الطفل الإفريقي وحمايته، وفي ١٢ فيفري / فبراير ٢٠٠٣م بلغ عدد الدول التي صدّقت على الميثاق ٢٨ دولة، من بين أعضاء عددهم ٥٣ دولةً في منظمة الاتحاد الإفريقي حاليّاً[١]، وهذا الأمر يختلف عن التصديق على الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل التي تمّ اعتمادها ودخولها حيّز النفاذ في أقلّ من سنةٍ واحدةٍ من تاريخ التوقيع عليها، وهي تضمّ كلّ الدول الإفريقية ما عدا الصومال.

ويعدّ هذا الميثاق من أُولى الوثائق الإقليمية الشاملة لحقوق الطفل، ويرجع السبب في تبنّيه إلى واقع المشاركة الضعيفة للدول الإفريقية في الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل أثناء المفاوضات والمناقشات، كما أنّ بعض المسائل الخاصّة بالطفل الإفريقي بقيت معلّقة وخارج النقاش؛ نظراً لاختلاف وجهات النظر وتشعبّها، كما أنّ هذه المسائل مرتبطة بوضعية الطفل الإفريقيّ على وجه الخصوص، فلم يُمنح لها الاهتمام اللازم، ما أدى بالدول الإفريقية إلى إبرازها إقليميّاً[٢].

وقد أكد الميثاق الإفريقي لحقوق ورفاهية الطفل على أنه ينطلق من الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، واتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل، والإعلان الخاصّ بحقوق ورفاهية الطفل الإفريقي الصادر عام ١٩٧٩م، كما ينطلق من الخلفية التاريخية وقيم الحضارة الإفريقية، ويسعى إلى المزاوجة بين المعايير العالمية في مجال حقوق الطفل وبين الخصوصية الإفريقية، وهي سمة ما فتئت تميّز السواد الأعظم من الصكوك الإفريقية لحقوق الإنسان[٣].

مضمون الميثاق الإفريقي لحقوق ورفاهية الطفل:

لقد ورد في الديباجة: أنّ الدول الإفريقية قلقة بشأن وضع معظم الأطفال الأفارقة الذي يبدو خطيراً بسبب العوامل الفريدة لظروفهم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، والظروف التقليدية والإنمائية، والكوارث الطبيعية، والنزاعات المسلحة، والاستغلال، والجوع، وبسبب عدم النضج البدني والعقلي للطفل؛ فانه يحتاج إلى ضمانات ورعايةٍ خاصّة.

ولعلّ أهم ما ورد في الميثاق الإفريقي لحقوق ورفاهية الطفل تأكيده لمصالح الطفل المُثلى، من البقاء، والتنمية، والاسم، والجنسية، وحرية التعبير، وحرية الارتباط بالآخرين، وحرية الفكر

(١) صدّقت الجزائر على الميثاق الإفريقي لحقوق ورفاهية الطفل في ٢٠٠٣/٧/٨م؛ بموجب المرسوم الرئاسي ٣٠٣-٢٤٢، المؤرخ في ٢٠٠٣/٧/٨م، الجريدة الرسمية – رقم ٤١ – ليوم ٢٠٠٣/٧/٩م.

(٢) نعيمة عميمر: الوافي في حقوق الإنسان، دار الكتاب الحديث، مصر، ط١ – ٢٠١٠، ص ١٩١.

(٣) محمد يوسف علوان، محمد خليل الموسى: القانون الدولي لحقوق الإنسان، الحقوق المحمية، الجزء الثاني، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، ط١ – ٢٠١٠م، ص ٥٢٧.

والضمير والديانـــة، وحماية الخصوصية، ومنع تشغيل الأطفال، حيث يتمّ حماية كلّ طفلٍ من كلّ أشكال الاستغلال الاقتصادي، ومن أداء أيّ عملٍ يُحتمل أن ينطـــوي على خطورة، أو يتعارض مع النموّ البدنيّ أو العقليّ أو الروحيّ أو الأخلاقيّ أو الاجتماعيّ للطفل[1].

كمـــا يحظر الميثاق تجنيـــد الأطفال الذين تقلّ أعمارهم عن ١٨ عاماً، واســـتخدامهم في النزاعات المســـلحة، الدوليـــة والمحلية على السواء.

ومن حيث المقارنة بيـــن الاتفاقية الدولية لحقوق الطفـــل والميثاق الإفريقي؛ تظهر بعض الملاحظات:

– هناك تقاربٌ من حيث الحقوق المنصوص عليها في الميثـــاق والاتفاقية معاً، كذلك هناك تقارب بين النصَّيْن في الأحكام المماثلة بالنسبة للمبـــادئ الأساســـية والقاعديـــة، كالاعتراف بالحقوق الأساسية، مثل: الحقّ في عدم التمييز، واحترام مصلحة الطفل، ومشـــاركته في الحياة، والاهتمـــام بنمـــوّه الجســـماني والعقلي، كما يتفـــق النصّان على الاعتـــراف للطفل بالحقوق الشـــاملة والمضمونة والمعترف بها لكلّ إنسان، وهي الحقـــوق المدنية والسياســـية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المعترف بها في نصوص حقوق الإنســـان الدولية والإقليمية العامّة.

– أنّ مجمل هذه الحقوق والحريات مضمونة؛ مـــن حيث تأكيدها وحماية المســـتفيدين منها، ســـواء على المستوى العالمي أو الإفريقي، ومن

(١) وفـاء مـرزوق: حماية حقوق الطفل في ظلّ الاتفاقيات الدولية، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، ط١ – ٢٠١٠م، ص ٤٣.

إنّ جميع الدول والحكومات الإفريقية اليوم؛ مدعوّة للانضمام إلى الاتفاقيات الدولية والإفريقية المتعلقة بحماية الأطفال في النزاعات المسلحة

ثمّ فإنّ الطفل الإفريقي[2] يســـتفيد ويتمتع بهذه الحقوق من خلال اعتماده على النصَّيْن بشـــكلٍ متســـاوٍ ومماثل، غير أنّ الميثاق الإفريقي أورد نصوصاً خاصّة بالطفل الإفريقي، وهي متقدمة مـــن حيث النـــصّ عليها، ومن حيـــث الأهمية؛ بالمقارنة مع النصوص الأممية، بالنسبة للطفل الإفريقـــي، لتصبح الحمايـــة الإقليمية في هذا المجال أكثر تقدّماً من الحماية العالمية.

ويرجع سبب هذا التقدّم إلى وجود اختلافٍ وتعارضٍ أحياناً بين الثقافات والتقاليد بين دول العالم، وهو الأمر الذي يصعب معه إيجاد اتفاقٍ عامٍّ حول مضمـــون النصوص المعتمدة عالميّاً؛ بعكس ما نجده في الميثاق؛ كونه يضمّ اتجاهات متفقة بيـــن الدول الإفريقية، مـــن حيث القيم والتقاليد الاجتماعية والثقافية والدينية عموماً.

ويمكـــن إبراز بعـــض هـــذه النصوص في الميثاق، فمثـــلاً: تعريف الطفل جـــاء واضحاً

(٢) تجدر الإشارة إلى أن للطفل الإفريقي يوماً عالميّاً يصادف يوم ١٦ جوان / يونيو من كلّ سنة، ويتمّ الاحتفال بهذا اليوم منذ سنة ١٩٩١م تخليداً لذكرى مذبحة سويتو، والتي وقعت سنة ١٩٧٦م على أيدي النظام العنصري في جنوب إفريقيا، وقُتل وجُرح فيها مئات الأطفال خلال مسيرة للمطالبة بحقوقهم، انظر: منال العابدي: ثالوث الموت: الفقر والجوع والنزاعات تحرم الطفل الإفريقي حقّه في الحياة، جريدة العرب الأسبوعية، السبت ٢٠١٠/٠٦/٢٦م، ع ٢٦٤، ص ٢٨.

ودقيقاً، بحيث يكون سنّه أقلّ من ١٨ سنة؛ دون الاعتماد أو الرجوع إلى سنّ الرشد أو البلوغ لدى الدول الأعضاء أو الأخذ بالاستثناءات عند التطبيق[١].

وهذا التعريف يترتّب عليه نتيجتان:

الأولى: في كون الدول ٣١ (من أصل ٥٣) من الاتحاد الإفريقي التي صدّقت على الميثاق؛ قد أصبحت ملزمَة برفع سنّ الطفل في التشريعات الوطنية إلى سنّ ١٨ سنة.

أما النتيجة الثانية: فهي أنّ الميثاق أصبح أساساً لتطوير الأعراف المحلية والإقليمية التي تنصّ على أنّ الطفل: هو كلّ شخصٍ لم يتجاوز ١٨ سنة[٢].

بينما نجد الاتفاقية الدولية تأخذ بالاستثناءات، خصوصاً بالنسبة لسنّ المشاركة في النزاعات المسلحة والتجنيد، والتي حُدّدت بسنّ ١٥ سنة، بينما بقي في الميثاق بسنّ ١٨ سنة، وهو الأمر الذي يؤكد طبيعة الطفل مهما كانت الأوضاع والظروف، بعكس الاتفاقية التي قدّرت ظروفاً خاصّة في حالة النزاعات المسلحة، وبالتالي وضعت حالات خاصّة لأطفال دون الـ ١٥ سنة من العمر، مع العلم أنّ الميثاق لا يتخذ كلّ الإجراءات لأجل عدم مشاركة الأطفال في النزاعات، وعدم تجنيدهم تحت علم دولتهم أو أية دولة طرف في الميثاق[٣].

ويعدّ هذا الميثاق مكمّلاً مهمّاً للمعايير الدولية الأخرى التي تحظر استخدام الأطفال جنوداً، وهو يرسل رسالةً واضحةً مفادها أنّ مشاركة الأطفال في النزاعات أمرٌ غير مقبول، ولا يسمح به المجتمع الدولي، وأنه يتعين على جميع الدول الإفريقية التي لم تشارك بعدُ أن تصدّق على الميثاق، وأن تقوم جميع الدول بتنفيذه بصرامة، وأن تضع حدّاً لتجنيد الأطفال واستخدامهم في النزاعات المسلحة، كما يجب عليها أن تكفل التحقيق مع جميع الأشخاص المتهمين بارتكاب هذه الجريمة، وتقوم بملاحقتهم قضائياً في حالة توفّر أدلة كافية ضدّهم[٤].

ثانياً: الإعلان الإفريقي حول مستقبل الطفل ٢٠٠١م:

إنّ فكرة حظر اشتراك الأطفال في الأعمال العدائية ليست جديدة، ولا يرجع الفضل فيها لمفكري الغرب وحدهم، فلهذا المبدأ أساسٌ من التقاليد المستقرة في القانون الإنساني العرفي في إفريقيا، والعرف الإسلامي المعمول به في الحروب[٥].

ولكن مع شيوع ظاهرة استخدام الأطفال في الحروب تضافرت الجهود الدولية في مجال تفعيل حقوق الطفل، ومنها سَنّ المواثيق الدولية، والاتفاقيات التي أُبرمت بين الدول، والتي أقرتها الدول الأطراف، وتعهدت بالوفاء بالتزاماتها، هذا ما أدّى بالدول الإفريقية إلى إصدار إعلان إفريقيٍّ عالميٍّ حول مستقبل الطفل سنة ٢٠٠١م.

ظروف صدور الإعلان الإفريقي حول

(١) نعيمة عميمر، المرجع السابق، ص (١٩١-١٩٢).

(٢) Nairi Arzoumanian, Francesca Pizzutelle, Victimes et bourreaux, questions de responsabilité liées a la problématique des enfants soldats en Afrique, revue international de la croix- rouge, N°852, Vol 85, décembre 2003, p 832.

(٣) نعيمة عميمر، المرجع السابق، ص ١٩٣.

(٤) منال العابدي: ثالوث الموت، الفقر والجوع والنزاعات المسلحة تحرم الطفل الإفريقي من حقّه في الحياة، جريدة العرب الأسبوعية، العدد: ٢٦٤، السبت ٢٦ جوان ٢٠١٠م، ص ٢٨.

(٥) فضيل طلافحة، المرجع السابق، ص ١٠٣.

مستقبل الطفل:

صـــدر الإعـــلان الإفريقي حول مســـتقبل الطفـــل عـــام ٢٠٠١م، عن المحفـــل الإفريقي حول مستقبل الأطفال الذي انعقد في القاهرة، بجمهوريـــة مصر العربية، خلال الفترة من ٢٨- ٣١ مايو ٢٠٠١م، في إطار المقرر رقم (lxxII) (DEC/M.٥٤٢)، الصادر عن مجلس الوزراء، الذي أجازته الدورة العاديّة السادسة والثلاثون لمؤتمر رؤســـاء دول وحكومات منظمة الوحدة الإفريقية.

وقد أكد المشـــاركون، فـــي المؤتمر الذي صدر عنه الإعـــلان، أنّ مســـؤولية كفالة تمتّع أطفال إفريقيا بحقوقهم الكاملة هي مســـؤولية الحكومات الإفريقيـــة، والمواطنين الإفريقيين، والأســـر، والمجتمـــع المدنـــي، والمنظمـــات الإقليميـــة، والإقليمية الفرعية، فـــي إفريقيا، والمجتمـــع الدولي، وكذلك جدّد المشـــاركون التزامهم الكامل بالتعهـــدات المنصوص عليها في اتفاقية حقوق الطفل لعام ١٩٨٩م، والميثاق الإفريقي لحقوق الطفل ورفاهيته لعام ١٩٩٠م.

وذكر المشاركون أنّ التحدي الذي يواجههم يتمثّل في: تحويل تعهّـــدات الدول التي أخذتها على نفسها رســـميّاً، من خلال القرار الجماعي بالانضمام إلى هذه الاتفاقيات، إلى تطبيقٍ عمليٍّ لحقوق الطفل فـــي إفريقيا، بالإضافة إلى ذلك أكدوا احترام الميثـــاق الإفريقي لحقوق الطفل ورفاهيته، واتفاقية حقوق الطفل، وتنفيذها.

مضمون الإعلان الإفريقي حول مســـتقبل الطفل:

لقد نصّ الإعلان الإفريقي حول مســـتقبل الطفل على عدة مبادئ مهّمة، تمثّلت في: تأكيده على أنّ مســـتقبل القارة الإفريقيـــة يكمن في رفاهية أطفالها وشـــبابها، كما أكد في السياق نفســـه ضرورة الاســـتجابة لاحتياجات هؤلاء الأطفال والشـــباب؛ كونه أمراً أساسيّاً لا سبيل لاجتنابه.

وفي ظـــلّ اســـتمرار وقـــوع إفريقيا تحت لعنة الحروب والنزاعات المســـلحة[1]، وتأثّرها بنتائجها الســـلبية الكبيرة وغير المحدودة على الســـكان المدنين، وبخاصّة النســـاء والأطفال، فإنّ التزام إفريقيا بالتعايش الســـلمي، وتسوية النزاعـــات عن طريـــق المفاوضـــات والحوار والمصالحة، بات شـــرطاً أساســـيّاً لتوفير بيئةٍ مشـــجّعةٍ ومناســـبة للأطفال لحمايـــة بقائهم ونموّهم.

وبرغم تحقيـــق إفريقيا نوعاً من التقدّم في مجال حماية الأطفال في النزاعات المســـلحة؛ فـــإن هذا التقدم لا يزال غير مُرضٍ، حيث ضاع العديد من أطفال إفريقيا في الحروب، لهذا حثّ الإعلان جميع رؤســـاء الدول والحكومات على تأكيد التزامهم الســـابق تجاه الأطفال، والتعهد الرســـمي من طرفهم بالالتـــزام برؤيةٍ واضحةٍ بشـــأن مســـتقبل إفريقيا المتمثل في أطفالها وشبابها، وخصوصاً بالنسبة للأطفال المتأثرين بالنزاعات المسلحة، بما في ذلك تسريح جميع المقاتلين دون ١٨ سنة، وضرورة توفير الحماية الفورية لهم.

(١) عبّر عن ذلك الأمين العام للأمم المتحدة في تقريره رقم (A/١٩٨٩/٣١٨)، حول «مصادر الصراعات المسلحة في إفريقيا»، في الفقرة الثالثة منه بقوله: «في هذه النزاعات أصبح الهدف الرئيسي- على نحو متزايد- لا لإهلاك الجيوش فحسب؛ وإنما أيضاً المدنيين، وفئات عرقية برمّتها، ولم يعد منع تلك الحروب مسألة دفاع عن الدول، أو حماية الدول الحلفاء، بل إنه مسألة دفاع عن البشرية.... »، للمزيد من التفصيل راجع مذكرة: أحسن كمال، آليات تنفيذ القانون الدولي الإنساني في ضوء المتغيرات الدولية للقانون الدولي المعاصر، مذكرة ماجستير، تخصّص قانون التعاون الدولي، جامعة مولود معمري بتيزي وزو / كلية الحقوق، مدرسة الدكتوراه القانون الأساسي والعلوم السياسية، نوفمبر ٢٠١١م، ص ٧٢.

ولتحقيق جميع هذه المطالب نصّ الإعلان على ضرورة اتخاذ مجموعة من الإجراءات لتسخير جميع الموارد المادية والبشرية اللازمة لتحقيق الأهداف المسطّرة في الإعلان؛ كون أطفال إفريقيا أطفالاً يستحقون العناية مثلهم مثل بقية جميع الأطفال في أنحاء العالم.

المحور الثاني: الآليات الإفريقية لحماية الطفل أثناء النزاعات المسلحة:

باعتبار أنّ حقوق الطفل ما هي إلا جزءٌ لا يتجزأ من حقوق الإنسان، فقد قامت العديد من المنظمات الإقليمية بحماية هذه الفئة المستضعفة، خصوصاً بعد ازدياد العنف في العالم الذي أصبح يثير الشعور باليأس بعد مرور قرونٍ من القتال والهجمات البشعة التي استهدفت الضحايا الأبرياء، كالأطفال الذين ما زالوا لحدّ اليوم يعانون واقعاً قاسياً يكثر فيه سفك الدماء[1]، لهذا سعت معظم الدول الإفريقية إلى إنشاء آليات للحدّ من انتشار هذا الاستغلال البشع للأطفال في أثناء النزاعات المسلحة، ومن بين أهمّ هذه الآليات:

أولاً: منظمة الوحدة الإفريقية:

نظراً للأرقام المرعبة التي باتت تهدّد الأطفال في الحروب؛ قامت العديد من الآليات الرقابية- على المستوى الإفريقي- بمحاولة الحدّ من انتشار هذه الظاهرة، ولعلّ أهمّ هذه الآليات وأبرزها: منظمة الوحدة الإفريقية[2].

ظروف تأسيس منظمة الوحدة الإفريقية:

كان اجتماع رؤساء الدول الإفريقية في مؤتمر القمة في أديس أبابا (عاصمة إثيوبيا)، في ٢٢ – ٢٥ ماي / مايو ١٩٦٣م، من أهم أحداث التاريخ السياسي المعاصر للقارة الإفريقية، وقد عقد الكثيرون الآمال الكبيرة على هذا المؤتمر، وانتظروا منه أن يصبح «هيئة أممية إفريقية»، تتمثل فيها جميع الميول والرغبات، وتحلّ جميع المعضلات والمنازعات، حيث اجتمع في أديس أبابا رؤساء ثلاثين دولة إفريقية، رغبةً منهم في الحدّ من الحروب الضارية والنزاعات المسلحة الدامية التي شهدتها القارة الإفريقية، خصوصاً في العقود الأخيرة، فأطلق الرؤساء الأفارقة على منظمتهم اسم: «منظمة الوحدة الإفريقية»[3]، ووقّعوا على ميثاقها المكوّن من: (ديباجة، و ٣٣ مادة)، وجعلوا من العاصمة الإثيوبية مقرّاً لها[4].

وتتمثل أبرز أجهزة منظمة الوحدة الإفريقية- حسب المادة السابعة- في: مجلس رؤساء الدول والحكومات، مجلس الوزراء، ثم الأمانة العامة، وقد تمّ بعد ذلك تأسيس: (لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم).

دور منظمة الوحدة الإفريقية في حماية الطفل أثناء النزاعات المسلحة:

---

(١) J.Gerald yong et Dina KAPLAN, les enfants et la violence, Imprimerie des presses universitaires de France, Mars1998-N=45014, p 29.

(٢) تأسّس خلفاً لهذه المنظمة (الاتحاد الإفريقي)، وذلك بتاريخ ٩ جوان / يونيو ٢٠٠٢م، وتتخذ أهمّ قرارات الاتحاد في اجتماع نصف سنويٍّ لرؤساء الدول وممثلي حكومات الدول الأعضاء، من خلال «الجمعية العامة للاتحاد الإفريقي»، ويقع مقر الأمانة العامة ولجنة الاتحاد الإفريقي في أديس أبابا بإثيوبيا.

(٣) في ١١ جوان / يونيو ٢٠٠٠م؛ تمّ اجتماع لرؤساء الدول الإفريقية الـ ٥٣، وتمّ الاتفاق على القانون الدستوري للاتحاد الإفريقي، وهو الذي جاء بالاتحاد الإفريقي محلّ منظمة الوحدة الإفريقية، ودخل حيز التنفيذ في جوان / يونيو ٢٠٠٢م، وبحلول جوان / يونيو ٢٠٠٩م بلغت الدول المصدّقة على القانون الدستوري للاتحاد الإفريقي ٥٣ دولة. انظر: ليا ليفين: حقوق الإنسان.. أسئلة وأجوبة، إصدارات اليونيسكو، مطبعة لون، المغرب، ط٥ – ٢٠٠٩، ص ١١٧.

(٤) محمد المجذوب: التنظيم الدولي، النظرية العامة والمنظمات الدولية والإقليمية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، لبنان، ١٩٩٨م، ص ٣٦٠.

كانت المنظمة تتكون في العام ١٩٦٣م من ٣٢ دولة، فارتفع العدد بعد ذلك إلى ٤٥ دولة، ليصل إلى ٥٣ دولة سنة ١٩٨٠م، والسؤال الذي يتبادر إلى الذهن: أنه بعد مرور ٥٣ سنة على قيامها؛ هل نجحت في أعمالها، واستطاعت فرض وجودها على دول القارة؟

صحيحٌ أنها أُنشئت في فترةٍ عصيبةٍ كانت فيها القارة- وما زالت- تعاني معضلات وأزمات شديدة، بعضها قديمٌ ومزمن، إلا أنّ التأييد الذي لقيته من مختلف الدول والهيئات الإفريقية كان يؤهلها لمجابهة الصعاب، وتطهير القارة من الرواسب والآفات التي خلّفها الاستعمار.

حماية حقوق الطفل الإفريقي:

اعترافاً من الدول الإفريقية بالوضع الخطير الذي يمرّ به الطفل الإفريقي، وإيماناً منها بوجوب أن ينمو الطفل في بيئةٍ أسرية، وتوفير الحماية اللازمة له، وتأمين احتياجات نموّه البدني والعقلي، أقرّت ميثاق حقوق ورفاهية الطفل عام ١٩٩٠م، الذي بدأ العمل به في ٢٩ نوفمبر ١٩٩٩م، ويضمّ الميثاق ٤٨ مادة، وعلى أساس مبدأ مصالح الطفل المُثلى عدّد الميثاق عدداً من الحقوق، منها: عدم التمييز، والحقّ في البقاء، والحصول على اسم، وجنسية، والتعبير، والارتباط بالآخرين، والحقّ في الخصوصية، وكذا التعليم، وتنمية شخصية الطفل، بالإضافة إلى إقرار حقّه في الراحة والترفيه والرعاية الصحية، وتطبيق نظام قضائيٍّ خاصٍّ بالأحداث.

كما أقرّ الميثاق حقّ الطفل في الحماية ضدّ: إساءة المعاملة، والاستغلال في العمل، والاستغلال الجنسي، وتعاطي المخدرات، كما تمّ النصّ على إنشاء (اللجنة الخاصّة بحقوق ورفاهية الطفل) التي تتكفل بجميع المعلومات

نظراً للأرقام المرعبة التي باتت تهدّد الأطفال في الحروب؛ قامت العديد من الآليات الرقابية على المستوى الإفريقي بمحاولة الحدّ من انتشار هذه الظاهرة

بشأن المشكلات التي يعانيها الطفل الإفريقي[1].

ثانياً: اللجنة الإفريقية لحقوق ورفاهية الطفل:

نصّ الميثاق الإفريقي لحقوق ورفاهية الطفل لعام ١٩٩٠م على: «إنشاء لجنة خبراء؛ معنية بحقوق الطفل الإفريقي»، تضمّ ١١ خبيراً، وذلك بغية تعزيز حقوق الطفل، وضمان رفاهيته واحترامها.

تشكيل اللجنة الإفريقية لحقوق ورفاهية الطفل:

تتكون اللجنة من أحد عشر عضواً، من ذوي المكانة الأخلاقية العالية والاستقامة والنزاهة والتخصّص والشخصية، يتمّ انتخابهم بالاقتراع السريّ من قِبل الجمعية العمومية لرؤساء الدول والحكومات، من بين قائمة الأشخاص الذين رشحتهم الدول الأطراف في هذا الميثاق، ويجوز لكلّ دولةٍ طرفٍ في هذا الميثاق أن ترشّح ما لا يزيد عن مرشحَيْن اثنَيْن، ويجب أن يكون لدى المرشحين إحدى جنسيات الدول الأطراف.

ويتمّ انتخاب أعضاء اللجنة لمدة خمس

(١) عقيلة خرباشي: حماية الطفل بين العالمية والخصوصية، مجلة دراسات قانونية، العدد: ٠٥، نوفمبر ٢٠٠٩م، (٥٧، ٥٨).

سنوات، ولا يجوز إعادة انتخابهم، ويدعو الأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية إلى عقد الاجتماع الأول للجنة في مقرّ المنظمة خلال ستة أشهر من انتخاب أعضاء اللجنة، وتنعقد بعد ذلك اللجنة من قِبل رئيسها كلما كان ذلك ضرورياً، وعلى الأقل مرّة واحدة كلّ سنة[١].

وظلّت اللجنة تستلهم عملها من القانون الدولي لحقوق الإنسان عموماً، ومن أحكام الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، واتفاقية حقوق الطفل، وغيرها من اتفاقيات الأمم المتحدة والدول الإفريقية ذات الصلة بحقوق الإنسان، ومن القيم والتقاليد الإفريقية بشكلٍ خاص[٢].

دور اللجنة في حماية الطفل في أثناء النزاعات المسلحة:

تقوم اللجنة- وفقاً للمادة ٤٢ من الميثاق- بتشجيع وحماية الحقوق الواردة في هذا الميثاق، وعلى وجه الخصوص جمع المعلومات وتدعيمها بالمستندات، ووضع تقويم شاملٍ للأوضاع بشأن المشكلات الإفريقية في مجالات حقوق الطفل ورفاهيته، وتنظيم الاجتماعات، وتشجيع المؤسسات الوطنية والمحلية المعنية بحقوق الطفل ورفاهيته، ومتى كان ذلك ضرورياً: إبداء وجهات نظرها، وإصدار التوصيات إلى الحكومات، وصياغة ووضع المبادئ والقواعد التي تهدف إلى حماية حقوق الطفل ورفاهيته في إفريقيا، والتعاون مع المؤسسات والمنظمات الإفريقية الدولية والإقليمية الأخرى المعنية بتشجيع وحماية حقوق الطفل ورفاهيته.

كما يجوز للجنة المعنية بحقوق الطفل الإفريقي، وفقاً للمادة ٤٥ من الميثاق، أن تلجأ إلى أيّ طريقةٍ مناسبةٍ للتحقيق في أيّ مسألة تقع في نطاق هذا الميثاق، وأن تطلب من الدول الأطراف تنفيذ الميثاق، وتقدّم اللجنة لكلّ دورة انعقاد عادية للجمعية العمومية لرؤساء الدول والحكومات، في كلّ سنتين، تقريراً عن أنشطتها، ثم بعد ذلك تقوم اللجنة بنشر تقريرها؛ بعد نظره من قِبل الجمعية العمومية لرؤساء الدول والحكومات، وتجعل الدول الأطراف تقارير اللجنة متاحة على نطاقٍ واسعٍ للجمهور في أراضيها.

وبالنظر فيما سبق؛ يتبين أنّ دور اللجنة من الناحية العملية ضعيف، حيث يقتصر على إجراءات نظرية، لا تتعدى- غالباً- تلقي التقارير أو تقديمها، وهذا يعدّ قصوراً في عملها، خصوصاً في مواجهة ما يتعرض له الطفل الإفريقيّ من انتهاكاتٍ لحقوقه الأساسية، في ظلّ ما تشهده القارة الإفريقية من الحروب الأهلية والنزاعات المسلحة، وهو ما يتطلب توسيع اختصاص اللجنة المعنية بحقوق الطفل الإفريقي؛ لتتواكب مع ما يتعرض له الطفل الإفريقي من أخطارٍ وأهوالٍ لا حصر لها[٣].

الخاتمة:

برغم الدور الإيجابي الذي قامت به مختلف النصوص الميثاقية والآليات الإفريقية للحدّ من ظاهرة استغلال الأطفال في النزاعات المسلحة، فما يزال وجود انتهاكات دولية لحقوق الطفل، والإصرار على تجنيده، وإشراكه في النزاعات

(١) وفاء مرزوق، المرجع السابق، ص ٤٤.

(٢) محمد يوسف علوان، محمد خليل الموسى، المرجع السابق، ص ٥٢٨.

(٣) محمود سعيد محمود سعيد: الحماية الدولية للأطفال أثناء النزاعات المسلحة، دار النهضة العربية، مصر، ٢٠٠٧م، ص (٢٨٤ ، ٢٨٥).

المسلحة، متواصلاً، إذ ما تزال العديد من الدول تجنّد أطفالاً في جيوشها، تتراوح أعمارهم بين ١٠ و ١٥ سنة، ويوجد المئات منهم في المناطق الإفريقية يُعذبون ويُعتقلون، وتُمارس ضدّهم أبشع أساليب التعذيب، مما يُثبت إخفاق هذه الآليات الحالية في توفير الحماية اللازمة لمنع مثل هذه الانتهاكات، إذ إنّ مجرّد النصّ على حظر فعلٍ معيّن لا يعدّ كافياً للامتناع عن اقترافه.

فلا بد إلى جانب نصوص الحظر والاتفاقيات والمواثيق؛ من اتخاذ إجراءات لتحديد المسؤولين عن هذه الجرائم، وتنفيذٍ حقيقيٍّ وفعّالٍ لهذه النصوص، وإنشاء أجهزة ذات كفاءة لمراقبة التنفيذ، ووضع عقوبات صارمة تُفرض على كلّ مَن يخرق هذه النصوص وينتهك حقوق الطفل، لا بد من محاكمة مَن يستمر في استغلال الأطفال، أو تجنيدهم واستخدامهم في النزاعات المسلحة.

وعليه؛ فإنّ جميع الدول والحكومات الإفريقية اليوم؛ مدعوّة للانضمام إلى الاتفاقيات الدولية والإفريقية المتعلقة بحماية الأطفال في النزاعات المسلحة، والبحث عن آلية للتعاون مع الهيئات الإفريقية المعنية بحماية الأطفال المتضررين من الصراعات المسلحة، وكذا مراجعة تشريعاتها الوطنية بما ينسجم مع المعايير الدولية والإفريقية، والحرص على عدم إدخال الأحكام المتعلقة بالعفو على الجرائم المرتكبة ضدّ الأطفال ■

لغات إفريقيا نحو تنمية مستدامة.. مقاربة وصفية

د. إسماعيل زَنْغُـو بَرَزِي
أستاذ مساعد في اللسانيات العامّة والعربية
بقسم اللغة العربية / جامعة بماكو - مالي

إنّ اللغات الإفريقية عرفت بعض الدراسات المهمّة، وإن كان هناك تباين في هذه اللغات من حيث الفصائل والأسر اللغوية من جانب، ثم قانون اللغة من جانب آخر، وقد حظي بشرف القيام بأغلب هذه الدراسات ألسنيون غربيون، وقليلٌ من الباحثين في الدراسات العربية وغيرها.

ربما يندهش القارئ العزيز عندما يصطدم بعنوان المقال، المتمثل في ربط اللغات الإفريقية بالتنمية؛ لا المتوسطة ولا القريبة؛ بل المستدامة[1]!

في الواقع؛ ربما لا يجانبني الصواب إذا قلت: إنّ كلمة «إفريقيا» تؤشّر على الفقر، الذي يحمل في طياته المرض والجوع والعنف... إلخ، ألا يؤشّر هذا الوضع الاقتصاديّ الهشّ الذي تعيش فيه القارة منذ عقود، إن لم نقل منذ قرون، على واقع الحياة اللغوي في إفريقيا؟! وألا يمكن مواجهة هذا الوضع بتنمية اللغات الإفريقية؟!

نقول: نعم! بالرغم مما تعانيه القارة الإفريقية من انهيارٍ اقتصاديٍّ وفقرٍ مدقع؛ فإنّ مما لا يتناطح فيه عنزان اليوم أنّ بعض اللغات الإفريقية[2]- التي سنراها في هذا البحث- مَهْما عانت من بيئة فقيرة وصراع لغويٍّ؛ فإنها تعيش في حالة لا بأس بها، ومن ثمّ يمكن أن تكون عُمْلةً صعبةً لإيجاد تنميةٍ مستدامةٍ في إفريقيا.

الجانب الاقتصادي للغات الإفريقية:

ذهبت SIL[3] إلى أنّ استعمال اللغات المحلية تمثّل وسيلة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة [...]؛ إذ إنّ أنشطة تطوير اللغات (المحلية) تؤدّي دَوْراً رئيساً في التنمية، لأنها تمنح هذه القوميات أدوات لتحقيق هذه الأهداف، ثم ذهبت إلى أبعد من ذلك عندما أوردت ما يمكن أن نجنيه في استعمال لغاتنا، فطرحت مجموعة من الأسئلة، هي:

- أليست لغات الأقليات مفتاحاً أساسيّاً لمساعدة الناس في العثور على حلٍّ خاصٍّ بهم للتحديات التي يواجهونها في حياتهم؟

- أليست اللغة الأمّ أداةً لإعدادٍ أفضل للحاضر والمستقبل؟ ألا تستحق نتائجها الاستثمار في الوقت والأموال على المدى الطويل؟

---

(١) مصطلح «التنمية»: يشير إلى التنمية الاقتصادية التي تعتمد على استغلال الموارد الطبيعية، كالزراعة والصيد والرعي... إلخ، ويتمثل الدخلُ الأساس في غزارة التنمية أو قلتها.

«التنمية المستدامة»: هي تطوير التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بما يضمن استمرارية الانتفاع بالإرث الطبيعي للأرض والمدن والمجتمعات، وتتعزز التنمية المستدامة بتدبير رشيد rationnelles للموارد الطبيعية والإنسانية والاقتصادية؛ لتلبية الاحتياجات الأساسية للإنسانية جمعاء بشكل مناسب. راجع: Encarta -2009.

(٢) تسفر أحدث دراسة - حسب علمي - عن أربع فصائل لغوية رئيسة:

١ - نيجر- كنغو: وحسب Grimes-1996: فإنّ هذه الفصيلة تمثّل أكبر فصائل العالم من حيث المساحة والمستعملين، وتحتضن عدداً من الأسر اللغوية الكبرى، ك: الكردفانية، الماندي، أطلنطيك، إجويد ijoides، دوغون، فولتا، كنغو شمالية، كونغو جنوبي. وفي طياتها بعض اللغات الكبرى، ك: ولوف، فلانية، ماندينغ، أكان، يروبا، إيبو، سانغو، وعدد كبير من لغات البانتو، منها: زولو، كونغو، لنغالا، لوبا، لوندا، روندي، شوانا، سوتو، سواحلية، تستوانا، خواسا، زولو.

٢ - نيلو- صحراوية: وتضمّ بعض الأسر المستقلة: صنغي، صحراوية، كولياك kuliak. أو غير المستقلة، ك: مابان، فُور، وسط السودان، برتا.

٣ - أفرو- آسيوية: وتضمّ مع أسرها اللغوية الكبرى: التشادية، الأمازيغية، المصرية، السامية، الكوشية، الأموية OMOTIQUE ، ويلاحظ أنها الفصيلة الوحيدة المستعملة في أكثر من قارة، وذلك انطلاقاً من اسمها، وتمثّل العربية أكثرها من حيث الانتشار؛ إذ تمثل اللغة السائرة LIGUA FRANCA .

٤ - خويسان: تنتشر في جنوب إفريقيا، وتُعرف في السابق باسم: بُشْمان Bushman أو هوتنتوت Hottentotes، وتمثل أصغر فصيلة لغوية في إفريقيا، وحسبGreenberg A 1963- : أنها بلغاتها ولهجاتها تعدّ بالمائة أو أكثر، ولكن في الوقت الراهن انقرض منها الكثير، فلم يبق منها إلا حدود الثلاثين. راجع:

Heine & Derek Nurse Bernd, Les langues Africaines 2004, Karthala, Paris, pp : 7- 122.

(٣) المركز الدولي للسانيات: منظمة غربية تسعى إلى خدمة مجموعة من اللغات الدولية، ولا سيما المهددة منها، ولها أهداف أخرى تنصيرية.

عرّجت- بعد ذلك- بالرد عن كلّ هذه الأسئلة في مكانٍ واحد؛ قائلة: نعم.

في الواقع إنّ ما استكشفته SIL مفاده: أنه يمكن الحصول على حلولٍ للتحديات المذكورة في الأهداف الإنمائية للألفية؛ باستخدام اللغة في مستوياتٍ جديدةٍ من الحياة[١]، وعليه؛ تكون اللغات عموماً، ولغات الأقلية خصوصاً، وسيلة لتحقيق التنمية الاقتصادية.

«والتنمية في اللغة: عبارة عن سلسلة من الإجراءات المستدامة، خصوصاً التي تقوم بها الجماعة العِرْقية لضمان إيفاء لغتها بالتزاماتها: الاجتماعية، والتنموية، والثقافية، والسياسية، والاقتصادية، والروحية»[٢].

وإذا قلنا إنّ استعمال اللغات القومية في التعليم يساعد في التنمية؛ فإنّ هذه الأخيرة تعني القضاء على الفقر؛ فالفقر أو الفشل يقترنان لدى الطبقة المتدنية من الشعب بالجهل أحياناً، وقد ذهب Mompoloki Bagwasi إلى أنه «للحدّ من الفقر؛ فمن المستحسن أن يتمّ ذلك في برنامج تعليم الكبار، في لغات تسمح للمتعلمين أن يكونوا حازمين في المناقشات والأنشطة المتصلة بالتعلّم والاقتصاد»[٣].

ويتمظهر القضاء على الفقر عبر التعليم في ربط المادة العلمية المدرُوسة بواقع حياة الجماعة اللغوية، وهو أمرٌ تفتقر إليه كثيرٌ من مجتمعاتنا، فهذا كامبا، رئيس قرية Monzomboli، وهو الأول من جنسه (قبيلته) الذي شارك في فصول محو الأمية للكبار في لغته الأمّ؛ وبعد قراءته لكتاب (القراءة) رأى أنّ فُول الصويا soja يحتوي على نسبةٍ عاليةٍ من البروتين، فحثّ جميع قريته على زراعته، وفي كتاب آخر عرف أنّ الصحة تتحقق باستعمال نظامٍ غذائيٍّ متنوّع؛ فشجّع- مرة أخرى- أهل قريته على تناول الطعام في مجموعات غذائية متنوعة يومياً؛ من أجل أن يكون أكثر صحة.

عندما يكون لدى الناس مزيدٌ من الدخل، ولا سيما في المجموعات العرقية واللغوية، فإنهم لن يعانوا الجوع إذا كانت لديهم بعض المعلومات الأساسية في اللغة التي يفهمونها غالباً، وأحياناً يؤدي وجود معدّل جيد من معرفة القراءة والكتابة إلى ارتفاع دخل الفرد[٤].

وعندما يبدأ التلاميذ في تلقّي المعرفة في المدارس الابتدائية بلغاتهم الأصيلة؛ فإنهم يتعلمون القراءة والكتابة والحساب بسرعة، بالإضافة إلى اللغة الرسمية، وبالتالي تكون لديهم أدواتٌ أساسية لمواصلة التعليم طوال حياتهم، ونتيجة لذلك تكون لديهم صورة أفضل عن أنفسهم ومجموعتهم العِرْقية[٥].

ويجب أن نشير إلى أهمية اللغات الطبيعية عموماً، واللغات الإفريقية خصوصاً، لكونها وسيلة للتواصل بين مختلف الشعوب، من ثمّ تظهر قيمتها الاستعمالية والتبادلية في أنّ «قيمتها تزداد مع كلّ متحدّث يكتسبها أو تكتسبه [...]، فكلما تعلّم الناس لغةً ما أصبحت اللغة مفيدة، وكلما كانت اللغة مفيدة رغب الناس في تعلّمها»[٦].

ومجتمعاتنا الإفريقية قائمة أساساً على تعدّدٍ لغوي؛ هذا الذي بلوره «برزي» تحت اسم: «الازدواجية اللغوية»[٧]؛

(١) راجع: SIL, Langues facteur clé de développement Les langues locales, un moyen pour atteindre les objectifs du Millénaire pour le développement, p2.

(٢) نفسه، ص ٢.

(٣) نفسه، ص ٣.

(٤) راجع: Langues facteur clé de développement Les langues locales, un moyen pour atteindre les objectifs du Millénaire pour le développement, SIL, P 3.

(٥) نفسه، ص ٤، من بين ٨٧٥ مليون أمّيٍّ في العالم؛ فإنّ ما يقرب من ثلثي العدد من جنس النساء. ويُلاحظ في المجموعات العرْقية واللغوية أنه- غالباً- ما يتمّ تشجيع الأولاد على التحدّث مع الآخرين باللغات الأوسع انتشاراً، في حين أنّ الفتيات يرتبطن بالتقاليد والتحدّث فقط باللغات المحلية. وتُظهر نتائج البحث أنّ النساء والفتيات اللواتي يدرسن عبر لغاتهن الأمّ مثلاً؛ يبقين لفترة أطول في المدرسة، ويحصلن على درجات أفضل من زميلاتهنَّ اللاتي لم يتلقين تعليماً من هذا القبيل. المرجع نفسه، ص ٥.

(٦) اللغة والاقتصاد، ص ٩٩.

(٧) راجع كتابنا: قضايا لسانية إفريقية، ص ٤٩.

علاوةً على ذلك؛ إذا ذهبت SIL إلى أنّ اللغات المحلية وسيلة لتحقيق أهداف التنمية في الألفية الجديدة، كما مرّ أعلاه، فإنّ فلوريان كولماس قد ذهب إلى أبعد من ذلك في توضيحه للفكرة أكثر، عندما ذهب في مقولته إلى أنّ «امتلاك لغة مثل امتلاك نقودٍ؛ ينطوي على إمكان توسيع مجال الفعل لدى الأفراد، ومن ثمّ ينطوي على إمكان إغنائهم»[١].

وكما وضح فلوريان كولماس مفهوم هذه القيمة في أماكن مختلفة من كتابه، فيرى أنّ قيمة اللغة المعيّنة «ترتبط بعدد متكلّميها؛ فكلّما زاد عدد هؤلاء الذين يمكن أن أتفاعل معهم عن طريق لغةٍ ما، زاد نفعها لي بالمعنى العملي الفعلي؛ لأنّ كلّ متكلم يزيد من مجمل التفاعلات المفيدة الممكنة [...]، في إطار الدولة / الأمّة»[٢].

كما عرّج إلى إيراد الجانب الاقتصادي للغة في النقاط الآتية:

١ - المجال الاتصالي للغة كما تعبّر عنه القدرة الديموغرافية للجماعة التي تستعملها بوصفها أ/ (لغة أولى(، ب/) لغة ثانية/أجنبية).

٢ - مستوى تطوّر الإمكان الوظيفي للغة بوصفها أداة إنتاج مجتمعية، ومستوى الفرص فيما يتعلق باستخدامها.

٣ - المقدار الكلّي للاستثمار الموضوع في اللغة، حيث يمكن التدوين المعجمي، وكثافة شبكة المعاجم ثنائية اللغة التي تربط اللغة باللغات الأخرى، والترجمة من اللغة وإليها، ومستوى إمكان المعالجة الإلكترونية، حيث يمكن لهذا أن يُستخدم كمؤشرات جزئية.

٤ - الطلب على اللغة بوصفها سلعة في الأسواق الدولية للغات الأجنبية، وحجم الصناعة التي تمدّه، وكذلك الحصص المخصّصة من النواتج القومية الإجمالية التي تُنفق لاكتسابها على مستوى العالم.

٥ - رصيد الحساب الجاري للغة بالنسبة لجماعتها

(١) اللغة والاقتصاد، ص ٦٩.

(٢) نفسه، ص ٧٣.

إذا أردنا التنمية المستدامة الحقيقية للغاتنا؛ فإنّ الوسيلة الأولى إلى ذلك هي الأفارقة أنفسهم، بحبّ لغاتهم القومية، والحرص عليها، ومعرفة كنهها، والنفقة عليها، ودعمها بالبحث الفعّال

اللغوية[٣].

وفي الواقع؛ تحقّق جزءٌ قليلٌ من كلّ هذه الرَّكائز التي ذكرها المؤلف في الاستثمار الاقتصادي للغات الطبيعية الإفريقية.

ما اللغات التي نسعى إلى تطويرها:

إنّ اللغات الإفريقية تمثّل ثلث لغات العالم، ولا توجد معلومات كافية حول كلّ هذه اللغات بمستوياتها المختلفة، وعليه؛ من المهم طرح ما اصطلح «برزي» على تسميته: «اللغات الوطنية الغالبة»، أو ما اصطُلح عليه باسم: «اللغات الهجينة» أو «التجارية» أو «كريولية»[٤]، أو ما أطلقت عليه أكاديمية اللغات الإفريقية اسم: «اللغات الحدودية».

فاللغات المستهدفة في هذا البحث: هي «اللغات الحدودية» التي ارتسمتها أكاديمية اللغات الإفريقية، إضافةً إلى بعض ما ورد في أعمال فريق التخطيط

(٣) نفسه، راجع: ص ١١٠.

(٤) اللغة الهجينة: هي لغة الأعمال، تقوم بدَوْر في ممارسة التجارة في كثير من المناطق. أما كريول: فتعود في الأصل إلى لغة السكان البيض الذين وُلدوا ونشؤوا في المستعمرات، وقد وسّع معناها حتى يضمّ لغاتهم وبشكلٍ خاصٍّ التنوعات اللغوية الكاريبية المتصلة باللغات الفرنسية والإسبانية والبرتغالية. وكلمة creole اليوم لم تعد مقصورة على منطقة جغرافية أو أسرة لغوية، ولكنها تُستعمل عموماً بوصفها مفهوماً فنيّاً في مقابل كلمة pidgin. راجع: اللغة والاقتصاد، ص ص (١٨٨ – ١٩٠).

اللغوي في العالم في هذا الجدول المرتّب أبجديّاً[1]:

ع	اللغات	الدول، والنسبة المئوية المتداولة لبعض اللغات
١	أفريكانس	جنوب إفريقيا، بوتسوانا، ناميبيا (٤,٤٪).
٢	العربية المعيارية	جميع دول شمال إفريقيا + جيبوتي (١٣,٤٪)، إريتريا (١٪)، السودان (٧٢,٦٪).
٣	بِرْتا	إثيوبيا، السودان.
٤	بيتي – فانغ	الكاميرون، الغابون، غ. كوات وريال (٨٠٪).
٥	شِيِنْجان – شيشيوان	ملاوي (٣٧٪)، موزمبيق (٣,٦٪)، زامبيا، زيمبابوي.
٦	شيشُون – مَانِيْكا	موزمبيق، زيمبابوي (٥٤٪).
٧	شِيَاو	ملاوي، موزمبيق.
٨	شُوَا	الكاميرون، تشاد.
٩	إيمَاكُوَا	ملاوي، موزمبيق، زيمبابوي.
١٠	فلفلدي (پولار، پولَر، فُلَني)	بنين، بوركينافاسو، الكاميرون (٧,٨٪)، إفريقيا الوسطى، غامبيا (٢١٪)، غينيا (٣٢٪)، غ. بيساو (١٦٪)، مالي، موريتانيا (٧٪)، النيجر (٨,٥٪)، نيجيريا (٨٪)، السنغال، سيراليون، تشاد (١,٧٪).
١١	غِين/ إيوي/ مِنَا	بنين (٢,١٪)، غانا، توغو (٢٠٪).
١٢	غولمَنْسِيما	بوركينافاسو، مالي، النيجر (٠,٥٪).
١٣	الحسانية	موريتانيا، الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية.
١٤	الهوسا	الكاميرون، إفريقيا الوسطى، غانا، النيجر، نيجيريا (١٨٪).
١٥	كانوري/ كانِمْبُو	الكاميرون، النيجر (٤,٨٪)، نيجيريا، تشاد.
١٦	كيكونغو	أنغولا (٩,٨٪)، ج. الكنغو الديمقراطية، الكنغو برازافيل (٣٦٪).
١٧	كِينْيارْوَندا/ هَنْغَزا/ رُنْدِي/ رُفُمْبِيرا/ غِهَا	بوروندي (٩٨٪)، رواندا (٩٨٪)، تنزانيا، أوغندا (٢,١٪).
١٨	السواحلية	بوروندي، جزر القمر، كينيا، مدغشقر، أوغندا، رواندا، ج. كنغو الديمقراطية، سيشيل، تنزانيا (٩٣٪).
١٩	كريول	موريس، سيشيل (٩٥٪).
٢٠	لينغالا	ج. كنغو الديمقراطية، الكنغو برازافيل (١٣٪)، أوغندا، تنزانيا.
٢١	لواغندا	أوغندا (١٢٪)، تنزانيا.
٢٢	لُوهَيا/ رُنْياكِتَرَ	أوغندا، تنزانيا (٣,٧٪).
٢٣	اللهجة المغاربية	الجزائر، تونس، (المغرب).
٢٤	ملغاشي	جزر قمر، مدغشقر (٩٨٪).
٢٥	مَنْدِنكُو	بوركينافاسو (٨,٨٪)، كوت ديفوار، غامبيا (٣٨٪)، غينيا (٢٣٪)، غ. بيساو (١٠٪)، ليبيريا (١,٤٪)، مالي، السنغال، سيراليون (٢٩,٥٪).
٢٦	نما (الكُوِيكُوِيوَغَاب)	ج. جنوب إفريقيا، أنغولا، بتسوانا، ناميبيا (٩,٨٪).
٢٧	نُير	إثيوبيا، السودان.
٢٨	أُرُومُو	إثيوبيا (٢٨٪)، الصومال.
٢٩	أُوشِوَمْبُو/ أوشِكْوَنْيَامَا	أنغولا، ناميبيا.
٣٠	سانغو	إفريقيا الوسطى، الكونغو برازافيل، ج. الكونغو الديمقراطية، تشاد.
٣١	سرا	إفريقيا الوسطى، تشاد (١٠,٣٪).
٣٢	سوستو	ج. جنوب إفريقيا (٢٦٪)، ليسوتو (٩٦,٧٪)، زيمبابوي.
٣٣	سيتسوان	ج. جنوب إفريقيا، بتسوانا (٧١٪)، ناميبيا، زيمبابوي (٤,٨٪).
٣٤	صومالي	جيبوتي (٦١٪)، إثيوبيا (٥٣٪)، كينيا، الصومال.
٣٥	صنغي	بنين، مالي، النيجر (٤,٧٪)، توغو.

(١) Acalan, Colloques regionaux sur "Politiques Nationales: le role des langues trasfrontalieres et la place des langues de moindre diffusion en Afrique", p: 11- 13. Et Jacques Leclerc, 2010, Amenagement liguistique dans le Monde.

٣٦	سوننكي	مالي، موريتانيا (٢٪)، النيجر، السنغال.
٣٧	الأمازيغية	الجزائر، مصر، ليبيا، تونس (المغرب).
٣٨	تيغرنيا	إريتريا (٥٣٪)، إثيوبيا (٥٣٪).
٣٩	يوروبا	بينين (٨٪)، نيجيريا (١٩٪)، توغو.
٤٠	ولوف	غامبيا (١٧٪)، موريتانيا، السنغال (٣٦٪).
٤١	إيس زُلُ/ إيسنْدِبلِي	ج. جنوب إفريقيا، ليسوتو (١٣٪)، زيمبابوي (١٢,٣٪).

ويُلاحظ في هذا الجدول ما يأتي:

– أنّ بعض اللغات الحدودية الإفريقية تُستعمَل في دولتَيْن فقط، كما في: نُير و أُرُومُو و تِيغرينا في قرن إفريقيا، بينما الأخرى الأكثر انتشاراً، تتوزع بين ثلاث دولٍ أو أكثر، فالسواحلية مثلاً: تستعمل في ٨ دول، وماندنكو: في ٩، والعربية: ١٠، بينما الفلانية: في ١٤ دولة.

– أما عن التقسيم اللغوي بين المناطق؛ فنجد السواحلية: تُستعمل في ثلاث مناطق، في كلٍّ من المحيط الهندي وشرق إفريقيا ووسطها، والعربية: في منطقتَيْن: شمال إفريقيا وقرنها، والفلانية والهوسا والكانوري: في منطقتَيْن أيضاً: غرب إفريقيا ووسطها، والصومالية في شرق إفريقيا وقرنها.

– أنّ اللغة الأمازيغية– بحسب ما يظهره الجدول– لغةٌ حدوديةٌ في الدول المغاربية، والجديد الذي لم يذكره الباحثون أنها لغةٌ حدوديةٌ أيضاً بغرب إفريقيا في كلٍّ من: مالي والجزائر– من جانب–، والنيجر والجزائر وليبيا– من جانب آخر–.

– أنّ اللغة العربية في الواقع من أكثر اللغات انتشاراً في إفريقيا، ما جعلها تُستعمل بوصفها لغة حدودية في عشر دول.

وبالرغم من كلّ ما حظيت به اللغة العربية من الانتشار؛ فإنها– حسب اعتقادي– لم تُعط كلّ حقوقها في الدراسات اللغوية، فهي مهملة في أغلب الدارسات اللسانية في غرب إفريقيا؛ لأنّ الباحثين المنتخبين لهذا العمل أغلبهم مغتربون، ينطلقون من فرضية «اللهجة الحسانية» التي قد يجهلون علاقتها بالعربية من جانب، ثم ماهية الحسانية في حدّ ذاتها! ومع ذلك فهناك لهجة حدودية (عربية) في كلٍّ من مالي وموريتانيا والسنغال والجزائر، والشيء نفسه في النيجر والجزائر وليبيا وتشاد، لم تؤخذ بعين الاعتبار في الدراسات والندوات العلمية للغة العربية.

نيلسون مانديلا: «ما إن وصلنا إلى السلطة حتى قرّرنا اعتبار تنوّع الألوان واللغات مصدراً للقوّة؛ بعدما كان يُستخدم في الماضي للتفرقة بيننا»

وسائل تطوير اللغات الإفريقية وتنميتها:

إنّ اللغات الإفريقية برغم ما تعيش فيه من مشكلات؛ فإنها يمكن أن تتطور بمجموعة من الوسائل التي لها فاعليتها في التنمية الاقتصادية، والتي يمكن إيرادها في النقاط الآتية:

١ – الصناعة اللغوية:

إنّ الصناعة اللغوية وسيلة مهمّة لدرِّ النفع وتوفير مردودية اقتصادية لا بأس بها، خصوصاً في ظلّ التعدد اللغوي الذي تعيش فيه إفريقيا؛ إذ يؤكد الباحثون المحدثون في اللسانيات الاجتماعية أنّ «اللغة والاتصالات communications هما الأساس في الاقتصاد [...].

وتتميز صناعة اللغة والصناعات الإبداعية بخَلْق قدرة لغوية ومهارات اتصال مركبة [...]، تهدف إلى توفير براعة عالية من اللغات المستخدمة في سياقات اجتماعية مختلفة؛ والقطاع الإبداعي مرتبطٌ بقوة الأسواق المحلية والإقليمية [...]، وتتميز هذه الأسواق بالتنوّع اللغوي،

واللغات الإفريقية وثيقة الصلة بالنسبة لغالبية المنتجين والمستهلكين في إفريقيا»[١].

إذا كانت «الصناعة اللغوية» من الصناعات المربحة والمدرّة؛ فإنها- ويا للأسف- لم تجد إلا قليلاً من الدراسة على مستوى العالم، وربما أُجريت دراسة أُولى من هذا النوع في كندا (عام ٢٠٠٥م)؛ لكونها من البلدان الصناعية التي تعرف ثنائية لغوية رسمية، حول صناعة لغة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة [...]، وصناعة اللغات في كندا تقدّم خدمات مثل: تعليم اللغة، واختبار اللغة، والترجمة، والترجمة الفورية، والدوبلاج doublage، والتحرير، والكتابة، والتصحيح اللغوي، وتطوير التكنولوجيا اللسانية، والمصطلحية[٢].

وإذا كنا نفتقر إلى دراسات من هذا القبيل؛ فإننا نجد ملامح الصناعة اللغوية في كثيرٍ من الدول متمثلة في: الإعلانات، واللافتات، ومختلف أصناف البطاقات، والترجمة، والسينما، والطباعة، والصحف والمجلات، ودراسة اللغات الأجنبية، ولا سيما اللغات العالمية الكبرى، كالإنجليزية والإسبانية والعربية...إلخ، أو مختلف أنماط اللغات القومية.

إنّ مما يؤسف له في كلّ هذه الصناعات اللغوية قيامها على لغات أجنبية في القارة الإفريقية إلا ما نَدر؛ ومع ذلك يكاد الباحثون يُجمعون على أنّ الشعوب تتفاعل مع منتجاتها أكثر من أيّ شيء؛ والذي يلاحِظ مدى إقبال الأفارقة على الإنتاج السينمائي، القومي أو المدبلج، لينتابه العجب من غمز جميع الطبقات الاجتماعية، ومختلف الفئات العمرية حتى الصبيان، للأفلام والمسلسلات والوثائق والإعلانات، وربما يعود ذلك إلى محدودية الفترة المخصّصة لهذه البرامج؛ لادّعاء غلاء تكلفتها.

إنّ جميع اللغات الحدودية أو الغالبة يمكن قيامها بهذا الدَوْر الرائد، من تنمية القدرة اللغوية ومهارات الاتصال، إلا أنها تُموّل من جهات خارجية، خصوصاً من مؤسسات دولية، أو منظمات لا حكومية، كمنظمة الفرنكوفونية، ووكالة التعاون الثقافي والتقني، والاتحاد الأوروبي... إلخ، وهذه الجهات في الواقع تموّل المشاريع بناءً على قيود وضوابط، ولا شك أنّ بعضها ليست في مصلحة الشعوب الإفريقية.

وقد استكشفنا نماذج من هذه الأفلام في كثيرٍ من اللغات الحدودية، كالبمنان والفلانية والهوسا في غرب إفريقيا، واللهجات المغاربية المختلفة في شمال إفريقيا، ولا شك أننا نجد نماذج بشكلٍ غير متوازٍ بمختلف المناطق في السواحلية والصومالية وسانغو ولينغالا والأفريكانس والأمهرية... إلخ.

وتعدّ نيجيريا قمّة، من حيث كمية الأفلام التي تنتجها؛ إذ تنتج صناعة السينما الوطنية فِيلماً واحداً كلّ أسبوعين في المتوسط، وتبلغ متوسط التكلفة (١١٠٠٠) يورو، لتعرض على شاشة السينما، وإلا فيتم توزيع هذه الأفلام مباشرة في أقراص الفيديو DVD، وتُباع بحوالي ٣ يوروات[٣].

كما تشير دراسة أجريت مؤخراً في السينما العالمية (UIS، ٢٠٠٩) «أنّ نيجيريا لديها صناعة ثانية في السينما العالمية، ومفتاح نجاحها هو تعدّد اللغات؛ إذ يتم إنتاج حوالي ٥٦٪ من الأفلام باللغات الإفريقية. في عام ٢٠٠٦، يلاحظ أنّ اللغات الأربع الأكثر هيمنة في الإنتاج السينمائي في نيجيريا

(١) Ouane & Glanz 2010- Pourquoi et comment l'Afrique doit investir dans les langues africaines, et l'enseignement multilingue, P .19

(٢) Association de l'industrie de la langue (AILIA) 2004, Industrie canadienne de la formation linguistique, Carte routière 5-technologique, PP 3.

: قارنه بـ
Ouane & Glanz 2010- Pourquoi et comment l›Afrique doit investir dans les langues africaines, et l'enseignement multilingue. .P 19

كان مجموع المبيعات لهذه الشركات ٤٠٤,١ مليون دولار، مع الفوائد والأرباح: ما يقرب من ٤١٠ مليون دولار، تمثّل الصادرات ٢٥٪ من مجموع الدخل.

(٣) راجع: Cinéma africain, wikipedia.org

كانت: يوربـــا (٣١٪)، هوســـا (٢٤٪)، إيبـــو (١٪)، إنجليزية (٤٤٪)»[١].

٢ – تحقيق إعلامية اللغات الإفريقية:

إنّ إعلاميـــة اللغات الإفريقية متمثّلـــة في ترقيمها أبجديّاً، سواء كانت فونيمات قومية أو عربية أو لاتينية... إلخ. ومن ثمّ تطويرها من حيث الكتابة بها، وطباعتها في مصنفات أو كتبٍ أو ملفوفات، بله استعمالها على الشبكة العنكبوتية، أو في وســـائل تواصلية ســـلكية أو لاسلكية، كوســـيلة مهمّة في التنمية الاقتصادية، وخصوصاً في ظلّ التعـــدّد اللغوي الذي تعيش فيه القارة الإفريقية، ذلك «أنّ الاقتصاد اليوم قائمٌ على المعرفة، فإنّ وصول كتلة كبيرة من الناس إلى معلومات ومعـــارف وتكنولوجيا لهي مفتاح الرخاء في العالم»[٢].

«وقـــد ذهبت جمعيـــة تنميـــة التعليم فـــي إفريقيا ADEA إلـــى أبعد من ذلك في إحدى دراســـاتها قائلة: في القرن ٢١؛ حيث تُبنى التنمية على الاتصالات المكتوبة الحديثة [...]، يجب أن نكون مقتنعين بأنّ التخلف ســـوف يستمر في القارة ما دام اســـتخدام اللغات الإفريقية يتمّ عن الطريق الشـــفهي، والأطفال مضطرون إلى الدراسة بلغة أجنبية»[٣].

وعندما تُســـتعمل اللغات الحدوديـــة أو الغالبة في التعليم؛ فإنها بلا شك تعطي دفعة قوية للحشد الجماعي، ودفع عجلة التنمية في مختلف جوانب الحياة.

ويجب أن ننوه بأنّ بعض المواقع العالمية الكبرى في الشـــبكة العنكبوتية رأت فجوةً كبيرةً بين شـــعوب أمريكا وأوروبـــا من جانب، ودول آســـيا وإفريقيا من جانب آخر، فرأت أنّ ســـكاناً في العالم العربي وإفريقيا، وجزءاً كبيراً من الهند، تفتقر إلى الوســـائل أو التعليم لإنشـــاء مواقع الويب ومحتويات أخـــرى عبر الإنترنت، وعلى ضوء ذلك؛ عزمت على تنمية لغات هذه الشـــعوب؛ لتقف أخيراً على أهميتهـــا من حيث قدرتها على إنتاج مردوديات اقتصادية لا بأس بها، فشـــجّعت الباحثين اللسانيين بمكافآت مالية لوضع أبجديات وقواميس، ونشر بحوث، في مختلف لغات العالم.

وعليـــه؛ عملت كلٌّ مـــن: مايكروســـوفت، ويكيبيديا، غوغل، فيرفوكس... إلخ.. على تكوين أبعادٍ جديدة للغات الإفريقية، يمكن إيجازها في النقاط الآتية:

– ويكيبيديا تستعمل ٢٠٠ لغة تقريباً، وتعرف كلٌّ منها عـــدداً لا بأس بها من البحوث؛ ولغاتنا الإفريقية ليســـت بدعاً في ذلـــك، وقد توصلت إلى إحصـــاء عدد لا بأس به، وهي:

العدد	اللغات
+١٠٠	فلفلدي، كُونْغو، هوسا، لُغاندا، إسوزولو، سيسواتي، شيشونا، سيتسوانا، سستو، سانغو، كيروندي، شيشوا، أروما، البمنان.
+١٠٠٠	مصري، ولوف، صومالي، لنغالا، كينيارواندا.
+١٠٠٠٠	السواحلية، الأفريكانس، الملغاشية، يوربا.
+١٠٠٠٠٠٠	العربية.

فـــي الواقع إنّ أغلب هذه اللغـــات التي أوردها موقع ويكيبيديا عُدّت في قائمة اللغـــات الحدودية، أو الغالبة، وقـــد رأينا أنّ الصف الأول فـــي الجدول يحتضن + ١٠٠ مقالة، والثانـــي + ١٠٠٠، والثالث + ١٠ ٠٠٠، والأخير + ١٠٠ ٠٠٠ مقالة، وهو مؤشّر واضح على أهمية لغاتنا.

– اســـتعمل موقـــع غوغل فـــي الترجمـــة الفورية بعض اللغـــات الإفريقيـــة، منها: العربية، والســـواحلية، والأفريكانس.

– تُترجـــم إصـــدارات وينـــدوز وأوفيس مـــن اللغة الإنجليزيـــة إلى بعض اللغات الإفريقيـــة الكبرى، كما تمّ إطلاق ويندوز فيســـتا وأوفيس ٢٠٠٧، وتشتمل الترجمة والإطلاق حالياً على اللغات الآتية: ستسوان، السواحلية، زولـــو، أفريكانس، أمهرية، كينيارواندية، هوســـا، يوروبا،

(١) Ouane & Glanz 2010-Pourquoi et comment l›Afrique doit investir dans les langues africaines, et l’enseignement multilingue. P :20,

(٢) نفسه، ص ١٨.

(٣) Apprenre dans quelle langue ADEA 2005. pdf, p 3.

إيبو، ولوف، العربية.

- تمّ إطلاق موزيلا فيرفوكس، ووضع فيه قواميس لعددٍ من اللغات الإفريقية، منها: أفريكانس، أكان، أمهرية، العربية، لنغالا، سيسواتي، صنغي، سُسّتو، السواحلية، ستسوانا، ولوف، زولو[١].

لا ننسى أنّ استعمالَ اللغات الإفريقية تخطّى إلى الصحف المحلية، وشركات الهواتف الثابت، والجوالات التي أصبحت تبرمج أبجدياتها لتسهيل استعمال أجهزتها للمستخدمين.

إنّ إيجاد وسائل إعلامية فعّالة في استخدام اللغات الإفريقية، وما يتلوها من وسائل تعليمية، والبحث العلمي... إلخ، ثمّ نشر معطيات هذه اللغات على الشبكات العنكبوتية المختلفة؛ تجعل لغاتنا صلبة وقوية، وتوفر ثقافة خضراء تكتنف خريطة القارة، وتؤدي إلى دَرّ النفع العام للجميع، وإنتاج مردوديات اقتصادية قوية.

٣ - ربط اللغات بالأديان والهويات:

إنّ من وسائل تطوير اللغات الإفريقية ربط التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وحتى الدينية، باللغات القومية القائمة على الثقافة والوعي والأصالة[٢]، أيّ التحرّر من قيود الغزو الثقافي الذي تعيش فيه المنطقة منذ عقودٍ طوال، ويعني ذلك النظر إلى اللغات بوصفها أهمّ وسيلةٍ للحفاظ على الهوية الثقافية، والمكوّن الأساسي لها.

ويسعفنا التاريخ بالحرب اللغوية التي جرت في أوروبا، وبخاصّة عام ١٧٥٧م؛ عندما استولى الجيش البريطاني على مقاطعة كويبك؛ وبعد أربع سنوات أصبحت كندا بريطانية، وبالرغم من ذلك احتفظ الكنديون الناطقون بالفرنسية بهويتهم الثقافية- في معظم الأحوال- تحت رئاسة كنيسة روما، وأعلنت الكنيسة بالفعل أنّ الولاء اللغويّ هو شأنٌ من شؤون الإيمان؛ في محاولةٍ لبسط سيطرتها على رعاياها بواسطة الشعار المشهور: «إن تفقد لغتك تفقد إيمانك»Qui perd sa langue, perd sa foi[٣].

٤ - حلّ النزاعات والاعتراف بالقوميات:

إنّ اللغات الإفريقية- كما مرّ- وسيلةٌ تنمويةٌ مهمّة، لكونها سبيلاً إلى حلّ النزاعات والاعتراف بالقوميات عبر ما يسمّى: «الدعابة والمزاح» بين مختلف الشعوب، والتي تؤدي بلا شك إلى الأمن القوميّ والإقليميّ الذي لا يُشترى بذهبٍ ولا فضة، وهذه ثروةٌ ثمينةٌ في أيدي الأفارقة التي يمكن اغتنامها في القرن الحادي والعشرين.

إذا كانت الدول الكبرى تغرس في نفوس بعض ضعاف العقول في إفريقيا، وغيرها، فكرة: أنّ التعدّد اللغوي يهدّد تلاحم القوميات والتنمية الاقتصادية؛ فهذا الرأي يرتبط بمفهوم الأوروبيين للهيمنة التي تحكم بناء الأمم: (بلد واحد - لغة واحدة - ثقافة واحدة)، وهكذا؛ نجد كثيراً من البلدان التي تعرف عدداً وافراً من اللغات والثقافات قد وقعت في «مأزق» داخل التنوع؛ من خلال محاولتها استخدام لغةٍ واحدةٍ فقط لتكون لغةً رسمية، مع التمييز في الوقت نفسه ضدّ اللغات الأخرى المستخدمة في البلد، ويعلّمنا التاريخ أنّ هذا النهج السياسيّ لا يساعد على التنمية الاقتصادية والاجتماعية ولا السلام[٤]، ويؤكد نيلسون مانديلا هذا المعنى قائلاً: «ما إن وصلنا إلى السلطة حتى قرّرنا اعتبار تنوّع الألوان واللغات مصدراً للقوّة؛ بعدما كان يُستخدم في الماضي للتفرقة بيننا»[٥].

٥ - تطوير إمكانيات اللغات القومية:

لقد أزال Glanz لله Ouane[٦]-٢٠١٠ الستار عن أهمية تطوير اللغة وتدريسها في المجتمعات الإفريقية،

(١) للمزيد راجع: مواقع هذه الشبكات.

(٢) لا نفهم من ذلك التحرّر عن الدين، بل تكون هذه اللغات خدمة له.

(٣) راجع: اللغة والاقتصاد، ص (١١٣ – ١١٤).

(٤) Ouane & Glanz 2010-Pourquoi et comment l'Afrique doit investir dans les langues africaines, et l'enseignement multilingue. .pdf, p 17

(٥) راجع: تقرير التنمية البشرية، ٢٠٠٤، على الرابط الآتي: www. Hdr.undp.org/2004

(٦) نفسه، راجع: ص١٦.

حيث ذكر أنّ العديد من التلاميذ الحاصلين على شهادات جامعية عالية المستوى؛ لا يتوظفون في القطاع الرسمي، والتي لا تشغل إلا ١٠٪ من اليد العاملة (منظمة العمل الدولية، ٢٠٠٧)، فإنهم بذلك لا يمكن تطبيق معارفهم على القطاعات الأخرى من المهارات اللغوية التي اكتسبوها في نظام التعليم الرسمي، وهذا هو أحد الأسباب التي تجعل الكثير من الشباب، مع ما وصلوا إليه من درجةٍ علميةٍ عالية، ينتقلون إلى المراكز الحضرية، أو يتجهون إلى مغادرة إفريقيا.

وتتميز لغة التعليم القائمة على اللغة الأمّ بالقدرة اللغوية، والتواصل، والانسجام مع اقتصاد التعدّد اللغويّ الإفريقي، وخصوصاً في القطاع غير الرسميّ الذي يستحوذ على ٧٥٪ من الوظائف الحالية، ٨٠٪ من فرص العمل الجديدة، وقرابة ٥٠٪ من الثروة الوطنية.

وبذلك؛ لا توجد لغة منحطّة أو دنيَّة، فإذا أُحسن استغلال أية لغة أدّت مهمتها، ونستشهد بالمقولة التي يصفها البعض بالمبتذلة، ولكنها تحتضن في طياتها الكثير من المعاني، وهي: «اللغاتُ على اختلافها كلُّها حجة»[(١)].

الخاتمة:

ونخلص مما سبق إلى: أننا إذا أردنا التنمية المستدامة الحقيقية للغاتنا؛ فإنّ الوسيلة الأولى إلى ذلك هي الأفارقة أنفسهم، بحبّ لغاتهم القومية، والحرص عليها، ومعرفة كنهها، والنفقة عليها، ودعمها بالبحث الفعّال، وإن كنا- في الواقع- نفتقر إلى باحثين لسانيّين علميّين موضوعيّين مدافعين عنها بكلّ غالٍ ونفيس، خدمة لثقافتهم، لا يترقبون الكفاية الذاتية بنتاجهم العلمي.

وربما اندهشنا من رؤية ضخامة نتاج بعض الباحثين وأهميته على اللغات القومية، وهؤلاء لم تطأ أرجلهم قطّ مدارس رسمية؛ فبناءً على معرفتهم بأبجدياتهم القومية في الدهاليز، تمكّنوا من وضع مؤلفات في غاية الأهمية، عن الزراعة والصيد ورعي الأغنام، والهندسة المعيارية والطب... إلخ، وأفادوا شعوبهم؛ لأنهم لا يقصدون من وراء ذلك ناقةً ولا جملاً، بل هدفهم خدمة الثقافة القومية.

وفي المخطّط الآتي: يمكن أن نوضح الخطوط العريضة للبحث، الذي يقترح وسائل تطوير اللغات الإفريقية، وهي: تطوير إمكانيات اللغات الإفريقية، التي تؤدي بدَوْرها إلى الصناعة اللغوية، وربط اللغات القومية بالهويات والأديان، ومحاولة حلّ النزاعات بين مختلف الشعوب الإفريقية عبر التعدّد اللغوي، والتطوير عبر إعلامية اللغة؛ أعتقد أنّنا بهذه الوسائل سنتمكن- بإذن الله- من تطوير إفريقيا جمعاء، على أساس الثقة الذاتية ■

(١) الخصائص، (١/ ١١٦).

أهم الأحداث

■ فوز إدريس ديبي بولاية رئاسية خامسة لتشاد:

أعلنت اللجنة المشرفة على الانتخابات الرئاسية في جمهورية تشاد – رسميّاً – فوز الرئيس المنتهية ولايته، إدريس ديبي إتنو، والذي يشغل منصب الرئاسة منذ أكثر من ٢٥ عاماً، لولايةٍ رئاسيةٍ خامسة، وحصوله على ٦١,٥٦٪ من الأصوات في الدورة الأولى للانتخابات التي جرت في ١٠ أبريل من العام الجاري.

وأضافت اللجنة أنّ المعارض صالح كبزابو، أبرز منافسي ديبي في الانتخابات التي شارك فيها ١٣ مرشحاً، حلّ بالمرتبة الثانية بحوالي ١٢,٨٪ من الأصوات، مشيرةً إلى أنّ نسبة المشاركة في الانتخابات بلغت ٧٦,١١٪.

هذا، ولم يصدر تعليقٌ من المعارضة على النتائج الأولية، إلا أنّ بعض قياداتها قال في تصريحات صحافية- قبل إعلان النتيجة- إنها: «لن تعترف بفوز ديبي المزوّر».

وكالة الأناضول – ٢٠١٦/٤/٢٣م

■ «مشار» يؤدي اليمين نائباً لرئيس جنوب السودان:

أدى زعيم المعارضة المسلحة في جنوب السودان «رياك مشار» اليمين الدستورية نائباً أول للرئيس «سلفا كير» فور وصوله إلى جوبا تطبيقاً لبنود اتفاق سلام وُقّع في أغسطس العام الماضي؛ بهدف إنهاء نزاعٍ داخليٍّ استمر لنحو عامَيْن.

وقال «مشار» للصحافيين لدى وصوله جوبا: «علينا أن نجمع شعبنا ليتمكن من توحيد صفوفه ومداواة جراحه».

وكان «مشار» غادر جوبا في ١٥ ديسمبر ٢٠١٣م على خلفية الصراع مع الرئيس كير، حيث تنقّل بين إثيوبيا المجاورة ومناطق وجود قواته في ولاية أعالي النيل، شمال شرقي دولة جنوب السودان، حيث قاد من هناك حرباً ضدّ الحكومة.

يُذكر أنّ جنوب السودان تعرضت لحربٍ أهليةٍ بسبب انشقاقاتٍ سياسيةٍ وإثنيةٍ في صفوف الجيش؛ أجّجها التنافس على السلطة بين الرئيس «كير» ونائبه «مشار».

الجزيرة نت – ٢٠١٦/٤/٢٦م

■ الكاميرون تترشح بستة أشخاص للجنة الاتحاد الإفريقي:

أفادت مصادر مطلعة: أنّ ستة أشخاص كاميرونيين سيترشحون لرئاسة لجنة الاتحاد الإفريقي (AU)، في نهاية القمّة الـ ٢٧ المقررة، في نهاية يونيو وأوائل يوليو، في رواندا.

وتجدر الإشارة إلى أنّ المترشحين هم كلٌّ من: (فيكتور إيمانويل جوماتشوا، وجوستين ديفو شونكان، وبول تسونغ جوكانغ، وإيمانويل إدو، وموريس شوانتي، وفرانسوا إيكوكو إكانغا)، على التوالي، لرئاسة لجان: الشؤون الاجتماعية، والشؤون الاقتصادية، والسّلم والأمن، والموارد البشرية، والعلوم والتكنولوجيا، والشؤون الاقتصادية.

وكالة الأنباء الإفريقية (آبا) – ٢٠١٦/٥/١٧م

■ الكاميرون تعلن عن القبض على أحد القيادات الكبرى لـ «بوكو حرام»:

أعلن وزير الاتصال الكاميروني، المتحدث باسم الحكومة عيسى شيروما بكاري، عن إلقاء

القبـــض على «أمير بوكو حـــرام» في الأراضي النيجيرية، خلال عمليات عسكرية دامت يومَي ١٠ و ١١ مايو في غابة ماداويا.

وأفاد عيســـى شـــيروما بكاري في تصريح للصحافة: أنّ هذه العملية قد تمّت تحت رعايةً القوات المشتركة المتعددة الجنسيات (FMM) التابعة للاتحـــاد الإفريقي، والتي يدعمها جنودٌ مـــن عملية «٤ إيميرجونس» فـــي تعاونٍ تامٍّ مع الجيش النيجيري.

وفي السياق نفســـه؛ أكد عيسى بكاري: أنّ هذه الحملة قد أســـفرت عن تسليم ٥ مسلحين لأنفسهم، بينما قُتل ٥٨ آخرون.

وقد أدّت هذه الحملة أيضاً إلى الإفراج عن ٤٦ من الرهائن الذيـــن أعيدوا إلى الكاميرون، بينهم ١٨ امرأة، و ١٥ نيجيريا، و ٢٨ طفلاً.

وكالة الأنباء الإفريقية (آبا) – ٢٠١٦/٥/١٥م

■ وزيـر الإعـلام الإثيوبـي: أوشكنـا على استكمال بناء ٧٠٪ من سدّ النهضة:

قال وزير الإعلام والاتصال الإثيوبي غيتاشو رضـــا: إنّ حكومة بلاده توشـــك على بناء ٧٠٪ من ســـدّ النهضـــة، موضحاً أنّ ما تـــمّ إنجازه يتضمّن الأعمال الإنشـــائية والهندسية وتركيب التوربينات، مضيفاً أنّ الأعمال الكاملة قد تنتهي في أي وقتٍ.

وأضـــاف أنّ أعمال اللجان المشـــتركة مع مصر والســـودان لا علاقة لها ببناء السدّ؛ لأنّ السدّ لن يتأثر بتقاريرها.

صحيفة الشرق الأوسط – ٢٠١٦/٥/٢٦م

■ السجـن المؤبد للرئيس التشادي السابـق حسيـن حبـري بعـد إدانتـه بارتكاب جرائم ضدّ الإنسانية:

أُدين رئيس تشـــاد الســـابق حسين حبري بارتكاب جرائـــم ضدّ الإنســـانية، وحُكم عليه بالسجن مدى الحياة لإصداره أوامر بقتل الآلاف من معارضيه السياسيين وتعذيبهم، وأدين حبري أيضاً بالاغتصاب، أثناء حكمه الذي دام ثمانية أعوام، وبدأ عام ١٩٨٢م.

وأسدل الحكمُ الســـتارَ على معركةٍ قضائيةٍ دامـــت ١٦ عاماً، خاضهـــا الضحايا ومدافعون عن حقوق الإنسان، ســـعوا لمحاكمة حبري في الســـنغال التي فـــرّ إليها بعـــد الإطاحة به في انقلاب عام ١٩٩٠م.

وأصـــدرت الحكـــمَ المحكمـــةُ الإفريقية الخاصّـــة، وهـــي محكمة أسّســـتها الســـنغال والاتحاد الإفريقي عام ٢٠١٣م.

وكالة رويترز – ٢٠١٦/٥/٣١م

■ تركيـا والصومـال توقعـان ٩ اتفاقيات في مجالات مختلفة:

وقّعت تركيا والصومال ٩ اتفاقيات ومذكرات تفاهم مشتركة، شملت مجالات اقتصادية وأمنية وعســـكرية وصحّية، في ختام زيـــارة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، للعاصمة مقديشيو، استغرقت يوماً واحداً.

تمّت مراســـم التوقيع عقب مؤتمرٍ صحافيٍّ عقده أردوغان ونظيره الصومالي حســـن شيخ محمود، وذلك في المقر الجديد لمجمع السفارة التركية الذي افتتحاه معاً بمقديشو.

وعلى هامش مراسم التوقيع قال أردوغان: إنّ بـــلاده «مســـتعدة لبناء علاقـــة متكاملة مع الدول الإفريقية، بما فيها الصومال الذي يسعى جاهداً للخروج من نفق المشكلات»، بدَوْره أشاد الرئيس الصومالي بالجهـــود التي تبذلها أنقرة لمســـاعدة بلاده، «في أصعب الأوقات التي نمرّ بها».

وكالة الأناضول – ٢٠١٦/٦/٤م

إفريقيا بالأرقام

■ الكاميرون تخصّص ٤ مليارات فرنك إفريقي لإنتاج الطاقة الحيوية:

أعلنت وزارة الصناعة والمناجم والتنمية التكنولوجية الكاميرونية: قيام شركتَيْن محليتَيْن بضخ ٤ مليارات فرنك إفريقي لإنتاج الطاقة الحيوية في البلاد؛ وفقاً لاتفاقيات موقّعة مع الحكومة.

ويتضمن الاتفاق الأول إنتاج الوقود في شكل رقائق الخشب المستخدمة في المولدات؛ باستثمار يصل إلى ٢,٩ مليار فرنك إفريقي، بين الدولة وشركة الطاقة الحيوية الكاميرونية.

وتتضمن الاتفاقية الثانية مبلغ ١,١ مليار فرنك إفريقي من طرف الشركة العامّة لمعالجة نفايات الوقود الحيوي والخشب المصنع.

وكالة الأنباء الإفريقية (آبا) - ٢٠١٦/٤/١٤م

■ مالي: ٤٤٠ ألف مستفيد من المشروع الإقليمي للرعي في منطقة الساحل:

بدأت السلطات المالية في تنفيذ برنامج المشروع الإقليمي للرعي في منطقة الساحل، والذي سيستمر لمدة ست سنوات، وسيستفيد منه حوالي ٤٤٠ ألف راعٍ بشكلٍ مباشر، بما في ذلك ١٣٢ من النساء والشباب، فضلاً عن المستفيدين غير المباشرين، وبخاصّة الأطباء البيطريون، والموردون.

البرنامج الذي سيتدخل في ثماني مناطق و ٣١ من دوائر، ٢٢٠ البلدات، سيقسم البلاد إلى ثلاث مناطق للزراعية الإيكولوجية، بما في ذلك الدوائر الحدودية من البلدان الأعضاء، ويموّل بما يقارب ٢,٠٦٣ مليار فرنك إفريقي.

وكالة الأنباء الإفريقية (آبا) - ٢٠١٦/٤/٣٠م

■ مقتل ١٠٤ من قوات حفظ السلام في ساحل العاج منذ ٢٠٠٤م:

قُتل ١٠٤ جندي من قوات حفظ السلام الأممية، في ساحل العاج، منذ نشر بعثة الأمم المتحدة «أونوسو» في الرابع من أبريل ٢٠٠٤م.

ووفق بيان للبعثة الأممية؛ قُتل أغلب الجنود في كمائن خلال أزمة ما بعد انتخابات ٢٠١٠م الرئاسية، وجراء الأمراض وحوادث الطرقات.

واندلعت الأزمة بعد أن رفض الرئيس السابق لوران غباغبو الاعتراف بهزيمته في الانتخابات أمام الرئيس الحسن واتارا، وقدّرت لجنة التحقيق الوطنية، التي أُنشئت بعد تنصيب الأخير، عدد ضحايا المواجهات بين أنصار الرجلَيْن بنحو ٣٢٤٨ قتيلاً.

وينحدر جنود بعثة الأمم المتحدة في ساحل العاج من: (بنغلاديش، وبنين، ومصر، وغانا، والمغرب، والنيجر، وباكستان، والسنغال، وتوغو، وأوكرانيا).

وكالة الأناضول - ٢٠١٦/٥/٣١م

■ نيجيريا تعلن استرداد أموال وأصول منهوبة بقيمة ٩,١ مليارات دولار:

وعد الرئيس محمد بخاري، الذي انتُخب العام الماضي لتعهداته بمحاربة الفساد، باستعادة مبالغ «كبيرة» من المال تمّت سرقتها من قطاع النفط، وقال إنّ الخزانة العامّة كانت «فارغة عمليًّا» عندما تسلّم منصبه في مايو الماضي.

ومنذ ذلك الحين ونيجيريا تعاني أزمةً اقتصادية، تسبّب فيها الانخفاض الحاد في أسعار النفط العالمية؛ مما زاد من ضرورة استعادة الأموال المسروقة، وتشكّل مبيعات النفط الخام نحو ٧٠٪ من الدخل القومي.

وقال وزير الإعلام والثقافة النيجيري لاي محمد: إنّ الأموال النقدية والأصول التي تمّ استرجاعها في الفترة من ٢٩ مايو العام الماضي، وحتى ٢٥ مايو العام الجاري، بلغت ٩,١ مليارات دولار.

وأضاف أنّ بعض تلك الأموال جاء بعد أن تمّ إجبار شركات على دفع ضرائب تهربت منها، وأضاف أيضاً أنّ ٣٢١ مليون دولار لم تُسترد بعدُ من نيجيريين في سويسرا وبريطانيا والولايات المتحدة والإمارات، أو من أصولهم التي يملكونها في تلك البلدان.

وكالة رويترز - ٢٠١٦/٦/٥م

قالو عن إفريقيا

▪ «الدول التي استعمرت إفريقيا نهبت جميع موارد القارة؛ بزعم أنها تنقل الحضارة إليها، وارتكبوا المذابح خلال تحقيق ذلك.. استعمار القارة الإفريقية بدأ بتجارة الرقيق في القرن السادس عشر، وبلغ ذروته في القرن التاسع عشر، في عام ١٨٩٠م احتلت دولٌ أوروبية، لا يتعدى عددها أصابع اليد الواحدة، ٩٠٪ من الأراضي الإفريقية، وهي: بلجيكا (الكونغو)، ألمانيا (ناميبيا)، وبريطانيا وفرنسا (باقي القارة).

حين ترفعون ســـتار البهاء، الذي تشاهدونه اليوم في عواصم غربية، ستجدون تحتها مآسي ودموع ملايين الإفريقيين... الأرصفة الأنيقة ببرلين وباريس وبروكســـل مبنية على أرواح الإفريقيين ودمائهم وعنائهم وعرق جبينهم.. على ألمانيا أن تدفع فاتورة الهولوكوست، وقتلها لأكثر من ١٠٠ ألف شخص في جمهورية ناميبيا (جنوب غربَي إفريقيا)...

أما نحن، حين نتوجه إلى إفريقيا، فنذهب مرفوعي الرأس، والكلّ يحتضننا بشـــوق، ويســـتقبلوننا استقبالاً حسناً؛ لأنّ تاريخنا نظيف، لم يتلوث باستعمار أيّ دولةٍ في القارة».

الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، خلال كلمة له في حفل تخريج طلاب جامعة «صباح الدين زعيم» بإسطنبول، صحيفة هافينغتون بوست، ٦/٥/ ٢٠١٦م.

▪ «غالباً ما أســـمع عبارة أنّ الغذاء ينفد من إفريقيا، وهذا الـــكلام غير صحيح، إلا إذا كانت تلك الإحصاءات لا تحتوي على أيّ قدرٍ من الصحة، فالمؤشر يوضح أنه يتمّ إنتاج ١٦ و ١٧ و ١٨ بالمائة من الغذاء الإضافي بالنسبة للفرد مقارنةً بفترة بداية الثمانينيات، إنّ إقليمي غرب إفريقيا وشمال إفريقيا، على وجه الخصوص، يزداد فيهما الإنتاج مع وجود مؤشـــرات على أنّ الإنتاج في شرق إفريقيا قد يبدأ الآن في الزيادة أيضاً، الأرقام التي يتمّ تقديمها تثير الإعجاب، وتدهش المتشائمين الذين يفترضون أنّ الوضع أسوأ بكثيرٍ مما هو عليه».

ستيف ويجينز، رئيس برنامج الزراعة في معهد التنمية الخارجية البريطاني، خلال محاضرة له في أحد الندوات الإفريقية التي يقوم بتنظيمها اتحاد الزراعات المستقبلية ومعهد التنمية الخارجية – شبكة الأنباء الإنسانية (إيرين).

▪ «القوة الاحتياطية الإفريقية هي عملٌ ما زال إلى حدٍّ كبيرٍ في طور النمو، ولكنها «تلقى دعماً قوياً على المستوى السياسي، في ظلّ المبدأ التوجيهي الداعي إلى إيجاد حلول إفريقية للمشاكل الإفريقية، إنّ القوة الاحتياطية الإفريقية تعني- ضمنيّاً-: التوفّر الفوري لأدوات [التدخل والمنع]، التي ستُترجم إلى أفعالٍ ملموسةٍ عندما تتعلق بنوعٍ من تطبيق القرارات التي تتخذها الأجهزة الشرعية للاتحاد الإفريقي، مثل حالات التغيير غير الدستوري للحكومات، أو التمرّد المسلح».

مفوّض الاتحاد الإفريقي للسلام والأمن، رمضان العمامرة، في تصريحات لشبكة الأنباء الإنسانية (إيرين) عن القوة الاحتياطية الإفريقية التابعة للاتحاد الإفريقي، مايو ٢٠١٢م.

آراء وقضايا

■ جنوب السودان.. بداية جديدة صعبة:

بعد اتهام بعضهم لبعضهم بالخيانة، وشنّ حربٍ شاملة من بعضهما ضدّ بعضهما الآخر، ومحاولات تقويـــض بعضهما لبعضهما الآخر في كلّ منعطف؛ يجب الآن على رئيس حكومة جنوب السودان «سلفا كير» وزعيم المتمردين «رياك مشار» العمل معاً لبناء الوطن المنكسر...

إنّ المرحلة الآن مجهّزة لإعادة التزاوج: بين الرئيس «كير» ونائب الرئيس «مشار»، ولكن، إلى متى سيطول هذا الاتحاد الإجباريّ الحرِج؟

وفقاً للتقارير؛ إنّ العلامات المبكرة تشير إلى أنّ طريقاً وعراً في انتظار زعيم المتمردين، فقد كان من المقرر أن يعود «مشار» إلى العاصمة (جوبا) من إثيوبيا، يوم السبت، للانضمام إلى حكومة الوحدة الوطنية، ولكن الرئيس «كير» عرقل رحلته؛ مما تسبّب في تأجيل الاجتماع الوحدوي، وجعل «مشار» يقرر العودة يوم الاثنين.

يصادف هذا التأخير المرة الثالثة- في أســبوعٍ واحدٍ- التي خطّط «مشار» للعودة فيها إلـــى جوبا، ولكن تمّ إحباطها، وكانـــت محاولاتا المرتَيْن الأوليَيْن لتشـــكيل حكومة الوحدة الوطنية قد تمّ تأخيرهما من قِبل «مشار»، الذي قام في المناسبتَيْن بترتيبات اللحظة الأخيرة لجلب قوات أمنٍ إضافية، وأســـلحةٍ ثقيلةٍ أخرى معه إلـــى البلاد، لقد تمّ حلّ ذلك، وعندما أراد العودة يوم السبت أغلق «كير» المطار. إنّ الحملات الإعلامية في جنوب السودان تُظهر الرجلَيْن جنباً إلى جنبٍ على لوحات الإعلانات والنشـــرات؛ مع رســـالة: «الاتحاد: لتحقيق الســـلام، والازدهار، والمصالحة، وتضميد الجراح»، ومع ذلك؛ فإنّ التاريخ، والعداوة، وعدم الثقة، بين كلٍّ من الرجلَيْن، تحدّ من التفاؤل العالمي حول سِلميّة جنوب السودان.

من المقرّر أن يجتمع مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لمناقشـــة الأزمة، بعد الضرر والإساءة الأخيرة التي قام بها الرجلان للبلاد والمواطنين، وأشار المبعوث الأمريكي الخاصّ إلى جنوب الســـودان «دونالد بوث» إلى مسألة التزام كلا الطرفَيْن بالاتفاق: «إنهما بالتأكيد تحـــت الملاحظة، يتوقّع العالم كله أن يرتقيا إلى كلمتهمـــا وينفذَا الاتفاقية التي وقعّت في أغسطس الماضي»، وفق ما قاله «بوث» لوكالة فرانس برس في واشنطن.

قد يواجـــه كلا الجانبَيْن عقوبات دولية إضافية إذا رفضَا العمل معاً؛ لأن تنفيذ اتفاقية السلام يتطلّب تشكيل حكومة انتقالية، وهذا يتطلّب عودة «رياك مشار» إلى جوبا.

وكان عشـــرات الآلاف من الأشـــخاص لقوا مصرعهم، وأكثر مـــن ٢ مليون نزحوا من ديارهم، في صراع جدّد الانقسامات العرقية.

يُذكر أنّ الاضطرابات كانت قد بدأت في ديسمبر ٢٠١٣م عندما اتهم «كير» نائبه السابق «مشار» بالتخطيط للانقلاب عليها.

بقلم: كوني أوباجي أوروي- ذا إفريقيا ريبورت
ترجمة: قراءات إفريقية - ٢٠١٦/٤/٢٥م

■ **المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا تعلن عن توسيع شبكة خطوط الأنابيب في المنطقة دون الإقليمية:**

تقوم المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (إيكواس) بدراسة عملية توسيع لشبكة خطوط الأنابيب في المنطقة الفرعية، ويجري هذا الحدث بمشاركةٍ مع الدول الإفريقية: (بنين، وساحل العاج، والسنغال، وتوغو)، كما يشارك ممثلون من ١٣ منطقة من بوركينافاسو.

وكالة الأنباء الإفريقية (آبا) – ٢٠١٦/٥/١م

■ **اتفاقية تعاون ثنائي بين موزمبيق وسوازيلاند في مجال الموارد المعدنية والطاقة والمياه:**

وافقت موزمبيق وسوازيلاند على تكثيف التعاون بينهما في مجالات الموارد المعدنية والطاقة والمياه؛ من خلال تعزيز اتفاقيات العلاقات الثنائية.

وقد تمّ التوقيع على «مذكرة تفاهم» في هذا الشأن في «مابوتو» من طرف الوزير الموزمبيقي للموارد المعدنية والطاقة «بيدرو كوتو»، ونظيره السوازيلاندي «جابولييلي ماشواما».

وكالة الأنباء الإفريقية (آبا) – ٢٠١٦/٥/١م

■ **البنك المركزي لدول غرب إفريقيا: الإنتاج الصناعي استمر في الزيادة خلال مارس ٢٠١٦م:**

أعلن البنك المركزي لدول غرب إفريقيا، في داكار، أنّ الإنتاج الصناعي في الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا استمر في الزيادة في مارس ٢٠١٦م، ليسجّل ٥٪ على أساسٍ سنوي.

وبرغم هذا التقدّم؛ فإنّ هذا الإنتاج لا يزال يعرف انخفاضاً حادّاً بنسبة ١٠,٢ نقطة مئوية؛ مقارنةً بشهر فبراير ٢٠١٦م، حيث لوحظ أنّ الإنتاج وصل إلى ١٥,٢٪ في الشهر السابق.

وكالة الأنباء الإفريقية (آبا) – ٢٠١٦/٥/٨م

■ **«إرنست أند يونغ» تؤكد أنّ معدل النمو الاقتصادي الإفريقي سيكون بطيئاً في السنوات المقبلة:**

أفادت شركة «إرنست أند يونغ»، إحدى أكبر الشركات المهنية في العالم، بأنه من المتوقّع أن يظلّ معدل النمو الاقتصادي في إفريقيا بطيئاً في السنوات القادمة من ١٠ إلى ١٥ عاماً.

وتفيد «إرنست أند يونغ» وفقاً لشركة التدقيق الدولية، بأنّ الأسباب الرئيسة وراء هذا التباطؤ النسبي ليست محددة، بحيث تنطبق على الاقتصاد العالمي ككل.

وكالة الأنباء الإفريقية (آبا) – ٢٠١٦/٥/١٢م

علاقة العرب بإفريقيا عبر التاريخ:

كان للعرب دورهم في تجارة المحيط الهندي منذ القدم، فقد عرفوا أسرار هذا المحيط قبل الإغريق والرومان بزمن طويل، ووصلوا إلى شـــواطئ الهند، وكشفوا بحر الزنج والشـــاطئ الإفريقيّ الشرقي من رأس «غوردافوي» شمالاً، حتى زنجبار جنوباً، وكثر ارتحالهم إلى هذا الشـــاطئ لمبادلة منتجات آســـيا بذهب إفريقيا وصمغها وعاجها.

ومنذ القرن الثاني للميلاد؛ بدأ العرب بالاستقرار هناك، وأنشؤوا مدناً على طول هذا الســـاحل، وبعد انتشار الإســـلام في شبه الجزيرة العربية؛ نمت هذه العلاقات وتوثقت، وأســـهمت الطريق البحرية في نقل نفوذ الإســـلام من شبه الجزيرة العربية إلى الســـاحل الإفريقيّ الشـــرقي، فالعلاقات التي كانت قائمة بيـــن الجانبَيْن منذ القرن الخامس قبل الميلاد لم تنقطع بعد ظهور الإســـلام، ويعود أول اتصال بين الإسلام والحبشة إلى عام ٦١٥م (هجرة المسلمين الأولى إلى الحبشـــة)، أما أول احتكاك بين الدولة الإسلامية وساحل إفريقيا الشرقي؛ فتمّ في عهد الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه، حين سيطر العرب على جزيرة دَهْلَك عام ٢٠هـ/٦٤١م بالقرب من مصوّع، واســـتمرت ســـيادتهم حتى عصر المأمون.

وبعد أن وقفت الممالك المســـيحية في النوبة، مثل ممالك: (نباته، ومقرة، وعلوة)، في وجه الفتح الإسلامي العربي للسودان، أخذ الإسلام يتسرّب سلميّاً إلى هذه الممالك بوســـاطة التجار والهجرات العربية عـــن طريق وادي النيل، فمنذ القرن الســـابع؛ بدأت الهجرات العربية تحمل الإســـلام والثقافة العربية إلى سودان وادي النيل، من شرقَي ساحل البحر الأحمر، عن طريق هجرات من جزيرة العرب، إلى السودان الأوسط، ومن شمالَي وادي النيل، وجاءت أول هجرة عربية من هذا النوع من بلاد الشام، فاقتحمت ميناء «ويوني» الحصين، وأخضعت السكان المحليين (٦٩٥م). وفي مستهل القرن التاسع؛ أدت عودة العلاقات بين الحبشـــة واليمن، ثم مع مصر، إلى اتساع التجارة وازدهارها بين الحبشة وبلاد العرب، فكثر الوافدون من التجار والوســـطاء المســـلمين إلى شرقَي إفريقيا، وشهد هذا القرن نموّ المدن الساحلية بالوافدين من المسلمين، وظهرت جاليات إسلامية قوية في: دهلك، وســـواكن، وباضع، وزيلع، وبربرة. وفي بداية القرن العاشر؛ خرج ســـبعة إخوة من الإحساء، ونزلوا على ساحل الصومال، وأسسوا مدن: (مقديشو، وبراوة، ومركة عند منتهى نهر ويبي، وقرفاوة) وغيرها.

وفي القرن الحادي عشـــر؛ أسّست جماعة من شيراز مدينة كلوة، ولم يأت منتصف القرن الثالث عشر حتى كانت المدن الإسلامية قد انتشرت على طول الساحل الإفريقيّ الشرقيّ من سواكن شمالاً، حتى موزمبيق جنوباً.

وفي المدة بين القرن العاشـــر ومنتصف القرن الثالث عشـــر؛ توطّد النفوذ الإســـلامي في السهل الســـاحلي، وظهرت مدنٌ إســـلاميةٌ على طول الساحل الإفريقي الشمالي، ومنها نفذ الإسلام إلى المناطق الداخلية عن طريق التجارة، ثم تحوّلت المراكز التجارية التي انتشـــرت فيها إلى إمارات إســـلامية، فنشأت إمارة شوا التي وطدت الإسلام في جنوبَي شرق الحبشة، وقامت إمارات: (عدل (عدولي)، ومـــورة، وهوبت، وجداية، وهدية، وفطجـــار، وأوفات، ودارة، وبالي، وأرابيني، وشـــرحا)، كما تسرّب الإســـلام إلى ممالك سدامة (سيدامو) جنوبَي الحبشـــة، وإلى مرتفعات شرق شـــوا، وامتدت هذه الإمارات حتى هرر، وبلاد أروسي جنوباً حتى البحيرات، مطوّقة الحبشة من الجنوب والشرق.

وفي مســـتهل القرن السادس الهجري/الثالث عشر الميلادي؛ نفذ الإسلام إلى هضبة الحبشـــة نفسها على الســـاحل الإفريقيّ الشرقيّ الجنوبيّ؛ الممتد من ساحل الصومال جنوباً حتى زنجبار، وقامت مراكز ومدنٌ إسلامية مماثلة.

وفي عام ١٣٠٢م؛ تزوج ســـليمان بن ســـليمان بن مظفر النبهانيّ (صاحب عُمان) أميرة ســـواحلية، هي ابنة إسحاق حاكم باتة Pate، وورث الملك، ونقل بلاطه من عمان إلى شرقَي إفريقيا، حيث أسّس حكم الأسرة النبهانية في باتة.

وفي بداية القرن الرابع عشـــر؛ بسط العرب ســـلطانهم على مملكة مقرة، وفي مســـتهل القرن السادس عشر قضوا على مملكة علوة، وتوغلوا حتى حدود الحبشة (أواخر القرن الخامس عشر)، ونشروا الإسلام والثقافة العربية حيثما حلّوا.

واشـــتهرت المدن الإسلامية في المقام الأول بالتجارة، فكانت مراكز لحياةٍ إســـلاميةٍ فاعلة، وأماكن انطلاق تتجمع فيها المؤثرات الإســـلامية لتنتقل إلى ما وراءها، ومنذ هذا التاريخ أخذت بالنمو، ووضحت شـــخصيتها الإســـلامية، وبدأت تتحول إلى سلطنات إســـلامية ذات نُظُم وراثية في الحكم (باتة، وكلوة، ومقديشو).

المصدر: الموسوعة العربية - بتصرف يسير
/http://arab-ency.com/ar

عقب استقلال أنجولا عن البرتغال، في عام ١٩٧٥م، سادت البلاد حربٌ أهلية، بين الحركة الشعبية لتحرير أنجولا MPLA، التي كان يقودها «خوسيه إدواردو دوس سانتوس» Jose Eduardo Dos Santos، وبين الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنجولا UNITA، التي قادها «جوناس سافيمبي» Jonas Savimbi.

ونتج عن هذه الحرب، التي استمرت رُبع قرن، مقتل حوالي ١,٥ مليون شخص، إضافة إلى تشريد ٤ ملايين آخرين.

وأنهت وفاة «سافيمبي»، في عام ٢٠٠٢م، تمرّد الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنجولا UNITA، وزادت سيطرة الحركة الشعبية لتحرير أنجولا MPLA على السلطة.

وفي سبتمبر ٢٠٠٨م عُقدت انتخابات تشريعية، فازت فيها الحركة الشعبية، وفي عام ٢٠١٢م أُجريت انتخابات عامّة، حقّقت فيها الجبهة الشعبية فوزاً ساحقاً، وبموجب الدستور الجديد للبلاد الذي أُقرّ عام ٢٠١٠م؛ فإنّ زعيم الحزب الذي يحصل على أكبر عددٍ من المقاعد في البرلمان يصبح تلقائيّاً رئيساً للبلاد، ليتولى بذلك «دوس سانتوس» رئاسة البلاد منذ العام ٢٠١٢م.

وتسلمت أنجولا خلال العام ٢٠١٥م مقعداً غير دائم في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، ومن المقرر أن تستمر عضويتها غير الدائمة خلال عامي ٢٠١٥م و ٢٠١٦م.

أولاً: السِّمات الجغرافية:

١ - الموقع الجغرافي: يحدّ أنجولا من الشمال والشمال الشرقي: جمهورية الكونغو الديموقراطية (زائير سابقاً)؛ ومن الشرق: زامبيا؛ ومن الجنوب الشرقي: قطاع كابريفي؛ ومن الجنوب: ناميبيا؛ ومن الغرب: المحيط الأطلسي.

٢ - المساحة: ١,٢٤٦,٧٠٠ كم٢.

٣ - المناخ: مناخ أنجولا شبه جافٍ في الجنوب، وعلى طول الساحل حتى «لواندا»، ويسود الجزء الشمالي موسمان: الأول: باردٌ جاف، ويمتد من مايو حتى أكتوبر؛ والثاني حارٌّ

ممطر، ويمتد من نوفمبر حتى أبريل.

٤ – التضاريس: أنجولا عبارة عن سهل ساحليٍّ ضيّق، يرتفع على نحو مفاجئ إلى هضبةٍ ضخمة، تشكّل سهلاً واسعاً مرتفعاً، بينما تمتد منطقة صحراوية صخرية تغطي الجزء الجنوبي من البلاد، أما المناطق الشمالية؛ فتكثر فيها الأشجار الاستوائية. ويوجد في أنجولا العديد من الأنهار، تتجمع مياهها لتصبّ في حوض نهر الكونغو في الشمال الغربي، في حين تتجه أنهارٌ أخرى جنوباً نحو المحيط الأطلسي.

٥ – المصادر الطبيعية: تزخر أنجولا بالعديد من موارد الثروة الطبيعية، منها: احتياطيات ضخمة من: النفط، والماس، والحديد الخام، والفوسفات، والنحاس، وسليكات الألومنيوم، والذهب، والبوكسايت، واليورانيوم.

ثانياً: التركيب السكاني:

١ – عدد السكّان: ٢٥,٨ مليون نسمة؛ بتقديرات يوليه ٢٠١٥م.

٢ – معدَّل النموّ السُّكّاني: ٢,٧٨٪؛ بتقديرات ٢٠١٥م.

٣ – معدل المواليد: ٣٨,٧٨ مولوداً/لكلّ ١٠٠٠ نسمة؛ بتقديرات ٢٠١٥م.

٤ – معدل الوفيات: ١١,٤٩ حالة/بين كلّ ١٠٠٠ نسمة؛ بتقديرات يوليه ٢٠١٥م.

٥ – معدَّل الخصوبة: ٥,٣٧ أطفال/لكلّ امرأة؛ بتقديرات ٢٠١٥م.

٦ – التقسيمات العرقية: أهم الفئات العرقية: الأُفِمبوندو Ovimbundu ٣٧٪، والكِمبَوندو Kimbundu ٢٥٪؛ والباكونجو Bakongo ١٣٪؛ والمِستيكو Mestico (خليط من الأوروبيين والأفارقة الأصليين) ٢٪؛ والأوروبيون ١٪؛ وبقية العرقيات الأخرى ٢٢٪، من السكان.

٧ – الديانة: يُشكّل أصحاب المعتقدات الإفريقية المحلية ٤٧٪ من إجمالي عدد السكان؛ والروم الكاثوليك ٣٨٪؛ والبروتستانت ١٥٪؛ طبقاً لتقديرات ١٩٩٨م.

٨ – اللغة: البرتغالية، اللغة الرسمية لأنجولا، ويتحدث معظم السكان من السود لغةً تعود في الأصل إلى جماعة البانتو Banto؛ إضافةً إلى لغات إفريقية أخرى.

٩ – نسبة نفقات التعليم إلى إجمالي الناتج المحلي: ٣,٥٪؛ بتقديرات ٢٠١٠م.

ثالثاً: النظام السّياسي:

١ – اسم الدولة:

أ– الاسم الرسمي الكامل: جمهورية أنجولا.

ب– الاسم السابق: جمهورية أنجولا الشعبية.

٢ – نظام الحُكم: جمهوري، ذو نظام رئاسي قائم على تعدّد الأحزاب.

٣ – العاصمة: لواندا Luanda.

٤ – التقسيمات الإدارية: (١٨) مقاطعة، هي: بنجو Bengo، وبنجيلا Benguela، وبيي Bie، وكابندا Cabinda، وكواندو كوبانجو Cuando Cubango، وكوانزا نورتي Cuanza Norte، وكوانزا سول Cuanza Sul، وكونيني Cunene، وهوامبو Huambo، وهويلا Huila، ولواندا Luanda، ولوندا نورتي Lunda Norte، ولوندا سول Lunda Sul، ومالانجي Malanjie، وموكسيكو Moxico، وناميبي Namibe، وأويجي Uige، وزائير Zaire.

٥ – الاستقلال: في ١١ نوفمبر ١٩٧٥م، عن البرتغال.

٦ – الدستور: أقر المجلس الوطني الدستور الجديد في ٥ فبراير ٢٠١٠م.

٨ – النظام القانوني: مستمد من القانون المدني

البرتغالي، ولا تراجع التشريعات قضائياً. لا تقبل أنجولا السلطة الإلزامية لمحكمة العدل الدولية، وليست عضواً في المحكمة الجنائية الدولية.

٩ – السنّ القانوني للانتخاب: من الثامنة عشرة، للذكور والإناث.

١٠ – الهيئة القضائيّة: المحكمة الدستورية، والمحكمة العليا، والمحكمة العسكرية العليا، ومحاكم تدقيق حسابات. ويعيّن الرئيسُ قضاة جميع المحاكم.

١١ – وصف العلَم: يتكون من شريطين أفقيّين متساويَيْن، باللونَيْن: الأحمر، في أعلى العلم، ثم الأسود، ويتوسط علم أنجولا شعارٌ أصفر، يتألف من نجمة خماسية، داخل نصف عجلة مسنّنة، يقطعها منجل (على غرار المطرقة والمنجل).

رابعاً: بيانات اقتصادية:

١ – النظام الاقتصادي:

يرجع الفضل في معدل النمو المرتفع في أنجولا في السنوات الأخيرة، إلى قطاع النفط، الذي حقّق أرقاماً قياسية في الأسعار عالميّاً، وأصبحت أنجولا عضواً في منظمة الأوبك OPEC، في أواخر عام ٢٠٠٦م، ويسهم إنتاج النفط، والأنشطة الأخرى المتعلقة به، في حوالي ٨٥٪ من إجمالي الناتج المحلي، كما تُسهم صادرات الماس بـ ٥٪ من إجمالي الناتج المحلي. وتوفر زراعة الكفاف سبل المعيشة الرئيسة لمعظم سكان البلاد، إلا أنّ البلاد لا تزال تحصل على نصف احتياجاتها الغذائية عن طريق استيرادها من الخارج.

٢ – إجمالي الناتج المحلي؛ بتقديرات ٢٠١٥م:

أ– مقوّماً بالقوة الشرائية في الولايات المتحدة الأمريكية: ١٥٨,٢ بليون دولار.

ب– معدل النمو الحقيقي لإجمالي الناتج المحلي: ٣,٥٪.

ج– متوسِّط دخل الفرد من إجمالي الناتج المحليّ المذكور (مقوّماً بالقوة الشرائية في الولايات المتحدة الأمريكية): ٧٦٠٠ دولار.

٣ – مصادر إجمالي الناتج المحلي؛ بتقديرات ٢٠١١م:

أ– قطاع الزراعة: ١٠,٢٪. ب– قطاع الصناعة: ٦١,٤٪. ج – قطاع الخدمات: ٢٨,٤٪.

٤ – قوة العمل: ١٠,٥١ ملايين عامل؛ بتقديرات ٢٠١٥م.

٥ – معدل التضخم: ١٠,١٪؛ بتقديرات ٢٠١٥م.

٦ – الاستثمار: ١٣,٤٪، من إجمالي الناتج المحلي؛ بتقديرات ٢٠١١م.

٧ – الموازنة: بتقديرات عام ٢٠١٥م:

أ– الإيرادات: ٣٥,٣٤ بليون دولار. ب– النفقات: ٤١,٨٣ بليون دولار.

٨ – الدَّين العام: ٥٦,٧٪ من إجمالي الناتج المحلي؛ بتقديرات ٢٠١٥م.

٩ – الزراعة – المنتجات:

الموز، قصب السكر، البن، نبات السيسال، الذرة، القطن، التابيوكا، ويُصنع منه البودنج Manioc، التبغ، الخضروات، الموز الأخضر، الماشية، منتجات الغابات، الأسماك.

١٠ – الصناعات:

النفط، الماس، خام الحديد، الفوسفات، سليكات الألومنيوم، البوكسيت، اليورانيوم، الذهب، الأسمنت، المعادن الأساسية، تصنيع الأسماك، تصنيع الأغذية، البيرة، منتجات التبغ، السكر، المنسوجات، إصلاح السفن.

١١ – الصادِرات؛ بتقديرات ٢٠١٥م:

أ– القيمة الإجماليّة للصادرات: ٣٧,٣٨ بليون دولار.

ب– أهم الصادرات: النفط الخام، الماس، المنتجات النفطية المكررة، الغاز، البن، نبات

السيسال، الأسماك، منتجات الأسماك المصنعة، الأخشاب، القطن.

ج – أهم الدول المُستَوردِة: الصين ٤٨,١٪، والهند ٨,٨٪، وإسبانيا ٥,٦٪؛ بتقديرات ٢٠١٤م.

١٢ – الواردات؛ بتقديرات ٢٠١٥م:

أ– القيمة الإجماليّة للواردات: ٢١,٩٣ بليون دولار.

ب– أهم الواردات: الآلات، والمعدات الكهربائية، السيارات وقطع الغيار، الأدوية، الأغذية، المنسوجات، البضائع العسكرية.

ب – أهمّ الدول المُصدِّرة: الصين ٢٣,٧٪، البرتغال ١٦,٣٪، وكوريا الجنوبية ٧,١٪، والبرازيل ٥٪، وجنوب إفريقيا ٤,٢٪، فرنسا ٤,١٪؛ بتقديرات ٢٠١٤م.

١٣ – الدَّين الخارجي: ٢٨,٦٢ بليون دولار؛ بتقديرات ٣١ ديسمبر ٢٠١٤م.

١٤ – العملة المتداولة ورمزها: كوانزا Kwanza (AOA).

خامساً: المسلمون في أنجولا:

حسب التقديرات الرسمية؛ فإنّ تعداد المسلمين في أنغولا يبلغ ٩٠٠٠٠ مسلم، من إجمالي عدد السكان، لذا لم يتمّ الاعتراف بالإسلام كديانة دستورية.

ويتسارع نموّ الأقلية المسلمة الناشئة بشكلٍ كبيرٍ عن طريق هجرة مسلمين من بعض دول غرب إفريقيا؛ مثل نيجيريا والسنغال والنيجر، واعتناق الأنغوليين الإسلام.

ويعدّ الإسلام ديناً جديداً على المجتمع الأنغولي الذي عانى حروباً أهلية قرابة ٣٠ عاماً، ولم يتمكّن من التقاط أنفاسه إلا في بداية التسعينيات من القرن العشرين، فأغلب السكان في أنغولا نصارى على المذهب الكاثوليكي، مع أقليات مذهبية مسيحية أخرى، وديانات إفريقية قديمة.

دخول الإسلام:

لا يعرف تاريخ وصول الإسلام بدقة؛ ذلك لأنّ أنجولا ظلّت مستعمرة برتغالية طيلة ٥ قرون، وعزلتها البرتغال عن العالم الخارجي طيلة هذه المدة، وسيطرت الكنيسة الكاثوليكية على مقاليد الأمور الدينية في أنجولا، فكانت لا تسمح بدخول أيّ دينٍ مخالف، كما أنّ البطاقات الشخصية أو العائلية لا تُمنح إلا لمن يعتنقون المسيحية، وكان من الصعب وصول الدعاة إلى أنجولا، وأول انفتاح تمّ في عهد الاستقلال، ويعود تاريخ وصول الإسلام إلى أنجولا إلى ٤٠ سنة سابقة، ووصلها عن طريق جارتها الإفريقية جمهورية زائير، وذلك في أثناء ثورة الأنجوليين ضدّ البرتغال، حيث لجأ كثيرٌ منهم إلى زائير، وهناك اعتنق بعضٌ من هؤلاء الإسلام، وعادوا إلى البلاد بعد استقلالها، وتلقّى هؤلاء المسلمون مبادئ الإسلام، وبعض التعليم الإسلامي، في زائير.

المصادر:

١– موقع وكالة الاستخبارات المركزية (CIA) – مكتبة العالم–:

https://www.cia.gov/library/publications/resources/the-world-factbook/geos/ao.html

٢– معجم بلدان العالم، مكتبة الآداب، القاهرة، ص ٥١٦.

٣– موسوعة مقاتل من الصحراء.

٤– موقع وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، المملكة العربية السعودية.

الشيخ موسى كمرا (1864م - 1945م)

مؤرّخ غرب إفريقيا في العصر الحديث

د. علي يعقوب

الأستاذ المشارك بكلية اللغة العربية والآداب - بالجامعة الإسلامية بالنيجر

سبق أن تحدثنا بصورة موجزة، في بحثنا: (إسهام العلماء الأفارقة في الثقافة العربية الإسلامية.. غرب إفريقيا نموذجاً)[1]، عن الشيخ موسى كمرا، وهو عالِمٌ من علماء غرب إفريقيا، ومؤرّخٌ من مؤرخيها في العصر الحديث، ونريد في هذا البحث أن نسلّط الضوء عليه، ونوسّع الحديث حول جهوده في مجال تاريخ غرب إفريقيا وقبائلها، وجهوده في مجال تراجم العلماء، حيث ترجم لعالم من علماء المنطقة في مؤلَّف خاصّ، وهذا المجال لم يتطرّق له علماء المنطقة إلا نادراً[2]، باستثناء كتب طبقات العلماء، حتى هي قليلة لا تتجاوز أصابع اليد الواحدة.

قسمنا البحث بعد المدخل إلى محورَيْن وخاتمة: أما المدخل فيتمحور حول أحوال المنطقة في عصر الشيخ موسى كمرا، والمحور الأول: يتمحور حول حياة الشيخ موسى كمرا، والمحور الثاني: خصّصناه لعرض دراسة موجزة لبعض مؤلفاته التاريخية، ثم الخاتمة، وفيها أهم النتائج.

المدخل:

يعدّ الشيخ موسى بن أحمد بن الحبيب كمرا من كبارِ المؤرخين بإفريقيا الغربية خلال العهد الاستعماري، فقد وُلد ونشأ وتعلّم وتُوفي في أيام الاستعمار.

عاش الشيخ موسى في منطقة فوتا تورو (السنغال) المنطقة التي عُرفت تاريخيّاً بدورها الريادي في نشر الإسلام، وقيام الدولة الإمامية الإسلامية في القرن الثامن عشر الميلادي، وشهدت المنطقة في منتصف القرن التاسع عشر الميلادي قيام دولة الحاج عمر الفوتي التي وقفت أمام توغّل الاستعمار الفرنسيّ في المنطقة فترةً من الزمن، ثمّ أدرك الحاج عمر أنّ إمكانياته، سواء على المستوى العسكريّ أو المستوى التنظيميّ لدولته الفتية، لا يمكنها الصمود طويلاً أمام الآلة العسكرية الفرنسية؛ لذلك اتجه نحو الشرق[3]؛ الأمر الذي مكّن الفرنسيين من السيطرة على بعض الأقاليم في فوتا تورو وغيرها، وفي النهاية تمكّن الاستعمار الفرنسي من إسقاط الدولة الإمامية، حيث استسلم الإمام سيري بابا عام ١٨٨١م للانتداب الفرنسي، وكان آخر إمام للدولة الإمامية في فوتا تورو.

(١) نشر في العدد الثالث من مجلة قراءات إفريقية، ديسمبر ٢٠٠٨م.

(٢) وحسب علمنا: يوجد كتابان مطبوعان في هذا المجال، وهما:
أ - التعريف بالمصطفى التوردي، للشيخ عبدالله بن القاضي محمد، طبع في عام ٢٠٠٣م، بمعهد الدراسات الإفريقية بالمغرب، بتحقيق د. عبد العلي الودغيري.
ب - أشهى العلوم وأطيب الخبر في سيرة الحاج عمر، للشيخ موسى كمرا، وسنتكلم عنه في هذا البحث.

(٣) ذكرى مُرور مائتي سنة على ميلاد الشيخ الحاج عمر الفوتي تال، ندوة دولية في دكار، من ١٤-١٩ ديسمبر ١٩٩٨م، من منشورات معهد الدراسات الإفريقية بالرباط ٢٠٠١م، ص ٦٢.

ثم تمكّن الاستعمار من إسقاط دولة الحاج عمر الفوتي في عام ١٨٩٨م في مالي في عهد خليفته أحمد بن عمر الفوتي، ما جعل الفترة التي عاصرها الشيخ موسى كمرا تتميّز بالتسلّط الاستعماري الفرنسي على غرب إفريقيا؛ لأنّ فرنسا كانت قد بسطت نفوذها بقوّة السلاح على كلّ أنحاء المنطقة، وأخمدت جميع الحركات الجهادية المناوئة لها، مثل: حركة أحمد شيخو (أحمد بن الشيخ عمر الفوتي في مالي)، وحركة أحمد الأمين درامي في مالي، وحركة ساموري توري في غينيا، وحركة ألفا شعيب ومحمد كاووسن في النيجر، وغيرهم من العلماء الذين قادوا الحركات الجهادية ضدّ الاستعمار الغربي للسودان الغربي.

إنّ الشيخ موسى كمرا من علماء حوض السنغال الذين ساهموا مساهمةً فعّالةً في نشر الثقافة العربية الإسلامية في المنطقة، من خلال كتاباته، وبخاصّة علم التاريخ، في فترة اتجهت فيها كتابات ومؤلفات جلّ علماء المنطقة نحو العلوم الإسلامية (الفقه، والعقيدة، والتصوف)؛ ما جعل بعض الباحثين الأفارقة المعاصرين يعتبرونه من العلماء الذين دفعوا بدماء جديدة في التاريخ (تاريخ السودان الغربي) بعدما دبّ إليه الهرم والشيخوخة؛ لانصراف جلّ الكتّاب في المنطقة عنه، وذلك للضعف الذي أصاب اللغة العربية والثقافة الإسلامية، بعد هيمنة الاستعمار على المنطقة، ومحاربته للإسلام ولغته العربية، ومحاولته المتعمّدة لتشويه تاريخ شعوب المنطقة المضيء في العصور الإسلامية الزاهرة.

حياة الشيخ موسى كمرا:

ولادته:

وُلد الشيخ موسى بن أحمد بن الحبيب كمرا في قريةٍ واقعةٍ في الجنوب الشرقي لمدينة ماتم (matam) بجمهورية السنغال عام ١٨٦٣م[١]، وقيل ١٨٦٤م، وذكر دكتور عامر صمب أنه عُثر في مدينة ماتم، من بين الوثائق الرسمية، على وثيقة مؤرّخة بالسابع من شهر فبراير ١٩٣٠م، وجاء فيها ما يأتي: (إنّ الذي سُمّي بالشيخ موسى كمرا ابنٌ لأحمد الحبيب المرحوم، ومريم دادو (dado) المغفور لها، قد وُلد حوالي ١٨٦٤م في كُريكه صمبه جُم في مقاطعة دَمكه بدائرة ماتم بالسنغال)[٢].

وكذلك ترجم الشيخ موسى لنفسه في كتابه: (تبشير الخائف الحيران)، وذكر تاريخ ميلاده بتردد، حيث قال: «وُلدت في عام ١٢٨٠هـ (يوافق ١٨٦٤م)، وقيل عام ١٢٧٦ من الهجرة النبوية (يوافق ١٨٦٠م)، في قريةٍ صغيرةٍ واقعةٍ في جنوب الشرق لمدينة ماتم»[٣].

ويبدو أنّ تاريخ ١٨٦٤م هو الأرجح؛ لوروده في تاريخ ميلاده في وثائق الاستعمار الرسمية، ولم ينكره، بل ذكر ذلك في ترجمته لنفسه.

نشأته ورحلاته العلمية:

نشأ الشيخ موسى كمرا في قريته، وتلقى تعليمه الأساسي على علمائها، وقال في ذلك: (وأول مَن علّمني حروف الهجاء رجلٌ كان يسكن في كُريكه، اسمه: يشرنو مالك، وكان يعلمني القرآن... ثم علّمني رجلٌ آخر في فولل جاوب (Kpoolel jaawbe))، اسمه: تشرنو محمود، القرآنَ أيضاً)[٤]، ولتعميق معرفته شدّ الرحال إلى بلاد شنقيط، وتلقى العلم على يدي علمائها، ولازم علماء قبيلة لمتونة، وبالتحديد الشيخ عبد أول سفاف زمنا، ثم غادره إلى شيخ آخر اسمه: فال ولد طالب، ثم رجع إلى فوتا.

وعند رجوعه ذهب إلى أحد الفقهاء في قرية سينو باليل (seno baalel) اسمه عبدُل إلمان، وقرأ عليه (الرسالة) لابن أبي زيد القيرواني في الفقه، ومقصورة ابن دريد في الأدب، وأثناء هذه الفترة جاءه النعي بوفاة

(١) انظر: د. عمر باه: الثقافة العربية الإسلامية في الغرب الإفريقي، ص ٣٠٢، الطبعة الأولى ١٩٩٣م، مؤسسة الرسالة – بيروت. ومقدمة تحقيق كتاب: أشهى العلوم وأطيب الخبر في سيرة الحاج عمر، للشيخ موسى كمرا.

(٢) د. عامر صمب: الأدب السنغالي العربي، ط١ – ١٩٧٨م بالشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، (١/١٥٠).

(٣) المصدر السابق، (١/١٥٠).

(٤) المصدر السابق، (١/١٥١).

والدته[١]، ولكن هذا الحدث الأليم لم يحل دون استمراره في طلب العلم، حيث واصل رحلاته العلمية، ورحل إلى شيخ يُدعى: ألفا صمب تيام، ودرس عليه جزءاً من كتاب (تحفة الحكام) لابن أبي عاصم الغرناطي، ثم أكمله عند الشيخ محمد سامب بلاّ، ودرس الفرائض على الشيخ ألفا محمدآو، ثم قصد فقيهاً فوتجلياً يُسمّى: مودي حامد، ودرس عليه الجزء الأول من (مختصر خليل) في الفقه المالكي، ثم جاء فقيهاً آخر من فوتا جلون إلى فوتا تورو اسمه: مودُ ممَّد، فقرأ عليه شيئاً من الجزء الثاني من (مختصر خليل)، وشيئاً من (مقامات الحريري).

ثم زار فوتا جلّو مع شيخه مودُ ممّد لتعزية بعد معارف شيخه، وبقي موسى كمرا بعد التعزية في فوتا جلوّ لطلب العلم، حيث قصد الشيخ ألفا إبراهيم، فدرس عليه (القصائد العشرينية) للفازازي، و (دالية اليوسي)، ثمّ شّد رحاله إلى عالم آخر في فوتا جلّو لدراسة الأدب والنحو، وهو: الشيخ حامد كَن الذي يُضرب به المثل في إتقان (مقامات الحريري)، بدرجة أنه يحفظ المقامات كاملاً، رحل إليه الشيخ موسى كمرا، وقرأ عليه المقامات وغيرها من الكتب، وبخاصّة المتون النحوية، مثل: (ملحة الإعراب) و (الآجرومية)[٢].

وبعد ما ملأ الشيخ موسى كمرا عيبته بالعلم في فوتا تورو، وبلاد شنقيط، وفوتا جلّو، أراد أن يتوّج ذلك بالحجّ إلى بيت الله الحرام، فغادر السنغال في عام ١٨٨٦م بنيّة الحج، وقصد فوتا جلّو، ومكث فيها مدة يزور علماءها وحكامها، حيث زار إمام فوتا جلو ألفا إبراهيم، وكذلك زار مدينة دينغراي (dinguiraay)[٣] لمقابلة عاقب بن الشيخ عمر الفوتي.

لكن بعد هذه الزيارات والمقابلات غيّر الشيخ موسى كمرا رأيه، ولم يسافر إلى مكة، حيث رجع إلى بلاده فوتا تورو، ولم يذكر لنا الأسباب التي منعته من الحج، والمصادر التي ترجمت له لم تتطرق لذلك.

وبعد رجوعه إلى فوتا تورو زار الشيخ سعد بوه- من شيوخ بلاد الشنقيط-، ودعا له الشيخ، ومنحه لقب: (الشيخ) لمّا رآه يستحق اللقب بجدارة من حيث العلم والأخلاق[٤].

ثمّ عاد الشيخ موسى بعد ذلك إلى فوتا تورو، واستقر في قرية سكّيت cikkite)) أربع سنوات يمارس التدريس، وفي عام ١٨٩٣م انتقل منها إلى قرية تُسمّى: كنكيل (GANGUGUEL)، وتفرغ للتدريس والتأليف، ما جعله يعتذر عن تولّي القضاء في منطقة ماتَمْ (matam) لمّا قال له ضابط من ضباط فرسا في السنغال: «أحبّ أن أطلب لك من أمير أندر Andar خطة القضاء، تكون قاضياً على سائر مَن في ديوان ماتَم. فأجابه موسى: لا أقدر على حمل هذه الخطط. فقال له العسكري: ما الذي تقدر عليه من الخطط؟ قال الشيخ موسى: لا أقدر إلاّ على تعليم العربية»[٥]، وتوافد عليه طلاب العلم من فوتا تورو ومن خارجها، وبخاصة من فوتا جلّو، حيث كان لأهل تلك المنطقة معرفة سابقة به، بعد أن كان أمضى بينهم بضع سنين[٦] لطلب العلم.

وكان من المواد التي يدرّسها في حلقته العلمية: تجويد القرآن الكريم، واللغة، والنحو والصرف، والبلاغة، والفقه، والتفسير، والتوحيد، وغيرها من العلوم الشرعية واللغوية.

وفاته:

بقي الشيخ موسى كمرا في قرية كنكيل يدرّس ويؤلّف حتى وافته المنية في عام ١٣٦٥هـ الموافق ١٩٤٥م، عن عمر تجاوز الثمانين سنة، تاركاً العديد من المصنفات، ما عُرف منها خمسة وثلاثين مصنفاً، في العلوم الشرعية واللغوية والتاريخية والتصوف.

(١) المصدر السابق، (١٥١/١)، بتصرف.

(٢) انظر: عامر صمب، المصدر السابق، (١٥٢/١).

(٣) دينغراي (dinguiraay): المدينة التي انطلق منها جهاد الحاج عمر الفوتي، وتقع في جمهورية غينيا كوناكري.

(٤) انظر: عمر باه، المصدر السابق، ص ٣٠٦، بتصرف.

(٥) عامر صمب، المصدر السابق، (١٧٥/١) .

(٦) عمر باه، المصدر السابق، ص ٣٠٧.

مؤلفاته:

ساهمت الرحلات العلمية التي قام الشيخ موسى كمرا في وقوفه علـى حقيقة أحوال البلاد والعبـاد، وتمكّن من تكوين شـبكة من العلاقات والصداقات، ساعدته في كتابة تاريخ المنطقة فيما بعد، حيث كان أصدقاؤه وزملاؤه وطلبته يمدّونه بما يحتاج إليه من معلومات عن المناطق التي يجهل أحوالها وعاداتها، زيادةً على شغفه بالقراءة وحبّه للكتابة.

بـدأ في تصنيف الكتـب، تلخيصاً وتأليفـاً، وهو لم يتجاوز الخامسة والعشـرين من عمره، وهذا ما مكّنه من إنجاز العديد من المصنفات.

ألّف الشـيخ موسـى كمرا في معظم العلوم والفنون المتعارف عليها في السودان الغربي، ومؤلفاته تعكس ثقافة مجتمعه، ومعارف عصره، واهتمامات الجماعة المثقفة في زمنه، وهذا ما جعلها تشكّل إسهاماً ثقافيّاً متكاملاً، وتعبيراً أصيلاً عن تراث السودان الغربي[1].

ويمكن تصنيف مؤلفاته إلى ستّ مجموعات:

أ – مجموعة تاريخية، من أهمّها:

١ – زهور البساتين في تاريخ السوادين – (مطبوع).

٢ – أشهى العلوم وأطيب الخبر في سيرة الحاج عمر – (مطبوع).

٣ – المجمـوع النفيس سـرّاً وعلانية في ذكر بعض السادات البيضانية والفلانية – (مطبوع).

٤ – تاريخ داره في زغاوة – (مخطوط).

٥ – تبشـير الحيـران في ذكر رحمة ربّـه المنان – (مخطوط).

٦ – أكثـر الراغبين في الجهاد ممن يختارون الظهور وملك البلاد – (مطبوع)[2].

ب – مجموعة لغوية، من أهمها:

– دليل السالك على معاني ألفية ابن مالك – (مخطوط).

ج – مجموعة أدبية، من أهمها:

١ – آلة العلـوم على اليقين البت في شـرح دواوين السّتّ – (مخطوط).

٢ – الأسـتاذ الكافي في علمَي العروض والقوافي – (مخطوط).

٣ – تفصيل عقود الجمان بالدر والجمان – (مخطوط).

د – مجموعة فقهية، ومن أهمها:

١ – تقاييد مفيدة على مختصر خليل – (مخطوط).

٢ – البساتين اليانعة المجتمعة في الكلام على صلاة الجمعة – (مخطوط).

٣ – رفـع الحرج والإثم عمّـن تعاطى ما لا يضره من الدخان والشمّ – (مخطوط).

ه – مجموعة عقدية، من أهمها:

١ – كاد أن يكـون الاتفاق والالتئام بين دين النصارى ودين الإسلام – (مخطوط).

٢ – بلـوغ القصـد في ذكر الأسـماء الحسـنى – (مخطوط).

و – مجموعة التصوف، من أهمها:

١ – العز الأسـمى والحرز الأحمى في ذكر الأوراد – (مخطوط).

٢ – الحـقّ المبين في إخوّة جميع المؤمنين، والاتحاد طرق سائر السائرين ... – (مخطوط).

وله كتابٌ في الطب اسمه: حصول الأغراض في شفاء الأمراض – (مخطوط).

والشيخ موسى كمرا شاعرٌ مطبوع، وله قصائد في المديح النبويّ والرثاء والحكمة والتوسل[3]، وجلُّ مؤلفاته فـي المعهد الأساسـي لإفريقية السـوداء (IFAN) بدكار، وبخاصة التاريخية منها، اهتم بها الدكتور عامر صمب، وترجم بعضها إلى اللغة الفرنسية، ونشرها في سلسـلة من المقالات بمجلة إيفان (IFAN) في بداية عام ١٩٧٠م.

(١) انظر: مقدمة تحقيق زهور البساتين، ص ١٠.

(٢) نلاحظ أن جلّ مؤلفاته التاريخية قد طبعت، بخلاف غير التاريخية، ولعل بعضها طبعت، ولسنا على علم بذلك، أو حُققت في قسم اللغة العربية بجامعة انتاجوب في رسائل علمية.

(٣) ولهذا أدرجه معجم البابطين لشعراء العربية ضمن شعراء القرن التاسع عشر والعشرين.

القسم الثاني: عرض ودراسة لبعض مؤلفاته التاريخية:

مؤلفات الشيخ موسى كمرا التاريخية هي أكثر مؤلفاته إسهاباً وتركيزاً، وقد طُبع جلّها، وهي متفاوتة الحجم والموضوع، (وكلها تواريخ محلية، وتراجم لبعض قبائل وأعلام المنطقة)[١].

ومن أشهرها:

١ - زهور البساتين في تاريخ السوادين:

أو (انتصار الموتور في ذكر قبائل فوتا تور)، أو (إحياء ما عفا واندرس من علوم تاريخ السودان وانطمس)[٢].

ويقع مخطوطه في مجلدَين ضخمَين[٣]، وانتهى من تأليفه في عام ١٩٢٤م.

ويعدّ من أهمّ مؤلفاته التاريخية، بل من أهمّ كتب التاريخ الحديث للمنطقة، مما جعل الباحث الفرنسي موريس دولافوس يقول عن الكتاب- لمّا أرسله إليه الشيخ موسى ليترجمه إلى اللغة الفرنسية-: «تعجبّت من المهارة التي أظهرتموها في تأليف هذا الكتاب، فهو كتابٌ مهمٌّ ومفيدٌ جدّاً، وما كُتب مثله في أهل التكرور، وأنا لا زلت اجتهد في ترجمته إلى الفرنسية، وفي استعداد طباعته بالعربية والفرنسية»[٤].

وكان الدافع إلى تأليفه تلبية طلب الحاكم الفرنسي للسنغال في وضع تاريخ لشعوب السودان الغربي، وقد صرّح الشيخ موسى بذلك في مقدمة الكتاب[٥].

ويتكوّن الكتاب في مجمله من مقدمة وأبواب وخاتمة، وهذا ما أشار إليه بقوله: «ورتّبته على مقدمة وأبواب وخاتمة، المقدمة: في هوان السودان عند البيضان، والأبواب: في التواريخ التي اشتمل عليها هذا الكتاب، والخاتمة: في نهي الإخوان عن التصدي للجهاد، وعن ادّعاء المهدوية الموعودة في آخر الزمان»[٦].

ويتضمن الكتاب معلومات مهمّة، تتعلق بالحياة الثقافية والاجتماعية والاقتصادية للسودان الغربي، في فترة انتقالية- أو فترة الأراضي السائبة- من حكم الدول والمماليك الإسلامية، قبل الخضوع للاستعمار الغربي، فيعرّفنا بالشرائح الاجتماعية، وبخاصّة العلماء، وطبقة الأحرار والأرقاء، ويتناول هجرات القبائل وأنسابها[٧]، وممارسة بعضها للسحر والاعتقادات الخاطئة المتوارثة في القبائل[٨].

وسجّل عرضاً شاملاً حيّاً للواقع الذي تعيشه الشعوب السودانية، من حيث أسلوب عيشها وأوضاعها الاجتماعية، ونُظُمها التقليدية والحركات السياسية، وظاهرة التديّن التي أثرت في سلوك الفرد والمجتمع، وحافظت على الهوية الإفريقية التي تحاول القوى الاستعمارية القضاء عليها بكلّ الوسائل المتاحة لديها.

مصادره:

لقد حاول الشيخ موسى كمرا أن يرجع إلى المصادر العربية التي تناولت تاريخ السودان الغربي مثل: كُتب: البكري، والإدريسي، وابن خلدون، وابن بطوطة، وياقوت الحموي، وكذلك رجع إلى المصادر المحلية، مثل: (تطريز الديباج) لأحمد بابا التنبكتي، و (تاريخ السودان) لعبد الرحمن السعدي، و (تاريخ الفتّاش) لمحمود كعت، و (تذكرة النسيان) لمؤلف مجهول، و (إنفاق الميسور في تاريخ بلاد التكرور) لمحمد بلو بن عثمان بن فوديو.

واعتمد الشيخ موسى كمرا على الروايات المحلية

(١) وسنركز في ثلاثة من مؤلفاته التاريخية الأول: زهور البساتين، والثاني: أشهى العلوم، وهو سيرة ذاتية للحاج عمر الفوتي، والثالث: تاريخ قبائل البيضان، لأنّ هدف البحث هو إبراز جهوده التاريخية، وبخاصة تاريخ غرب إفريقية.

(٢) انظر: مقدمة المؤلف، ص ٧١.

(٣) طبع في مؤسسة جائزة البابطين للإبداع الشعري في الكويت عام ٢٠١٠م، بتحقيق د. ناصرالدين سعيدوني و د. معاوية سعيدوني، لكنه يحتاج إلى تحقيق علميٍّ دقيق من باحثين محليّين يعرفون المنطقة وقبائلها جيداً.

(٤) عامر صمب، المصدر السابق، (١٦٩/١).

(٥) انظر كتاب: زهور البساتين، ص ٧٠.

(٦) موسى كمرا، مقدمة زهور البساتين، ص ٧١.

(٧) وبخاصة القبائل الفلانية.

(٨) انظر: مقدمة التحقيق، ص ١٤، بتصرف.

المتداولة المتعلقة بالعديد من القبائل، عن رواة الأخبار، أو الذين حضروا الأحداث، أو شاركوا فيها، فنقل رواياتهم على وجه الدقّة بنصّها، ولو كان فيها تناقضاً يسجّلها كما سمعها، ويقول: «قال المخبر»، أو «زعم المخبر»[1]، أو «هكذا أخبرني»، ويُكثر من قوله: «والله تعالى أعلم» عقب الأخبار[2].

ويحرص على التعليق على الأخبار التي نقلها، أو الروايات التي رجع إليها، مع إبداء الرأي اعتماداً على طبيعة الأشياء، أو اعتماداً على العقل، ويقارن بين الأقوال، مع ترجيح ما يراه راجحاً.

ويورد أحياناً قصصاً خرافية وأساطير وخوارق لا يمكن تصديقها، وعلّل فعله هذا بقوله: «لأنّ أمور الأوّلين غامضة، وآثارها خفية علينا، ومعالمها مطموسة، لا يُهدى لها، لا سيما السودان الذين لا يبالون بالماضي، ولا يتفكّرون في العواقب، فيُشبَّه المؤرِّخ لأمورهم بالكذاب، بل هو هو، لأنّ أخبارهم متناقضة... فلا يمكن للمتكلم فيها إلا الاستعانة بالعقل»[3].

وعلى كلّ حال؛ فإنّ (كتاب زهور البساتين) يعتبر مصدراً مهمّاً من مصادر تاريخ غرب إفريقيا وشعوبها، وبخاصّة السنغال وقبائل فوتا تورو.

٢ - أشهى العلوم وأطيب الخبر في سيرة الحاج عمر[4]:

يعدّ كتاب (أشهى العلوم) أقدم سيرة للحاج عمر الفوتي التي كُتبت باللغة العربية، ويتناول حياة الحاج عمر الفوتي، وما اكتنفها من تطورات، سواء قبل أو بعد رحلته الحجّية والعلمية، وجهاده من أجل إقامة دولة إسلامية (في السودان الغربي) على أنقاض الإمارات الوثنية والمسلمة المعارضة له.

كما تعرّض لأصل الحاج عمر ونسبه، وناقش قضية ادعاء النسب النبوي لعمر الفوتي، وغيره من رجال الإصلاح، وغلوّ البعض الآخر في تقديس الصوفي، مع أنه صوفي على الطريقة القادرية ثمّ التجانية.

وتناول صراع الحاج عمر الفوتي مع «الشيخ أحمد بن أحمد أمير ماسنا»، واتخذ موقفاً محايداً في مسألة التكفير المتبادل بينهما، واكتفى باعتبار الشيخَيْن مجتهدَيْن، وأنّ ما وقع بينهما إنما هو فتنة بين المسلمين.

كما تعرّض الشيخ موسى كمرا لأخبار «الأمير أحمد بن الحاج عمر»، الذي تولّى أمور الدولة بعد وفاة والده الحاج عمر الفوتي، وطرح الشيخ موسى كمرا معلومات غايةً في الأهمية، تتعلق برصد بعض التقاليد الاجتماعية الأصلية.

سبب تأليف الكتاب:

سبب تأليفه هو خدمة الحاج عمر الفوتي، وكان الشيخ موسى كمرا قد ألّف كتاباً قبل كتابه (أشهى العلوم) في الردّ على الحاج عمر، وبخاصّة ما يخصّ جهاده، وسمّاه: (أكثر الراغبين في الجهاد، ممن يختارون الظهور وملك العباد، ولا يبالون بمَن هلك في جهادهم من العباد)، ينتقد ويعارض حُجج الحاج عمر في جهاده.

ورتّب الكتاب على: مقدّمة وستة أبواب وخاتمة، فالمقدمة: في رحلته الحجّية ورجوعه منها، والباب الأول: في جهاده وغزواته إلى أن قتله أهل ماسنا، والباب الثاني: خصّصه فيما وقع بين الحاج عمر والشيخ أحمد أحمد أمير ماسنا، والباب الثالث: في ذكر سبب الفتنة بين الحاج عمر وبين الشيخ أحمد البكاي، والباب الرابع: في ترجمته وترجمة لثلاثةٍ من شيوخه، والباب الخامس: في ذكر ولده الأمير أحمد، والباب السادس: في ذكر قبيلته تال وما يتعلق بذلك، ثم الخاتمة في ذكر فضائله.

---

(١) المصدر السابق، ص ١٦، بتصرف.

(٢) انظر: زهور البساتين، ص (٥٥١ و ٥٥٨ و ٥٦١ و ٥٧٠)، وغيرها.

(٣) المصدر السابق، ص ٧٠.

(٤) طبع في معهد الدراسات الإفريقية بجامعة محمد الخامس بالمغرب عام ٢٠٠١م، بتحقيق: خديم محمد إمباكي وأحمد شكري.

مصادره:

اعتمد الشيخ موسى كمرا في تأليفه هذا على مصادر موثوقة، منها جملة من كتابات الحاج عمر نفسه، أو مؤلفات بعض أنصاره وحوارييه، مثل: كتاب (الدرع والمغفر في الردّ عن الشيخ عمر) لتلميذه أحمد محمد العلوي، (روض شمائل أهل الحقيقة في التعريف بأكابر الطريقة) لأحمد بن محمد العلوي، كما استعان بمواد تاريخية ودينية وأدبية أخرى، فضلاً عن الرواية الشفوية[1]، مع التعليق عليها أحياناً بقوله: «قال جامع هذه الأوراق موسى بن كمرا»[2]، أو يكتفي بقوله: «والله تعالى أعلم بصحتها»، أو بقوله: «والله تعالى أعلم»[3].

كان الشيخ موسى حريصاً على إطلاع القارئ على مختلف الروايات المتاحة، حتى لو كانت متضاربة، وينقلها بقوله: «في بعض التواريخ دون الإشارة إلى أصحابها غالباً»[4].

وكان على قدرٍ كبيرٍ من الصدق، والأمانة العلمية، في تناوله للأحداث والروايات التاريخية، مع سلامة الأسلوب إلى حدٍّ كبير.

ومن الجوانب المثيرة للانتباه في هذا الكتاب:

أنه أغفل الحديث عن مواقف رجال الإدارة الفرنسية إزاء الحاج عمر، وغير ذلك من القضايا المرتبطة بالاستعمار الفرنسي في السودان الغربي، ولم يتعرض لهذا الجانب إلا لماماً، والواقع أنه لم يكن من الصعب عليه أن يقتنص أو يلتقط لنا هذا الجانب المهم، وخصوصاً أنّ الحاج عمر كانت له جولات سياسية وعسكرية مع الاستعمار الفرنسي[5].

وهذا ما جعل بعض الباحثين يتهمونه بالتعاون مع إدارة الاستعمار، وخصوصاً أنّ له مراسلات معها، بل قد صرّح بحبّهم في بعض كتبه.

لكن من المعلوم أنّ سياسة فرنسا الاستعمارية حاولت استقطاب النخبة المحلية المتعلمة واحتضانها لتحسين صورة فرنسا، وتوظيفها في الإدارة الاستعمارية، وذلك بهدف استعمالها لتطويق الصحوة الدينية أو الثقافية، وبخاصّة الثقافة العربية الإسلامية، وموقف شيخ موسى كمرا من السلطات الاستعمارية ليس فريداً أو شاذّاً، فقد تعاملت السلطات الاستعمارية مع كثيرين على هذا النحو.

وأيضاً: فإنّ المرحلة التي عاصرها الشيخ موسى كمرا قد تميزت بالتسلط الاستعماري الفرنسي على السودان الغربي، ولكونه مؤرّخاً وعالماً بعادات وتقاليد السودان الغربي؛ فإنّ السلطات الاستعمارية كانت بحاجة إليه في فَهْم أوضاع البلاد وعادات أهلها، لذلك صادقه بعض رجال الإدارة الاستعمارية، وطلب منه تأليف كتابٍ في ذلك.

وأما ردّه على الحاج عمر في البداية بشأن جهاد فرنسا وغيرها؛ فهذا راجع إلى المنافسة التي كانت بين الطريقة القادرية والطريقة التجانية في تلك الفترة، ولما هدأت العاصفة ألّف كتاباً في بيان فضائل الحاج عمر الفوتي، وهو (أشهى العلوم)، ولم يتطرق لمواجهاته مع سلطات الاستعمار؛ لأنّ البيئة الاستعمارية المهيمنة لا تتيح له ذلك.

٣ - المجموع النفيس سرّاً وعلانية في ذكر بعض السادات البيضانية الفلانية[6]:

هذا الكتاب ألّفه في تاريخ بعض القبائل والأعلام في غرب الصحراء الكبرى وأخبارهم وأصولهم، من قبائل صنهاجة وبني حسان، وغيرهم من قبائل البيضان.

(١) انظر: مقدمة التحقيق، ص ١٤، بتصرف.

(٢) انظر: ص (٨٦، ١٠٧).

(٣) انظر: ص (٢٨ و ٦٧ و ٧١ و ١٠٩ و ١١١ و ١٣٠).

(٤) انظر على سبيل المثال: ص (٣٧ و ٤٤ و ٤٥ و ٤٩ و ٥١٥٣ و ٥٦ و ٦٨).

(٥) انظر: مقدمة التحقيق، ص ١٥.

(٦) حقّقه الدكتور حماه الله ولد السالم، طبع بدار الكتب العلمية ببيروت، عام ٢٠٠٩م، بعنوان: تاريخ البيضان/ عرب الصحراء الكبرى، وسوّغ تصرفه في عنوان الكتاب الذي رسمه المؤلف بأنه: «طويل، وتقليدي، وغير المعبّر»، والعنوان الصحيح للكتاب هو: (المجموع النفيس سرّاً وعلانية في ذكر بعض السادات البيضانية الفلانية)، كما في مقدمة الكتاب، ص ٧٢.

سبب تأليف الكتاب:

وقد بيّن سبب تأليفه للكتاب بقوله: «لمّا رأيت أهل البلاد الصحراوية البيضانية يتجنبون ويحيدون عن الانتساب إلى أصلهم الثابت صنهاجة، إلا قليلاً منهم، كراهة أن يُنسبوا إلى البربر، مع ما خرج من صنهاجة من الملوك الكبار الذين كانت بأيديهم الأزِمّة، ومن العلماء الزهّاد والأولياء القوّاد الذين هم في الحقيقة الأئمّة، ويرغبون في أن ينتسبوا إلى العرب»[١].

قسم الشيخ كمرا الكتاب بعد المقدمة إلى ثلاثة أقسام: أما المقدمة فذكر فيها فضل علم التاريخ، والقسم الأول: في الكلام على البيضان أهل الصحراء التكرونية، والقسم الثاني: في الكلام على أهل فوتا جلّو، والقسم الثالث: في الكلام على أهل فوتا تورو.

مصادره:

اعتمد الشيخ موسى كمرا على مصادر تاريخية عربية مشهورة، مثل: (تاريخ ابن خلدون)، و (الاستقصاء) للناصري، و (المغرب في ذكر إفريقية والمغرب) لأبي عبيدة البكري، و (حسن المحاضرة) للسيوطي، و (روضة المناظر في أخبار الأوائل والأواخر) لأبي الوليد محمد بن الشحنة.

كما اعتمد على مصادر محلية، مثل: (نيل الابتهاج بتطريز الديباج) لأحمد بابا التنبكتي، و (تاريخ السودان) لعبدالرحمن السعدي، و (الوسيط في تراجم أدباء شنقيط) لأحمد بن الأمين الشنقيطي، و (الطرائف والتلائد) للشيخ محمد بن سيد المختار، و (نبذة في تاريخ إدوعيش ومشظوف) للشيخ سيديا بابه، و (النصيحة العامّة والخاصّة في التحذير من محاربة الفرنصة (الفرنسيين)) للشيخ سعد بوه، و (تاريخ فوتا جلو) لتشرنو علي بوبو ديمَ، و كتاب (الأنساب) لسيدي محمد ولد المصطفى.

وكذاك اعتمد على المكاتبات[٢]، وعلى الروايات الشفهية مع التعليق عليها، مثل قوله- بعد نقله لرواية شفهية-: «هكذا أخبرني حامد بن سارن تلي عثمان، والله تعالى أعلم بحقيقته»[٣]، أو قوله: «هكذا قال» أو «هكذا سمعنا» أو «والله أعلم»[٤].

منهجه:

ويغلب على منهجه النقل المباشر من المصادر، ويميّز تعليقه بقوله: «قلت» أو «قال جامع هذه الأوراق موسى كمرا»، ويحيل أحياناً إلى المصدر، مثل: قوله: «انظر الاستقصاء» أو «انتهى ملخصاً من تطريز الديباج»[٥].

«ويعتبر كتابه هذا من الكتب القليلة التي تتحدث بإنصاف وتاريخية عن شعب البيضان؛ لأنّ الشيخ موسى كان على مسافة نسبية ممن يتحدث عنهم... كما يمتاز كتابه بدقّة العزو في كثيرٍ من الأحيان، وبسلاسلة الأسلوب»[٦].

الخاتمة:

توصلنا من خلال هذا البحث إلى النتائج الآتية:

- يُعدّ الشيخ موسى بن أحمد بن الحبيب كمرا من كبار المؤرخين بإفريقيا الغربية، خلال العهد الاستعماري.
- أنّ الشيخ موسى كمرا من علماء حوض السنغال الذين ساهموا مساهمةً فعالةً في نشر الثقافة العربية الإسلامية في المنطقة، وذلك من خلال كتاباته، وبخاصّة علم التاريخ.
- أنّ مؤلفات الشيخ موسى كمرا تعكس ثقافة مجتمعه، ومعارف عصره، واهتمامات الجماعة المثقفة في زمنه.
- تعدّ مؤلفات الشيخ موسى كمرا إسهاماً ثقافيّاً متكاملاً، وتعبيراً أصيلاً عن تراث السودان الغربي.
- أنّ الشيخ موسى كمرا كان على قدرٍ كبيرٍ من الصدق والأمانة العلمية في تناوله للأحداث والروايات التاريخية، مع سلامة الأسلوب إلى حدٍّ كبير ■

---

(١) مقدمة الكتاب، ص ٧٠.

(٢) انظر: ص ١١٩ من المجموع النفيس.

(٣) المجموع النفيس، ص ١٠٥.

(٤) انظر: ص (٨٣ و ٨٥ و ١٣٢ و ١٣٥ و ١٣٦ و ١٥٥).

(٥) المجموع النفيس، ص (٧٥ و ٧٧).

(٦) مقدمة التحقيق، ص ١٠.

المنتدى الإسلامي يعقد الملتقى (13) لتطوير الجمعيات الإفريقية - بالخرطوم

تحت شعار (نحو شراكة استراتيجية فاعلة) انطلقت فعاليات (الملتقى السنويّ لتطوير الجمعيات الإفريقية الثالث عشر)، والتي واكَبَها حفلُ افتتاح مركز المنتدى الإسلامي بمدينة الخرطوم، بحضور الرئيس السوداني عمر حسن البشير، وعدد من كبار الشخصيات ورجال الدولة في السودان، وذلك في ١٥ من شهر أبريل ٢٠١٦م.

حفل افتتاح مركز المنتدى بحضور الرئيس البشير:

بدأ حفل افتتاح مركز المنتدى الإسلامي بالسودان بكلمة الأستاذ معاوية حسين المدير التنفيذي للمنتدى بالسودان، رحّب فيها بالحضور، ثمّ ألقى الشيخ عبدالله الفايز الأمين العام للمنتدى الإسلامي كلمته، موجّهاً الشكر لرئيس جمهورية السودان السيد عمر البشير، ومثمّناً حضوره؛ لما يمثّله من دعمٍ معنويٍّ كبيرٍ للمركز.

عقب ذلك ألقى الرئيس السوداني عمر البشير كلمته، وقد أكد فيها أهمية الدور الذي تقوم به المراكز الثقافية في رفع مستوى الوعي في المجتمعات، كما دعا للقائمين على المركز بالتوفيق، وحثّهم على الاهتمام بالشباب، وتحصينهم بالفكر المعتدل ليكونوا حماةً لدينهم وأوطانهم.

اختُتم الحفل بتقديم درعٍ تذكاريٍّ من المنتدى للرئيس البشير؛ تقديراً رمزيّاً لحضوره ودعمه.

افتتاح الملتقى الثالث عشر لتطوير الجمعيات الإفريقية:

ما لبث أن انتهت مراسم حفل افتتاح

المركز؛ حتى بدأ المشـــاركون في حضور حفل افتتاح الملتقى الثالث عشـــر لتطوير الجمعيات الإفريقيـــة، والذي رفع شـــعار: (نحو شـــراكةٍ استراتيجيةٍ فاعلة..).

وقد استمرت فعاليات الملتقى لمدة ٦ أيام، نستعرضها فيما يأتي:

افتتاح موقع (قراءات إفريقية):

خلال حفل الملتقـــى ١٣ لتطوير الجمعيات الإفريقية؛ قـــام الأمين العام للمنتدى الشـــيخ عبداللـــه الفايز بافتتاح موقع (قراءات إفريقية) في نسخته الجديدة.

دورات وتجارب في الإدارة والقيادة:

وتفعيلاً لأهداف الملتقـــى الرامية لتطوير الجمعيات الشـــريكة في ١٤ دولة إفريقية؛ قدّم مركز (تميّـــز) للتطوير والتدريـــب، على مدار يومَيْن متتاليَيْن، دورة (التمكين القيادي)، والتي أبرز المدرِّب سليمان الهويسين من خلالها: دور التمكين القياديّ في النجاح الفرديّ والمؤسّسي.

كما قدّم مركز (تميّز) فقرةً حول مشروعاته الميدانية فـــي دول العمل، وإطـــلاق البرنامج الإلكتروني لمشروع (جدارة)، وكذلك نظّم فريق (تميّز) ورشـــةً بعنوان (نموذج التمكين الإداري)؛ من أجل الوصول لفَهْمٍ مشـــتركٍ تجاه مطلوبات التمكين والتوريث القيادي.

ومـــن زاوية أخـــرى في المجـــال القيادي؛ اســـتلهم الشـــيخ محمد الدويش رئيس مجلس أمنـــاء المنتدى، في فقرة (المنهـــج النبويّ في تربية القيادات)، العديد من الفوائد من الســـنّة المشرّفة، التي لها أثرٌ كبيرٌ في الارتقاء بالقدرة القيادية.

ومن خـــلال نـــدوة (تطبيقـــات عملية في القيـــادة) تمكّن المشـــاركون مـــن التعرّف على تجارب في مجال القيادة والتأثير، في السودان ومن شرق إفريقيا وغربها.

وكان مـــن برامـــج الملتقـــى لقـــاء مفتوح لأمنـــاء المنتدى لتعزيز التكامل بين الشـــركاء، والعنايـــة بالبرامج النوعيـــة، وتلمّس الأولويات الاستراتيجية في الجمعيات الشريكة.

تجربة الفوّاز في المنتدى الإسلامي:

وتبقى التجربة الناجحة مثالاً مؤثّراً وعالقاً فـــي الأذهان، لـــذا كان من فقـــرات الملتقى: عرض الشـــيخ خالد الفواز - أمين عام المنتدى الإسلامي السابق- لتجربته الثريّة مع المنتدى، والتـــي تطرّق فيها لجزءٍ من تاريخ المؤسّســـة؛ بدايةً من التأسيس ووصولاً لمرحلة العالمية.

المسار الاستراتيجي للمكتب بالسودان:

ولتقويم شـــراكات المنتدى، وتقوية التفاعل مع مشـــروعاته النوعية، قدّم المدير التنفيذي للمنتدى بالسودان عرضاً للمسار الاستراتيجي للمكتب بالسودان، ونظام إدارة موارد المؤسسة ERP الذي ســـيربط الشـــركاء في نظام موحّدٍ للتنســـيق والمتابعة، كما قـــدّم تقريراً عن أهمّ المؤشرات، وتناول الأدوار الجديدة في السودان من خلال مركز المنتدى الإسلامي.

المؤشرات الدعوية والتربوية وآليات التعامل معها:

وكان للقطاعَيْن الدعـــويّ والتربويّ بالمنتدى

مشاركةٌ متميزةٌ في فعاليات الملتقى، قدّمها رئيس القطاعَيْن الشيخ عبد العزيز القرعاوي، ومنسّق القطاع الدعوي جمال الشمارقة، ومنسّق القطاع التربوي عبدالله الحجري، هدفت تلك المشاركة إلى فَهْم المؤشرات الدعوية والتربوية وآليات التعامل معها، وسبل التنفيذ والتقويم، وتأكيد ضرورة تمكين فِرق العمل لتحقيق الأداء المتميّز.

هذا؛ وقد شارك مكتب المنتدى ببريطانيا بفقرةٍ تضمّنت عرضاً موجزاً لأعماله، والمطلوبات الميدانية، وكيفية استثمار جائزة القطاع الخيريّ البريطانيّ التي فاز بها المنتدى العام الماضي.

مجلة قراءات إفريقية:

وللتعرف على أهمية مجلة قراءات إفريقية وموقعها الإلكتروني في تحقيق أهداف العمل التنموي في إفريقيا؛ قدّم الدكتور محمد اللعبون- رئيس تحرير المجلة- فقرة أبرزت الرؤية المستقبلية للمجلة وأهدافها وسياستها التحريرية، كما فتح حواراً مباشراً حول استفادة المجتمعات الإفريقية من المجلة.

وقام الأستاذ بسّام المسلماني- مدير تحرير موقع قراءات إفريقية- باستعراض تجربة موقع قراءات إفريقية خلال السنوات الثلاثة الماضية، منذ تأسيسه، وأهمّ المراحل التي مرّ بها خلال هذه الفترة.

إنجازات القطاع الإعلامي – ومسابقة (تاج إفريقيا):

ونظراً لدور القطاع الإعلاميّ في ترسيخ صورةٍ ذهنيةٍ وافية، محليّاً وإقليميّاً ودوليّاً، للمنتدى؛ قدّم الأستاذ منير بارحمه مدير المركز الإعلامي، والأستاذ عصام سنان رئيس وحدة الإعلام، فقرة متنوعة عن أنشطة المنتدى خلال عام، وإنجازات قطاعه الإعلامي، واختُتمت الفقرة بعرض نتيجة المشاركة في مسابقة (تاج إفريقيا)- الموثّقة لمشروعات المنتدى - وتكريم الفائزين.

رؤية مستقبلية لمشروع المناهج الشرعية:

كما تضمّنت فعاليات الملتقى فقرةً قدّمها الدكتور إبراهيم الرويتع مدير عام مشروع بصائر (المناهج الشرعية)، والأستاذ أحمد هيكل مدير التسويق، حول رؤية مستقبلية لمشروع المناهج الشرعية، وكيفية اكتشاف الفرص لدى الجمعيات الشريكة مع المنتدى، وسبل التعاون معها في توزيع المناهج.

زيارات المشاركين في الملتقى:

وفي أثناء فعاليات الملتقى تمّ تنظيمُ زيارتَيْن للمشاركين، الزيارة الأولى: لجامعة إفريقيا العالمية، للتعرّف على تاريخها ودورها في نشر العلم والمعرفة في إفريقيا، أما الأخرى: فكانت لمنظمة الدعوة الإسلامية، وذلك للوقوف على أنشطتها وجهودها في إفريقيا وسبل التعاون معها ■

حملة (القلوب الصغيرة) - تنزانيا 2016

استكمالاً لمسيرة العطاء وإنقاذ القلوب الصغيرة، اختتم المنتدى الإسلامي حملته الطبية الخامسة عشرة (القلوب الصغيرة) لجراحة وقسطرة قلب الأطفال، وذلك في العاصمة التنزانية (دار السلام)، يوم السبت ٣٠ من رجب ١٤٣٧هـ الموافق ٢٠١٦/٠٥/٧م.

وقد انطلقت الحملة برعاية مؤسسة ثاني بن عبدالله للخدمات الإنسانية - راف.

فريق الحملة الطبي:

كما هي العادة في الحملات السابقة؛ شارك في هذه الحملة فريقٌ طبيٌّ عالميٌّ متطوعٌ ومتخصصٌ في جراحة وقسطرة قلب الأطفال، يتجاوز عددهم ٣٠ طبيباً، من عدة جنسيات: من السعودية، اليمن، مصر، الأردن، الفلبين، باكستان، وبحضور مدير مركز جاكايا كيكويتي للقلب البروفيسور محمد جنابي .

وقد كان مقر الحملة في (مستشفى موهمبيلي الدولي - مركز جاكايا كيكويتي للقلب) بالعاصمة دار السلام، وقد تمّ توفير جميع الأدوات الطبية اللازمة للعمليات.

أعمال الحملة:

بدأت أعمال الحملة يوم السبت ٧/٢٣ /١٤٣٧هـ الموافق ٢٠١٦/٤/٣٠م، واستمرت إلى يوم الجمعة ١٤٣٧/٠٧/٢٩هـ الموافق ٢٠١٦/٠٥/٠٦م.

باشر الفريق الطبي منذ اليوم الأول فحص الحالات وفرزها، حيث تمّ الكشف على أكثر من (١٥٠) حالة؛ ممن يعانون أمراضاً قلبية متنوعة.

وتمّ - بتوفيق الله - خلال أسبوع الحملة: إجراء (٧٨) عملية؛ منها (٥٠) عملية قسطرة للقلب، (٢٨) عملية جراحية للقلب المفتوح.

حفل ختام الحملة:

في ختام الحملة أُقيم حفلٌ ختاميّ، حضره نائب وزير الصحة التنزاني، وسفير دولة قطر، والقائم بالأعمال في سفارة خادم الحرمين الشريفين.

وفي كلمته أكّد الشيخ خالد الصقير - مساعد أمين عام المنتدى الإسلامي للشؤون التنفيذية - أنّ الحملة تكبر وتتوسع بشكلٍ سريع، وأنّ هناك تنافساً لدعم هذا المشروع نظراً لأهميته، وأوضح أنّ هناك خطة طموحة لعمل أوقاف خاصّة بهذا المشروع.

من جانبه تقدّم د. جميل العطا - رئيس الفريق الطبي، استشاري أمراض القلب في مستشفى الملك عبدالعزيز الجامعي في جدة - بالشكر والتقدير لمؤسسة راف، ومؤسسة ذي النورين، ومركز جاكايا كيكويتي للقلب، على ما قاموا به من حفاوةٍ وترحاب، وتقديم التسهيلات لإنجاح هذه الحملة.

كما ذكر أنّ العمليات التي أُجريت حتى الآن، منذ عام ٢٠٠٨م، هي ثلاثة آلاف (٣٠٠٠) عملية للأطفال، مؤكداً أنّ الحملة تكبر يوماً بعد يوم، وأنّ هناك دعوة لإقامة الحملات في أمريكا الجنوبية، موضحاً أنّ تكلفة عملية واحدة لطفل لا تقلّ عن (١٥٠٠٠) دولار، في حين أنّ الفريق الطبيّ للمنتدى الإسلامي يُجري العملية بـ (٣٠٠٠) دولار فقط؛ نظراً لكون الأطباء كلهم متطوعين.

كما أبدى رئيس مؤسسة ذي النورين شيخ سعيد بن حمد عبري: شكره للمنتدى الإسلامي، ومؤسسة ثاني بن عبدالله للخدمات الإنسانية - راف، وحكومة تنزانيا، وأكد أهمية هذا المشروع الإنساني العظيم، وطلب أن يتكرر المشروع مرتين في السنة.

وتمّ في حفل الختام تقديم الهدايا والدروع التكريمية للفريق الطبيّ العامل بحملة (القلوب الصغيرة) ■

وجود فرنسا في إفريقيا.. وما تبقّى من العلاقات

بقلم: كورانتيان دوتريب CORENTIN DAUTREPPE
ترجمة: سيدي.م. ويدراوغو – باحث من بوركينا فاسو

المقال الأصلي منشور في موقع: latribune.fr، بعنوان: Présence française en Afrique : ce qu'il reste de la Coopération.
على الرابط الآتي: http://www.latribune.fr/actualites/economie/france/20140201trib000813094/presence-francaise-en-afrique-ce-qu-il-reste-de-la-cooperation.html

منذ أن تولّى فرانسوا أولاند مقاليد الحكم؛ حاول اتخاذ إجراءات سياسية جديدة تجاه إفريقيا، تتمثّل في إنشاء وزارةٍ للتعاون مع إفريقيا وأخرى لبقية العالم، غير أنّ الوضع غير الملائم لوزارة التعاون عُولج منذ ١٠ سنوات مضت؛ لكن الحكومة الفرنسية الحالية أبدت رغبتها في علاج الوضع السائد في العلاقة (الفرنسية – الإفريقية)، من خلال طرح مشروع قانونٍ في البرلمان.. فهل يضع ذلك حدّاً للمخاوف عن احتمال انبعاث «فرنس أفريك»[1] من جديد؟

البناية الواقعة على الشارع مونسي ٢٠ في مقاطعة باريس ٧، والتي تمّ بيعها عام ٢٠٠٧م، حيث ظلّت طيلة ٥٠ عاماً بمثابة هيئة الأركان لإدارةٍ قويةٍ، ترسم ملامح العلاقة الدبلوماسية الفرنسية تجاه إمبراطوريتها الاستعمارية القديمة.

ومنذ إنشائها في عهد الجنرال ديغول عام ١٩٥٩م؛ تمكنّت فرنسا من بسْط نفوذها في جزءٍ كبيرٍ من إفريقيا تحت مصطلح: (Pays du champ بلدان المزرعة)، ثمّ نالت معظم المستعمرات الفرنسية في إفريقيا الاستقلال بدايةً من العام ١٩٦٠م، والدول التي نالت استقلالها كانت بالترتيب الآتي: (الكاميرون، توجو، مالي، السنغال، مدغشقر، بنين، النيجر، بوركينافاسو، كوت ديفوار، تشاد، إفريقيا الوسطى، الكونغو، الجابون، موريتانيا).

وبما أنّ السيطرة على ١٤ دولة تحتاج إلى ١٤ إدارة؛ قامت القوى الاستعمارية بتوفير الخدمات من خلال ابتعاث متعاونين من الشؤون الخارجية، ومن وزارة المالية والزراعة والداخلية، وذلك لأداء مهمّة الاستشارة في البداية، ثم النيابة في النهاية، على حدّ قول «ميشيل لوفَان».

(١) «فرانس أفريك»: إحدى أهمّ المؤسسات صاحبة التأثير والنفوذ من أجل تسويق سياسات فرنسا بالقارة الإفريقية. ولقد قامت بأدوارٍ متعددة في رسم الخريطة السياسية والاقتصادية وجغرافيا إفريقيا منذ تاريخ إنشائها، بوصفها منظمة تعمل خلف الستار، خلال عقد الستينيات، وبأمرٍ من الرئيس ديغول، وقد عملت هذه المؤسسة على إنشاء شبكات نفوذ؛ استطاعت عبرها فرنسا أن تبسط هيمنتها ونفوذها على مستعمراتها القديمة بإفريقيا. (المترجم).

خريطة توضح استقلال البلدان الإفريقية

٤٠ عاماً من الحياة في إفريقيا:

«ميشـــيل لوفَان» هو دبلوماســـيٌّ حائزٌ على وســـام جوقة الشرف بدرجة «فارس»، أسهم في تفاصيل ٤٠ عاماً قضاهـــا في إفريقيا بوصفه «ســـفير فرنســـا» في كلٍّ من النيجر والجابون وإفريقيا الوسطى، وتلك التفاصيل تتعلق بخبرته التي أوردها في ســـيرته الذاتية: (ســـفير في «فرنـــس أفريك»)، حيث كان مستشـــاراً لجاك فوكار[١] في اللجنة المكلفة بالشـــؤون الإفريقية في مكتـــب جـــاك شـــيراك ١٩٩٣م، ومتعاوناً مع كثيرٍ من الـــدول الإفريقيـــة الفرنكوفونية، في المراحل الأولى من الاســـتقلال، حيث كان الموظفون الفرنسيون يقومون بدور الخبراء؛ إما كمستشارين وإما كمسؤولين في الحكومات.

هل يعدّ ذلك تدخّلاً؟:

يقول ميشـــيل لوفان: إنّ تنصيب الموظفين الفرنســـيين في كلّ الأصعدة داخل الحكومات الإفريقية- آنذاك- شـــكّل ميزة اســـتراتيجية حاسمة لصالح فرنسا وشـــركاتها، وساعد في التواصل مع الســـكان، والاطلاع على أكبر قدرٍ ممكن من المعلومات، ثمّ إرسالها إلى فرنسا.

لكن فضيحة تلك الممارســـة، التي سُمّيت لاحقاً بـ «فرنس أفريك»، أضعفت الإدارة، وأدّت إلى انسحاب مجموعةٍ كبيرةٍ من المتعاونين، كما ورد ذلك في دراســـة أجرتها CERI[٢] في عام ٢٠٠٧م؛ حيث كان عددهم حوالي ٩٠٠٠ شخص في عـــام ١٩٩٠م، ثم انخفض إلـــى ٥٠٠٠ في الســـنوات الخمس التالية، وأخيراً تمّ ضمّها إلى «كي دورسيه»[٣] عام ١٩٩٨م.

فترة التحوُّل:

ذكر فيدرين[٤] «فتـــرة التحول» في تقريره،

(١) جاك فوكار: هو المستشار الشخصي للرئيس الفرنسي ديغول في بداية الستينيات، وهو مؤسّس ما يُعرف باسم: «فرانس أفريك»، وكثيراً ما يُلقّب جاك فوكار بـ «سيد إفريقيا» في الإليزيه، وبرغم أنه لم يظهر كثيراً على الساحة السياسية الفرنسية؛ فإنه عمل في الظلّ في عهد ديغول، والذي كلّفه بإقامة عهدٍ جديدٍ من الاستعمار الفرنسي لإفريقيا. والاستراتيجية التي اتبّعها جاك فوكار في تثبيت قدم فرنسا في إفريقيا، بعيداً عن الاستعمار بمفهومه القديم، تمثّلت خاصّةً في تقديم المساعدة لأشخاص يُعرف عنهم ولاؤهم الشديد لفرنسا للوصول إلى الحكم، إضافةً لعمليات الاغتيال والتصفية الجسدية لكلّ زعماء الحركات التحررية، والوطنيين، ولمن عُرف عنه انتماؤه الوطنيّ، ودفاعه المستميت عن مبادئ الاستقلال التامّ عن فرنسا، ورفضه لكلّ أشكال الاستغلال. (المترجم).

(٢) CERI: هي مجلة دراسات تابعة لمركز البحوث الدولية في معهد العلوم السياسية. (المترجم).

(٣) كي دورسيه (Quai d'Orsay): يُقصد بها: وزارة الشؤون الخارجية الأوروبية، حيث يقع مبنى الوزارة في شارع الكي دورسيه رقم ٣٧ في باريس، ويعود اسم الشارع إلى أحد زعماء التجار في القرن الثامن عشر. (المترجم).

(٤) هوبير فيدرين (من مواليد ٣١ يوليو ١٩٤٧م): عمل مستشاراً للرئيس فرانسوا ميتران، ثم وزيراً للخارجية في حكومة ليونيل جوسبان من عام ١٩٩٧م إلى عام ٢٠٠٢م، وإليه يُنسب: «تقرير فيدرين»، وهو وثيقة تتناول نموذجاً جديداً للشراكة الاقتصادية بين فرنسا وإفريقيا، وتمّ عملها

الذي تمّ إحالته إلى وزارة الاقتصاد في نهاية ٢٠١٣م، مشيراً إلى تدنّي نصيب الفرنسيّ في السوق الإفريقي، حيث تراجع من ١٠,١٪ في ٢٠٠٠م - إلى ٤,٧٪ في ٢٠٠١م.

على أنّ أسباب التدنّي تمّ إرجاع بعضها لزيادة النشاط التجاريّ الصينيّ في إفريقيا، أو ما يُطلق عليه: «الصين أفريك»، وحسب صندوق النقد الدولي (FMI)؛ فإنّ نصف استيراد القارة هو من الشريك غير التقليدي، كما أنّ ٦٠٪ من صادراتها تتوجه إلى دول البريك (BRIC)[1] والولايات المتحدة، إضافةً إلى عامل «تحوُّل الجيل»، كما أشار إلى ذلك «إيف غونين» مؤلف كتاب: (فرنسا في إفريقيا: صراع بين القدامى والجدد).

حيث يشير غونين إلى أنّ العلاقة «الفرنسية الإفريقية» في تحرّكٍ مستمرّ حول قضية محورية (مثل البندول)؛ متسائلاً: هل يجب النظر إلى هذه العلاقة: أنّ لها وضعيةً خاصّة، أو لا؟

فبينما يرغب القدامى- كما يطلق عليهم غالباً- في الاحتفاظ بتلك الخصوصية المرتكزة على اللغة والتاريخ والروابط الناجمة عن العلاقة؛ فالجُدد يفضّلون ضبط العلاقة، واعتبار إفريقيا شريكاً اعتياديّاً.

ويتوقع غونين من عهد فرانسوا أولاند: أن يضع حدّاً لذلك الصراع بين الجيل القديم والجديد... حيث إنّ عامل تقادم الفاعلين يحول

دون احتكار متذمّر للعلاقة.

وضع حدٍّ لـ «فرانس أفريك»:

لقد روَّج فرانسوا أولاند- في أثناء حملته الانتخابية- لرغبته في وضع حدٍّ لـ «فرنس أفريك»؛ مشيراً إلى تغيير مهمّة الوزير المفوّض بالعلاقات إلى وزير التنمية، وإزالة لجنة الشؤون الإفريقية من الإليزيه، وتبديلها بمستشارين: هيلين لو غال[2]، بالإضافة إلى الخبير الاقتصادي في قضايا إفريقيا توماس ميلونيو.

وذكر أولاند أنه يجب تبديل نمط العلاقات التعاونية التقليدية بأخرى أكثر حداثةً وشفافية، وتلك رغبة منه لوضع الحدّ على النمط العتيق كليّاً؛ على حدّ قول وزير التنمية الفرنسي «باسكال كانفين».

مكتب الوزير المكلّف بالتنمية يقع في بناية تمّ ترميمها حديثاً في منطقة كيزافيل سيتروان، والتي كانت تابعة لوزارة الخارجية، وجدران

بناءً على طلبٍ من وزير الاقتصاد والمالية الفرنسي بيير موسكوفيتشي.

(١) دول البريك: هو مختصر للحروف الأولى باللغة اللاتينية BRIC المكوّنة من أسماء الدول صاحبة أسرع نموٍّ اقتصاديٍّ بالعالم، وهي: (البرازيل، وروسيا، والهند، والصين)، وعند إضافة جنوب إفريقيا إليها يُطلق عليها: البريكس (BRICS). (المترجم).

(٢) تم تعيين هيلين لو غال في عام ٢٠١٢م كمستشارة للرئيس الفرنسي للقضايا الإفريقية. (المترجم).

البناية مزيّنة بصور الوزراء القدامى.

كتب الوزير الجديد عبارة: «إنّ تغيير الاسم مجرّد رمز، ولكن الرمز له مدلوله»[1].. وتطبيع العلاقات مع إفريقيا يظلّ يحتاج إلى جهدٍ ونضالٍ من الحزب اليساري، ولكن نرغب في طيّ صفحة الماضي القريب؛ لأنه لا يوجد كلود غيان[2] آخَر لإدارة الشؤون الإفريقية في الإليزيه، والأغلبية الحاكمة تسعى إلى تهذيب النمط السائد في العلاقة الفرنسية تجاه إفريقيا.

ويتوقع من «باسكال كانفين» الدفاع عن مشروع قانون حول التنمية، والذي يعدّ الأول من نوعه في تاريخ فرنسا في هذا الموضوع؛ ويهدف إلى إيجاد مراقبةٍ ديمقراطيةٍ حول السياسة المتبعة، والحيلولة دون العودة إلى الممارسات القديمة.

كما سبق أنّ وعد ساركوزي بوضع الحدّ لـ«فرنس أفريك» قبل تولّيه مقاليد الحكم في عام ٢٠٠٧م، وذلك قبل إحياء «كلود غيان»- سكرتيره في الإليزيه- ممارسات جاك فوكار، وتدخّله السافر في الشؤون الإفريقية؛ على حدّ تعبير «إيف غونين».

التنمية: إيجاد قانون يوضح ملامح الفكر المتّبع:

ويعني ذلك دمج التنمية والتنمية المستدامة في مفهومٍ موحّد، ويهدف القانون- الذي دافع عنه باسكال- إلى توجيه السياسة والبرامج التنموية وتخطيطها، وهو قانونٌ بسيطٌ يحتوي على عشر مواد.

بينما يرغب القدامى في الاحتفاظ بتلك الخصوصية المرتكزة على اللغة والتاريخ؛ فالجُدد يفضّلون ضبط العلاقة، واعتبار إفريقيا شريكاً اعتياديّاً

ويواصل تحديث السياسة التنموية التي بدأتها الوكالة الفرنسية للتنمية (AFD) من عدم تمويل مشاريع «المنشآت الكهربائية» التي تعمل بالفحم أو البذور المعدّلة جينيّاً (OGM)، ولكن إعطاء الأولية إلى مصادر الطاقة المتجددة، وعلى الرغم من أنّ الوزير أبدى ارتياحه حيال التوجيهات التي طُبقت عام ٢٠١٣م، إلا أنه يسعى إلى توضيح التصوّر العام من خلال تقييده بقانون، ويجب توفير حمايةٍ حتميةٍ طبيعةٍ لتلك الثورة، والحيلولة دون العدول عنها.

لكنّ مناوئيه يُطلقون عليه اسم: «وزير المنظمات غير الحكومية»؛ على الرغم من تأكيده أنّ ذلك في صالح الشركات الفرنسية التي تحتاج إلى قواعد واضحة؛ لأنها لن تستفيد في ظلّ الغموض في التعامل، ولحسن الحظّ هناك شركاتٌ فرنسيةٌ تتمتّع بقدرٍ كبيرٍ من المسؤولية، وصحافيون مستقلون، ومجتمعٌ مدنيٌّ صارمٌ لإيجاد نمطٍ مشابهٍ لهذه التطبيقات، وخصوصاً فيما يخصّ المسؤولية الاجتماعية للشركات (RSE).

(١) يقصد تغيير الجهة المعنية بإفريقيا من مؤسسة (فرانس أفريك) إلى وزارة التنمية. (المترجم).

(٢) كلود غيان: هو الأمين العام لرئاسة الجمهورية الفرنسية، تمّ تعينه في ١٦ مايو ٢٠٠٧م، يوم تنصيب نيكولا ساركوزي، ثم غادر منصبه في ٢٧ فبراير ٢٠١١م ليصبح وزيراً للداخلية، وتمّ توقيفه بتهمة تلقّي أموالٍ من الرئيس الليبي السابق معمر القذافي؛ لتمويل حملة ساركوزي الانتخابية عام ٢٠٠٧م، و «غيان» معروفٌ بمواقفه المتشددة تجاه الهجرة والمهاجرين. (المترجم).

على أنّ الوكالة الفرنسية للتنمية تتجه نحو ارتفاع مقياسها فيما يتعلق بالمسؤولية الاجتماعية للشركات، حيث تُعطى الأولوية للشركات النزيهة حال توفر العروض، وبرغم توجيه أصابع الاتهام إلى فرنسا بالتدخّل العسكريّ في مالي وفي إفريقيا الوسطى، فإنه يُلاحَظ تغيير في الأجواء بالنسبة للشركات.

لقد ولّى عهد الامتيازات المكتسبَة، ولم يعد ذلك ممكناً في مجال الأعمال؛ على حدّ ما ورد عن «ميديف» Medef[1]، وهذا بالإضافة للحضور الأمريكيّ ودول البريك في المستعمرات الفرنسية القديمة (هناك ١٤ دولة إفريقية تستخدم عملة فرنك سيفا، حيث استحوذت الصين على ١٧,٢٪ من السوق فيها؛ مقابل ١٧,٧٪ لفرنسا).

يعي الأفارقة مصالحهم؛ بينما نواجه المنافسين الذين لا يراعون- بالضرورة- المبادئ الأخلاقية والقضايا البيئية مثلنا؛ على حدّ قول منظمات أرباب العمل «ميديف».

وقد اتجهت الشركات الفرنسية إلى المستعمرات الإنجليزية من الدول الإفريقية بعد مواجهة منافسة شرسة في الدول الفرنكوفونية، وذلك بحثاً عن التوازن، «حيث نرغب في تعزيز مواقعنا بين أصدقائنا الأفارقة، وفي الدول التي لا يزال حضورنا فيها ضئيلاً».

مهمّة التطبيع:

ووزير الاقتصاد أكثر إرادةً سياسيةً وحرصاً على الاستباق؛ لذا يعتبر استهداف أسواق نيجيريا وجنوب إفريقيا وغانا وموزمبيق وكينيا من الأولويات، كما يحظى الملف المعنيّ باهتمامٍ خاصٍّ من بيار موسكوفيسي وزير المالية والاقتصاد الفرنسي السابق والمفوض الأوروبيّ للشؤون الاقتصادية والمالية والضرائب والجمارك، ونيكول بيرك وزير التجارة الخارجية، ولم يوجد وزراء قضوا معظم الأوقات لأجل إفريقيا مثلهم في السابق.

وهنا أيضاً: عنصر الخطاب هو «التطبيع»، حيث شرعت «بيرسي»[2] في المناورة في أروقة الإليزيه؛ تمهيداً لقِمّة «فرنس أفريك»، والهدف هو إيصال رسالة مفادها: كيف نحدّد نمطاً جديداً للعلاقات في الواقع؟

أبدى الوزراء رغبتهم في وضع حدٍّ لمعاملة القارة بالمحاباة، أو بناءً على التصوّر القديم، مشيرين إلى العائدات الاقتصادية والوظائف، حيث يمكن إيجاد ٤٠٠ ألف فرصة عمل داخل فرنسا؛ حال تحقيق الهدف الذي أعلن عنه فرانسوا أولاند حول مضاعفة المساعدات والاستثمار.

وقد لقي ذاك التصوّر المطروح من الحكومة ترحيباً من الشركات، وبعد كشف ميديف عن أنّ ارتفاع معدل الإقبال على القارة بلغ ٤٠٪ في عام ٢٠١٣م قبلت الوضع، وبرغم تدَنّي معدّل التبادل التجاري نِسبيّاً في الدول الفرنكوفونية؛ فإنه في ارتفاع مع نظيراتها من المستعمرات الإنجليزية السابقة، ويتوقع استمرار النموّ، بعامل النموّ الكبير، في الناحية الشرقية.

ولمواجهة الإمكانيات الصينية الهائلة؛ يتعيّن على الشركات الفرنسية استخدام ورقة «حُسن سمعة الخبرات الفرنسية»؛ على حدّ قول أحد مسؤولي المجلس الفرنسي للاستثمار في إفريقيا، فإنّ جودة الخدمات الفرنسية، والتزامها

(١) ميديف: هي إحدى المنظمات، تمّ إنشاؤها في ٢٧ أكتوبر ١٩٩٨م، وحلّت محلّ المجلس الوطني لأرباب العمل، وهي تمثّل الشركات الفرنسية في تعاملها مع الدولة. (المترجم).

(٢) بيرسي (Bercy): يُقصد بها وزارة المالية الفرنسية، حيث يقع مبناها في منطقة بيرسي على نهر السين. (المترجم).

بالمسؤولية الاجتماعية، مكّنت الشركات الفرنسية من استعادة السوق، والاستثمارات الصينية والهندية أثارت الاهتمام بإفريقيا مجدّداً، وأعطتها المزيد من المصداقية.

ويتوقع وزير التنمية من مشروع القانون المعنيّ مساعدة الشركات الفرنسية لمواجهة شراسة التنافس، وضمان حسن إدارة العروض من قِبل الوكالة الفرنسية للتنمية (AFD).

ضآلة تأثير القرار الحكومي:

لكن تأثير قرار الحكومة كان ضئيلاً في فرنسا، «الإرادة السياسية للحكومة فيما يخصّ الدبلوماسية الاقتصادية؛ لم تؤثر إيجاباً في نشاط الشركات الموجودة سابقاً في إفريقيا»؛ خصوصاً بعد تخفيض الميزانية المخصّصة لها، إلى جانب الأهمية التي يحظى بها القطاع الخاص، وتلك العوامل تؤثّر سلباً في الثقل الذي كان يتمتع به المستعمر القديم على الاقتصاد الإفريقي.

وعلى الرغم من ذلك؛ أبدى مندوب المجلس الفرنسي للاستثمار في إفريقيا ارتياحه من تطوّر الأفكار داخل الكي دورسيه (Quai d'Orsay)، وخصوصاً بعد أن تلقّت الدبلوماسية الاقتصادية المقترحة من وزير الخارجية الفرنسي لوران فابيوس ترحيباً من المجلس، «وقبل ٢٠ عاماً كان بمقدور السفراء القول: لست معنيّاً بمصالح شركة معينة، بل بالمصالح العليا لفرنسا، لكن اليوم يسألون: ما الذي يمكنهم فعله لنا؟».

وأشار أنطوني بوتيلي[1] إلى أنّ انسحاب «بيرسي» من الدول الإفريقية غير الفرنكوفونية توحي بمحدودية ثقافتها بالخارج؛ داعياً المجلس إلى توحيد الجهات العاملة في الخارج ضمن إطارٍ اقتصادي، «يجب تبديد الفواصل

العازلة بين الأنشطة التجارية وبين الاستثمار... يجب دمجها في قالبٍ واحد».

وبعبارةٍ أخرى: تسعى الكي دورسيه إلى تبسيط وإحلال الانسجام في تشغيل الآلية الفرنسية في الخارج، أو أنها تجسّد دور السفير، أو قائد فريق فرنسا، حيث تدير عامّة الخدمات، ولكن البعض يرى في الاقتراحات: أنّ ملامح السياسة الخارجية صارت تُرسم من الكي دورسيه.

وخلاصة الأمر تتجسد في: المقطع الذي أورده ميشيل لوفان السفير الفرنسي السابق في النيجر، عندما قال: «إنّ عامّة الشركات الفرنسية في النيجر تواجه صعوبات تدنّي الأنشطة بشكلٍ كبير، والتأخير في تسديد مستحقات الدولة، وانخفاض عدد المغتربين... كما يطالبني مديرو الشركات غالباً بالتدخّل لدى السلطات النيجيرية»؛ مما يوحي بأنّ التطبيع لا يسعى إلى الانفصال التامّ عن الممارسات القديمة ■

(١) النائب السابق لرئيس المجلس الفرنسي للمستثمرين في إفريقيا. (المترجم).

Towards A Sustainable Development of African Language: A Descriptive Approach

Dr. Ismail Zanaghu Barazi
Assistant Professor of Linguistics and Arabic, Arabic Department, Bamako University, Mali

Although Africa suffers from many plagues such as rivalry, cultural domination, language plurality, and lack of language planning policy, African languages, this research asserts, can be an important means of drawing much profit and launching a sustainable development for their speakers if a set of technical suggestions are followed. They include developing the potentials of African languages which will result in language learning and creation; developing the techniques of language analysis, translation, interpretation, doubling, composition and writing, and language correction; developing linguistics technologies and terminology techniques; linking languages to national identities and religions; resolving conflicts among diverse nations by language plurality; and creating an efficient communication means on the basis of writing African languages and developing language instructional means and research methodology. The next step would be to publish the data collected about the languages on the Internet, which would make our languages stronger and thereby create a green culture that can reflect the African continent and result in much profit and more sustainable economic revenues. Through these means, I think we can develop the whole African continent on the basis of self-confidence ■

African Protection of Children in Military Disputes: A Study of Legal Texts and Mechanisms

Naseera Nahari

Ph.D. Candidate, Faculty of Law and Political Science, Oran University

Africa is the region with the largest number of child soldiers in the world. The rise of this phenomenon is reinforced by the increasing spread of easily carried, paid and used weapons, and the large number of wars and conflicts in Africa. In this context, most African countries have sought to develop a set of laws and regulations to enhance the protection for children during the hardest times, i.e., armed conflicts. Perhaps, the most important of those legal provisions is the 1990 African Charter on the Rights and Welfare of the Child, and the 2001 African Declaration on Children Future. African mechanisms, especially the Organization of African Unity and the African Committee of Experts on the Rights and Welfare of the Child, play important roles in promoting this protection through the embodiment of the principles of these documents ■

Role of African Youth in Community Development through Non-Profit Organizations

Shawqi Salah Ahmad Ismail
Researcher, Rakaiz Al-Marefa for Research and Studies, Sudan

Compared to other continents, Africa is young. Its youth represents the majority of its total population. African states must therefore invest in youth in order to launch a sustainable development locally and regionally, and enhance the public awareness of voluntarism that can organize the youth in non-governmental organizations and direct their efforts to develop their local communities socially and culturally. African youth face many challenges and must solve many problems, such as illiteracy, dropping out from schools, unemployment and illegal immigration. African youth should draw a roadmap to solve these problems through non-governmental organizations that have visions and missions based on the positive customs and traditions of their own communities to build a sustainable development. That road map must include plans and programs necessary for development led by African youth themselves. Such efforts can materialize by community members, because government efforts are not enough to solve all problems in African countries ■

Suggested Alternatives to Fund Arab Education in Francophone West African Countries

Sisi Ahandu
Ph.D. Candidate (Education), Sultan Zainal Abidin University, Malaysia

This article aims at assessing the conditions of funding Arab education in Francophone West Africa, identifies the factors affecting it, and proposes alternatives to it. Using descriptive and analytical methods, the article found many factors affecting education funding, such as the interest in ensuring education quality, the use of modern technologies, the teacher professional training programs, the level of educational waste, the community's interest in education and its funding, and the individual and familial awareness of the importance of education and its role in developing life skills. Funding Arab education in Francophone West Africa is limited to tuitions paid by students' parents or guardians; all other sources are considered secondary and unstable. The most important alternatives for funding Arab education in Francophone West Africa include government funding, contracts between Arab education institutions and local businesses, and funding through local communities, endowments, loans from domestic or foreign banks, and raising tuition fees. There is a need for the Arab education institutions to know their rights in state funding, and build bridges with the authorities overseeing education in general and Arab education institutions in particular ■

Soft Penetration: Determinants, Contexts and Challenges of the Turkish Strategy in Africa

Mostafa Shafeq Allam
Researcher in International Relations - Egypt

Behind lofty political rhetoric about Turkey's humanitarian aid and economic development, its African policy can be understood in the context of its long-term orientation in international politics. Turkey's growing engagement with Africa has been serving its broader goal to position itself as a global player with a complex foreign policy. Turkey's involvement in African countries is both wide-ranging and multifaceted. Its engagement with Africa in recent years has been driven by Africa's growing economic importance to Turkey, the latter's interest in disengaging with the Middle East; and its apparent desire for influencing the large Muslim population of sub-Saharan Africa. Trade with African countries is important to Turkey's global trade. Turkey's direct investment in Africa is increasing, and a number of free trade agreements are being negotiated. Turkish businesses, particularly small and medium-sized enterprises, are carving out a niche in construction as well as information and communications technology. Within the framework of the "Benevolent Partner" Strategy, Turkish relations with the African continent will presumably continue to develop in the foreseeable future. Keeping in mind the heavy involvement of civil society in Turkish-African relations, it is safe to claim that the existing ties could be sustained for a long time. Nevertheless, there is a number of challenges that Turkey faced in expanding its African relations, such as the international scramble for Africa; the political, economic and social environments in Africa; and the security threats of terrorist organizations ■

Does Africa Care about Arab Problems?

Elsayed Ali Abofarha, Ph.D.
Assistant Professor of Political Science, Bani-Sweif University, Egypt

This study investigates if Africa pays attention to Arab problems, and the issues that Africa cares about and why. The study analyses and evaluates African positions on the following Arab problems: Libya, Yemen, Syria, terrorism, and high oil price. It deals with Africa on two levels: the collective level (as in the case of the African Union on Libya), and the level of individual countries. The study begins with Libya then Yemen, and shows how geography plays a crucial role in the African position on the latter, specifically as far as the roles of Djibouti and Eritrea are concerned. Then, the study discusses the African position on terrorism, armed groups, and the new, Saudi-led Islamic Coalition against terrorism. As for Syria, the study found no crystal-clear or influential African position, although the crisis is more than five years old. On oil price, which is a global file, the two Gulf and African groups have different positions over those involved and affected. In conclusion, there are many reasons for Africa not to care about Arab problems. Some reasons are historical, while others are the result of wrong past practices. However, there is an opportunity for Arabs and Africans to develop mutual interests ■

Religious-Political Tension and the Challenge of Modern-State building in African Sahel

Mustafa Anjay
Director, Center for African Research and Studies, Mali

The process of building a modern state in Africa faced the challenge of excluding religion and ethnicity from politics – a requirement of building a modern state according to Western philosophical and political literature. Many years after establishing modern African states, religion and ethnicity remain two essential institutions that play central roles in orienting political authority and governance, thus questioning this state model, its viability, and its appropriateness to African local characteristics. In this article, I examine the relationship between religion and state in African Sahel, with historical evidences of gradual secularizing of the Sahelian states from their foundation till now. Also analyzed are forms of interaction between religion and state, with reference to facts and events in different states in the region ■

European Geographic Discoveries of Africa and Contemporary Effects

Dr. Ahmed Abdel-Dayem Mohamed Hussein
Professor of Modern and Contemporary History, Institute of African Research and Studies, Cairo Universit

The economic exploitation of the African continent intensified after penetrating Africa's mysterious geography by a number of European explorers, adventurers and travelers, whether on their own or funded by geographical societies. Geographical associations played an important role in exposing the secrets of the continent's interior, discovering more streams and rivers, and assessing its mineral and agricultural resources. Travelers and explorers of the Nile and Niger rivers demonstrated the role they played. Trips to southern and central Africa, tracing the course of the Zambezi River between 1853 and 1856 and the upper Congo River in 1871, were among the most prominent efforts in providing economic information on these regions. This information opened opportunities for European businesses and Companies to trade with Africa. I believe that the travelogues formed a tremendous source of information, which helped Europe subjugate and control these regions easily. The knowledge accumulated by European traveler turned into an influential force. Africans did not have that knowledge in the nineteenth century, and had no alternative knowledge to resist the Europeans. Therefore, they could not respond to the occupation of their lands with sufficient power. Travelers were thus the ones who made that difference; they created a huge information gap between Europe and Africa in all fields. The treaties and agreements between Europeans and Africans during the colonization moment were protected by not only European military forces on the ground but also the information provided by travelers' and explorers' networks ■

Role of Muslim Scholars in Peacebuilding in Africa

Adama Bamba

Senior Lecturer, Academy of Islamic Studies, University of Malaya, Malaysia

This paper is an attempt to explore the role that Muslim scholars play in maintaining peace and social harmony in their respective societies. To achieve this objective, this paper offers a socio-historical perspective of the African past and present in order to observe the attitudes of *imams,* judges and *Ulama* in various parts of Africa, with particular emphasis on West Africa. The six main areas defined by Simpson Cynthia for the activities of religious peace-builders are adopted in this observation. These six areas are: advocacy, intermediary, observation, education, transnational justice and intra-interfaith dialogue. In this regard, it was found that Muslim scholars in ancient Africa, such as in Mali and Songhay empires, were first-class peace promoters. They strived to maintain social harmony and peaceful cohabitation among various ethnic and religious groups. They also played mediatory roles, at a high level, between kings in time of wars and sever conflicts. Also, it was found through the reading of the present conflicts in Africa, that the peacebuilding activities of the scholars compasses all the aforementioned six peace-building areas. This is true in all the African conflicts explored here, such as the Nigerian inter-ethnic conflicts, the Sierra Leonean civil war, the Rwandan genocide, the Ivorian post electoral conflict, and, very recently, the Central African Republic conflict. In all these cases, Muslim scholars took the lead by involving in peaceful activities, calling their Muslim fellows to the calm and non-violence attitudes, protecting the weak parties, helping the needy people, involving actively in the national dialogue and reconciliation projects. These attitudes were internationally saluted and recognized by various international peace organizations, and many of those Muslim religious peacebuilders in Africa are today among the World most respected leaders ■

felt the same sufferings and needs of his generation, which pushed him toward creativity. Thus, he founded in the capital city, Lomé, the Infinite Loop company, which currently manufactures (smart bags) that he describes as a computer in the form of a solar-powered bag. Kudo says that during his study of sociology in Lomé University, owning a computer was a sign of extravagance. Add to that the difficult situation in remote areas beyond the reach of power grids in Togo. Consequently, he designed a computer in the form of a bag equipped with a touch screen and a battery, chargeable by solar energy, that can last up to five hours. In 2015, Sam was awarded the Mandela Washington Fellowship for Young African Leaders, and the African Development Foundation in the United States (USADF) award. It is worth mentioning that Sam Kudo is only 25 years old.

Another success story of young people is that of John Kasauna, a leader in the movement of maintaining livestock in Namibia. He educates fishermen and encourages them to protect animals instead of hunting them. The results of his work are as follows:

- In 1995; there were 20 lions in Namibia; but there are more than 130 lions today.

- In 1982; the black rhino was on the verge of extinction; but today Namibia has the largest number of black rhinos on earth.

- More than 13 million hectares of Namibia's land have turned into reservations for wildlife.

What John did was to embrace fishermen. This is the opposite of what some governments do now, namely, killing them. Rather, he recruited them to work for and become shareholders in maintaining reserves.

Beauty and Success

We conclude this concise tour by a model of success and beauty of an African city. Despite rivers of blood that flowed in its streets and on its hills 22 years ago, Kigali, the capital of Rwanda, managed to lick its wounds and handle its shame and won Africa's most beautiful city award in 2015, according to the United Nations classification.

Africa's successes and achievements are great and many, and we should put them in the spotlight and make them obvious in the media in order to foster optimism, bring up hope, and stimulate others to imitate the good work. ■

reduction of economic gap between urban and rural areas in Burkina Faso by 8%, all going beyond what was expected. The report focused on ten African countries, including Algeria, which was a model for the imposition of tax fees on oil consumption; Burkina Faso, which was able to benefit from forest rehabilitation; Namibia, which utilized organic agriculture; and Uganda, which increased its organic exports. All of this indicates that, throughout the continent, countries began to reap the benefits of their sustainable development.

Success models of recovering from crises

Rwanda represents a model for an African nation recovering from crisis and moving towards prosperity. After its civil war and genocide that took place 22 years ago, and despite its limited resources, it is now capable of competing with other nations and became the African champion in economic diversification, due to strong government, bureaucracy that is immune to corruption, and being receptive to investors. According to the International Monetary Fund (IMF), poverty in Rwanda has fallen from 56.7% in 2005 to 39.1% by 2014. While Rwanda's regional competitors suffered from a slowing economic growth, The IMF estimated for it a GDP growth of 7.3% in the first half of 2015, and the service sector is expected to grow by 7.1% in 2016, compared to 5.1% in previous years. The Rwandan model gives us an example that a sincere will and a strong management can accomplish much, no matter what the obstacles are.

Nigeria, Africa's most populous state and largest economy, walked on the footsteps of Rwanda. After its fair elections, there were multiple achievements; most notably were the overcoming of corruption, and the restoration of nine billion dollars as stolen assets and tax evasions.

Africa's youth: Its hope of success

Addressing success and achievement in Africa, we must mention youth, who are the soul and fuel of this success. Africa's youth are themselves the spirit of success; they understood the sufferings of their nations and the challenges they face, and unleashed their thought and enthusiasm to exert efforts to change the reality into a better one.

An example of that success is Sam Kudo, a young man from Togo. He was raised and educated in a country with modest capabilities, and

African Successes

Despite the problems and difficulties that Africa faces, it still seeks reform and prosperity, benefiting from its potential physical and human resources, and relying on its energetic youth who are filled with hope. Africa enjoys important and inspiring successes and achievements, especially if when regard in comparative contexts historically, politically and internationally, but most of them are forgotten or missing. Let us then review various models and examples of Africa's successes and accomplishments in the near past.

Towards Political Reform

During the past two years (2015-2016), Africa witnessed more than 25 referendums and presidential and parliamentary elections. Regardless of claims about about these elections and their results and impacts, this mobility signals a new spirit and a determination to correct and change Africa's path in order to pave the way to wider participation of African people in ruling their own countries. This mobility also testifies to the fairness and good organization of these elections.

Move towards Green Economy

This is another success in the continent. In a report issued by the World Bank, that despite the slowdown of global growth, comparing to the expected levels and, the instability of commodity prices, African economy continues to grow at a good pace, where the growth is expected to accelerate in the region by 5.2% per annum between 2015 and 2016, rising from 4.6% in previous years.

"Success stories of Africa turning to green economy" was a title of a report issued by the United Nations Environment Program. It states that moving towards green economy led to an increase in GDP in Kenya by 12%, raised the average life expectancy in Senegal by 1.3 year, and led to a

قراءات إفريقية

مجلة ثقافية فصلية محكمة متخصصة في شؤون القارة الإفريقية
تصدر عن المنتدى الإسلامي بتدن

مجلة قراءات إفريقية

مصر وإفريقيا :
سعر البيع : 1.5 دولار
اشتراكات : الأفراد 10 دولار المؤسسات : 20 دولار
السعودية والخليج:
سعر البيع : 15 ريال
اشتراكات : الأفراد 60 ريال المؤسسات : 100 ريال
أوروبا وأمريكا :
اشتراكات : الأفراد 60 ريال المؤسسات : 100 ريال

من إصدارات مجلة قراءات إفريقية :

مجلة قراءات إفريقية

المملكة العربية السعودية - الرياض - حي الملك فهد - ١١٦٣٣ ص.ب : ٩١٠٥٩

: +966114944949 : +966114942900 : +966502210920